دكتور محمد طه بدوي
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
بكلية التجارة
جامعة بيروت العربية

مدخل إلى علم العلاقات الدولية

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩

مَدْخَلٌ إلىٰ
عِلْمِ العَلاقاتِ الدَولِيَّة

الدكتور محمد طه بدوي

استاذ العلوم السياسية بجامعة الاسكندرية
وجامعة بيروت العربية

مَدْخَلٌ إلى
عِلْمِ العَلاقاتِ الدَوليَّة

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص.ب ٧٤٩

جامعة الزرقاء الاهلية
عادي
0 000000 087315

بسم الله الرحمن الرحيم

« فلولا كان من القرون من قبلكم اولو بقية ينهون عن الفساد في الارض الا قليلا مسن انجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه وكانوا مجرمين • وما كان ربك ليهلك القرى بظلم واهلها مصلحون • ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدةولا يزالون مختلفين •الا من رحم ربكولذلك خلقهم وتمت كلمة ربك لأملأن جهنم من الجنة والناس اجمعين » •

صدق الله العظيم

وبعد . فلقد شرفني الاستاذ الدكتور شمس الدين الوكيل رئيس جامعة بيروت العربية . بأن اسند الي في اكتوبر عام ١٩٧٠ تدريس مقرر « العلاقات الدولية » بكلية الحقوق في تلك الجامعة . وهو مقرر عزيز عليه . فلسيادته فضل ادخاله للمرة الاولى في خطة الدراسة لتلك الكلية•

ولقد تحمست « المنهج » الذي اراده سيادته لهذا المقرر الجديد . فاذا بي امام « علم تفسيري للواقع الدولي » في كلية الغلبة فيها لدراسة ما «يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية»، وحينئذ زاد احساسي بعجزي القديم •

والله اسأل ان يغفر لي عجزي في المحاولة العاجلة التالية والسلام •

محمد طه بدوي

تمهيد

ان الوقوف بوضوح على منهج علم العلاقات الدولية يقتضي البدء بالتعرف على المدلول الاصطلاحي للفظة العلم وما يرتبط به من مفاهيم •

ان العلم science (بصفة عامة) لا يعني أكثر من طريقة معينة للمعرفة •

واذا كانت طرائق المعرفة التي يسلكها العقل تسمى ـ في الاصطلاح methodes بالمناهج •

واذا كان المنهج يعني ـ في الاصطلاح ـ مجموعة العمليات الذهنية التي نسلكها من اجل التعرف على خواص الظواهر •

فان « المعارف » connaissance تتباين فيما بينها تبعا لتباين طبيعة المناهج التي تسلكها •

العلم الموضوعي والفلسفة :

ومن هنا كان التمييز بين العلم (التفسيري) والفلسفة ـ فنحن نعنى بالعلم في أيامنا ـ المعرفة الموضوعية اي المعرفة التي يتمثل منهجها

في البدء من واقع الظواهر للتعرف على حقيقتها ، وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب او المقارنة ، الامر الذي يحصر مهمة العلم في تفسير الواقع والتوقع في شأنه ، ويربطه نهائيا « بما هو كائن » .

ومن هنا فان كل منهج ـ يكون قوامه البدء من الواقع للانتهاء عن طريق الملاحظة والمقارنة الى تفسير احداث هذا الواقع والتوقع في شأنها ـ يعتبر منهجا علميا methode scientifique

وكل منهج يرتبط بهذه الصيغة هو أيضا وبالضرورة منهج موضوعي Objective ، ذلك بأنه اذ يبدأ من الواقع ليستقرئه ـ بالملاحظة والتجريب ، لا يدع مجالا لوجهات نظر الباحث الذاتية في شأن حقيقة هذا الواقع .

ومن ثم فان الاحكام التي ينتهي اليها الباحث بالمنهج العلمي هي أحكام موضوعية او واقعية jugements de realité في مواجهة الاحكام القيمية jugement de valeur أي الاحكام التي تصدر معبرة عن وجهات نظر ذاتية لاصحابها

الفلسفة : ومن هنا ننتقل الى المنهج الفلسفي ، فنحن نقصد في ايامنا بالمنهج الفلسفي او المنهج المثالي la methode philosophique كل طريقة للمعرفة قوامها البدء من مقدمات عقائدية او ميتافزيقية او اخلاقية في شكل مسلمات أو بديهيات لا تمحص تمحيصا علميا بالتجريب، ثم الانتقال منها الى نتائجها المنطقية (أي باستنباط النتائج من مقدماتها) ، ولكي يتمثل الفيلسوف في هذه النتائج الحقيقية « التي يجب ان يكون عليها » المجتمع .

وهكذا فان منهج المعرفة هنا هو بالضرورة ذاتي ، في مواجهة موضوعية المنهج العلمي ـ وهو بالضرورة مثالي في مواجهة واقعية المنهج العلمي .

وحصلة القول في شأن المنهج الفلسفي او المثالي أنه مجموعة من اجراءات ذهنية تبدأ من مسلمات او بديهيات (لا تمحص تمحيصا تجريبيا) للانتقال الى نتائجها المنطقية ، ولكي يرى الفيلسوف المثالي في هذه النتائج ما يجب ان تكون عليه المجتمعات ، في شكل انمطة مثالية Normes هي وحدها قادرة من وجهة نظره على تحقيق المجتمع الفاضل (المثالي) . فبدلا من البدء من الواقع لاستقرائه يبدأ الفيلسوف من بديهيات مطلقة في شأن الخير والشر والعدل والظلم ، والفضيلة والرزيلة ، لكي يستنبط منها الانمطة التي يجب ان تقوم عليها المجتمعات ، وباعتبارها انمطة مثالية صالحة لكل زمان ومكان .

ومن هنا وصفت مناهج التفكير الفلسفية (المثالية) بأنها ذاتية بحلولها وذلك في مواجهة موضوعية المناهج العلمية . وبأنها استنباطية بطريقتها في مواجهة الاستقراء العلمي ، وانها تسعى الى ما يجب ان يكون في شكل انمطة مثالية وذلك في مواجهة السعي في المنهج العلمي الى ما هو كائن اي الى مجرد تفسير الواقع ، وأنها اذ تسعى الى ما يجب ان يكون تتلمس في نفس الوقت الكشف عن الحلول العالمية الصالحة لكل زمان ومكان وذلك في مواجهة نسبية الاحكام الموضوعية relativité ان كل ما ينتهي اليه العلم الموضوعي من تفسير للوقائع لا يتأتى الا أن يكون نسبيا . ان البدء من الواقع للانتهاء الى حقيقة ما هو كائن بربط الحقائق Verité التي يكشف عنها العلم الموضوعي بالنسبية ، فما يصلح لبيئة جغرافية او اقتصادية معينة ليس صالحا بالضرورة صلاحية

مطلقة لشتى البيئات رغم تباين الوسط الجغرافي والحضاري ، وهكذا .

ومما تقدم نستطيع ان نجمع خصائص كل من المنهجين في القائمتين المتقابلتين .

المنهج الفلسفي المثالي	المنهج العلمي الموضوعي (التفسيري)
١ ــ مقدمات عقائدية ــ ميتافزيقية ــ اخلاقية	١ ــ واقع اجتماعي
٢ ــ الاستنباط	٢ ــ الاستقراء (بالملاحظة والتجريب أو المقارنة)
٣ ــ نتائج منطقية	٣ ــ تفسير للواقع عن طريق الملاحظة وبالتجريب أو المقارنة
٤ ــ أحكام قيمية مطلقة	
٥ ــ بما يجب ان تكون في شكل انمطة مطلقة تدعى العالمية والصلاحية لكل زمان ومكان .	٤ ــ أحكام واقعية نسبية
	٥ ــ حقيقة ما هو كائن

ومن هنا كانت الفلسفة هي الطريق المنهجي الى الدراسات النمطية كدراسة القانون ودراسة الاخلاق ، ذلك بأنه ما من نظام اخلاقي او قانوني على تباين الزمان والمكان الا ونهض استنادا الى أحكام قيمية في شأن الخير والشر والظلم والعدل وهكذا ، وهو بذلك يدعى لنفسه الصلاحية المطلقة لكل زمان ومكان . ولذلك فان وصف النظم القانونية بالاستاتيكية (السكون) في مواجهة ديناميكية (حركية)الحياةالاجتماعية أمر مقبول ، ان الحياة الاجتماعية واقع في تطور دائم بينما النظم القانونية هي انظمة نمطية تاتي تصويرا لمثاليات تبدو لدى الداعين اليها مطلقةعالمية خالدة ، الامر الذي يخلع على تلك الانظمة طابع السكون بحكم ادعائها للصلاحية المطلقة .

ان دراسة العلاقات الدولية ، بمنهج علمي قوامه الملاحظة والتجريب من اجل التفسير والتوقع ، هي من بين احدث فروع العلوم الاجتماعية ، بل تكاد تكون احدثها جميعا ، فهي بمنهجها العلمي التجريبي ترتبط في نشأتها بجهود الباحثين الامريكيين فيالحقبة اللاحقة للحرب العالمية الاولى، بل ان الجهود التي اكدت نهائيا لربط هذه الدراسات بالمنهج العلمي التجريبي تكاد تقع كلها بعد الحرب العالمية الثانية .

ولكن هذا لا يعني ان العلاقات الدولية لم تكن محلا لعناية المفكرين والباحثين من قبل ، ذلك بان هذه العلاقات قد لقيت اهتماما بالغا من جانب هؤلاء على طول التاريخ الحديث والمعاصر ، أي على طول تاريخ جماعة الدول الحديثة . غير ان دراسة هذه العلاقات قد ظلت ترتبط بالنظرة الفلسفية وبالطابع النمطي ومن ثم « **بما يجب ان يكون** » حتى اتجه بها الباحثون الامريكيون في الحقبة الاخيرة الى « **ما هو كائن** » ، أي الى العلم الموضوعي (التجريبي) . صحيح ان التاريخيين قد ادلوا بمنهجهم التاريخي في دراسة العلاقات الدولية ، من قبل الباحثين التجريبيين ، غير أن الاهتمام الاول لدى التاريخيين ينحصر في العناية بالاحداث، فيذواتها ومن حيث هي مجرد وقائع ، ودون محاولة جدية للكشف عما بينها من علاقات ذات دلالات تعين على تفسيرها ، الامر الذي ابتعد بدراساتهم عن العلم التجريبي التفسيري . لقد لقيت العلاقات الدولية على طول التاريخ الحديث والمعاصر ، بل وهي لا تزال تلقى اهتمام الفلاسفة الداعين الى

السلام بحلولهم المثالية الصرفة • كما لا يزال فقهاء القانون يتابعون جهود سلفهم منذ « جروسيس » ، بمنهجهم النمطي من أجل مجتمع دولي افضل يتأكد فيه أمن الجماعة الدولية بنظام قانوني محكم • بل ان الدراسات الفلسفية والقانونية للعلاقات الدولية لا تزال حتى في ايامنا ، لها الغلبة في الجامعات الغربية ، كما انها لم تفقد البتة مكانتها في الجامعات الامريكية ذاتها ، ذلك بأن العلاقات الدولية ، وهي علاقات اجتماعية بالدرجة الاولى، ستظل ترتبط بجانبها المثالي ، اي « بما يجب ان يكون » مهما بلغت اهمية دراستها على أساس « ما هو كائن » •

واذا كان الاصل في علم العلاقات الدولية كعلم تجريبي ، انه يسعى بالملاحظة والتجريب الى مجرد تفسير الظواهر الدوليـة ، ومن ثم مجرد السعي الى الحقائق العلمية ، أفلا يكون من المتعين ان يعنى « القـانون الدولي »،كعلم نمطي ،بما يجب ان يكون وبتصويرهفيانمطة دولية ، في ضوء ما يكشف عنه علم العلاقات الدوليةكعلم تجريبي من حقائق ،ولكي يصبح هذا العلم النمطي من علم العلاقات الدولية بمثابة العلم التطبيقي ، ويكون ذلك بداية لعصر علمي في مجال التنظيم الدولي •

وفي هذا الكتاب محاولة متواضعة ، للتعريـف « بعلم العلاقـات الدولية » •

ما هي مادته ؟ وما منهجه ؟

ان التعريف باي علم من العلوم لا يعني أكثر من التعريف بمادة العلم، أي بالظواهر التي يتناولها ، وبمنهجه اي بطبيعة العمليات الذهنية التي ينهجها الباحث سعيا وراء حقيقة تلك الظواهر •

وهذا ما سنعالجه بصدد علم العلاقات الدولية في الصفحات التالية ، فسنعرف ، فـي القسم الاول ، بمادة علم العلاقات الدوليـة وبمنهجه • وسنخصص القسم الثاني لتحليل عوامل القوة في المجال الدولي • وفي القسم الثالث سنعرض للصورة التي عليها توزيع القوى في النسق الدولي العالمي الراهن ، ولكي نختتم الدراسة بكلمة عن علاقة علم العلاقـات الدولية بالفن . والتقنية في هذا المجال •

بيروت ، في ١٤ ديسمبر ١٩٧١

محمد طه بدوي

القسم الاول

في

التعريف بعلم العلاقات الدولية

مادتـــه ومنهجه

تمهيد

ان دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية تجريبية تنتمي الى الدراسات الاجتماعية بحكم طبيعة هذه العلاقات ، ذلك بأن العلاقات الدولية هي علاقات بين وحدات بشرية . وهي تنتمي الى الدراسات السياسية بالذات ذلك بأن الوحدات البشرية اطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية والتي هي في عالمنا الحديث « الدول القومية » .

وحين تنهج دراسة العلاقات الدولية منهجا علميا تجريبيا فتشكل بذلك علما تجريبيا ، يتكامل لهذه الدراسة ركنا العلم التجريبي : مادة العلم اي الظواهر التي يتناولها العلم بالتحليل ، ومنهج العلم اي طريقة المعرفة التي يسلكها . وبطبيعة هذين الركنين يتحدد مكان أي علم من غيره من العلوم .

وارتباطا بذلك يصنف علم العلاقات الدولية ـ بحكم مادته ـ مع علوم السياسة التي تنتمي الى العلوم الاجتماعية . وعلم العلاقات الدولية يصنف مع علوم السياسة بالذات نتيجة لمشاركته اياها نفس مفهوم الاساس Concept de base-Basic concept الذي تدور حوله دراسة هذه العلوم قاطبة ، والذي هو « السلطة ـ القوة » كما سنرى ، على تباين في الابعاد تفرضه طبيعة المجال الذي يعمل فيه علم السياسة (المجتمع الوطني ـ الداخلي) وطبيعة المجال الذي يعمل فيه علم العلاقات الدولية (المجتمع الدولي) . ذلك فضلا عن ان المشاركة في مفهوم الاساس تقرب بين منهج

كل من العلمين : علم السياسة وعلم العلاقات الدولية ، كما سنرى .

وعلم العلاقات الدولية (كعلم تجريبي) ينتمي الى العلوم الاجتماعية التجريبية ، وذلك في مواجهة الدراسات النمطية التي تشارك هذا العلم دراسة مجاله ، حال دراسة القانون الدولي العام .

وحتى نحدد تحديدا صادقا ــ وعلى وجه اليقين ــ كلا من مادة علم العلاقات الدولية ومنهجه ، لا مناص من ان نجري ذلك في مواجهة مادة ومنهج ما عداه من العلوم الاجتماعية ــ التجريبي منها والنمطي على السواء .

الفصل الأول

في

التعريف بمادة علم العلاقات الدولية

ماذا نعني بالعلاقات الدولية ــ تحديد مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية ــ من مفاهيم الاساس في علم السياسة الى مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية ــ من مفهوم الدولة والسلطة الى مفهوم القوة ــ طبيعة البيئة الدولية كنقطة انطلاق لعلم العلاقات الدولية ــ نظرية وحدة السياسة الخارجية ــ القوة والقدرة ــ عوامل القوة واهدافها في المجال الدولي .

ماذا نعني بالعلاقات الدولية من حيث هي مادة لعلم العلاقات الدولية

ان لعلاقات ما بين الوحدات السياسية (الدول) في عصرنا جوانب متباينة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وغيرها ، وبعضها يقع على مستوى ما بين الدول فهي علاقات سياسية بحكم طبيعة اطرافها بينما يقع البعض منها على مستوى العلاقات الخاصة أي حيث لا تظهر فيها الدول كطرف مباشر في التعامل ، ذلك الى جانب ما لا يصح تجاهله من امتداد لأثار كثير من وقائع الحياة الوطنية (داخل الوحدات السياسية) الى الحياة الدولية والتأثير فيها •

هل هذه المجموعات الضخمة من العلاقات الدولية المتباينة في اهدافها ووسائلها هي التي تشكل في جمعها ، حتى مع التسليم بتشابكها ، مادة علم العلاقات الدولية ؟

ان الاجابة على هذا السؤال تقتضي البدء اولا بالاجابة على سؤال آخر : ما هدف العلم بصفة عامة ؟

ان من المجمع عليه في فلسفة العلوم (ان العلم Science لا يستهدف اكثر من الكشف عن الحقيقة ، ومن ثم عن خواص الاشياء ، وليس شيئا آخر • فعلوم الطبيعة ــ كالفيزياء والكيمياء والاحياء ــ لا تستهدف اكثر من الكشف عن خواص الاشياء التي يعني بها كل علم منها • والعلوم الاجتماعية ــ كعلم الاجتماع Sociologie وعلم السياسة Science politique وغيرها ــ لا تستهدف اكثر من الكشف عن حقيقة الاشياء التي تتناولها هذه العلوم ، كأن يسعى علم السياسة ــ مثلا ــ الى الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية ، ومن ثم عن الخواص السياسية للمجتمع • وخواص الاشياء تعني الخصائص المشتركة لكل الاشياء التي تنتمي الى نوع واحد،

كالمعادن في الطبيعة مثلا أو كالوقائع الاجتماعية التي تشترك كلها في ظاهرة علاقة الاكراه والامتثال في علم السياسية • فنقول اننا قد كشفنا بالملاحظة والتجريب عن خواص معدن معين ، كما نقول اننا قد كشفنا ــ بالملاحظة والمقارنة (وهي المقابلة للتجريب في العلوم الاجتماعية) عن خواص : « السلطة السياسية »، ولا يجاوز العلم ذلك • بل ان سعينا بهذه الحقيقة ــ اي بالخواص المتعرف عليها بالعلم ــ الى العمل ، ــ يجاوز العمل العلمي الصرف الى مجال الفن ، اي الى مجال تفنين الوسائل اللازمة للافادة من العلم في العمل • انه مجال الفن ، مجال التكنولوجيا بالنسبة لعلوم الطبيعة كالفيزياء والكيمياء ، ومجال فن Art « السياسة » بالمدلول الانجلوسكسوني (Policy) اي بمعنى فن الاختيار بين الوسائل المتعددة أو ابتداع الوسائل المؤدية الى تحقيق الاهداف السياسية المحددة مقدما ، ولنا الى ذلك عودة بشيء من التفصيل في هذا القسم •

ان هذا الهدف النهائي « للعلم » والذي يتمثل في تحديد خواص الاشياء والظواهر يقضي بالنسبة لعلم العلاقات الدولية بالذات بالقول بان الذي نعنيه بالعلاقات الدولية كمادة لهذا العلم ليس هو جمع هذه العلاقات (كتلتها) وانما خصائصها العامة التي تجعل منها جميعا ــ على تباين اهدافها من سياسية او اقتصادية او ثقافية وهكذا ــ « ظواهر » من طبيعة واحدة هي الظواهر الدولية والتي تشكل مادة ذلك العلم •

وهنا ــ شأن اي علم من العلوم ــ يتعين باديء ذي بدء تحديد مفهوم عام (Concept) نستعين به على الكشف عن خواص العلاقات الدولية ، تلك الخواص التي تعين بدورها على تفسير وقائع هذه العلاقات، ذلك التفسير الذي يمثل قمة اهداف العلم •

تحديد مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية

وفي شأن تحديد مفهوم الاساس الذي نرتكز اليه في تعيين مادة علم العلاقات الدولية نستطيع ان نتصور منهجين :

١ ــ ان نلتزم التزاما مطلقا خطوات المنهج العلمي التجريبي فنبدأ من احداث الواقع الدولي ومعطياته لكي نحدد بالملاحظة مفهوما عاما ، نحققه بالتجريب أولا بأول أي بمواجهته بأحداث الواقع • وجملة القول ان نتهج في تحديد مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية منهجا استقرائيا ، أي ان نستقرىء في شأنه الواقع الدولي فلا نبدأ بصدده من مقومات ذاتية تعبر عن وجهة النظر الشخصية للباحث •

٢ ــ غير انه يؤخذ على الالتجاء الى الاستقراء بصدد تحديد مفهوم الاساس لمادة علم العلاقات الدولية بالذات ، ان هذا العلم هو علم ناشيء لا يزال في مرحلة الطفولة ، ولا مناص عند البدء في بنائه من الالتجاء الى تصوير العديد من الفروض التي لا تتيح حداثته تصويرها ارتكازا الى التجريب ، فهذا امر يحتاج الى فسحة من الزمن مما يعوق نمو هذا العلم • ومن هنا كان الرأي القائل بان حداثة علم العلاقات الدولية تقضي بالالتجاء ــ بشأن تحديد مفهوم الاساس فيه ــ الى الافتراض النظري ، دون ان يسقط عن هذا العلم طابعه التجريبي ، طالما ان هذا الافتراض النظري سيظل على الدوام خاضعا للتحقيق المستمر بمواجهته باحداث الواقع ، حتى اذا ما ثبت عدم التقائه بها عدل عنه ، الى غيره ، وهكذا •

ويؤكد لوجهة النظر هذه ان نشأة علم العلاقات الدولية ــ كعلم له

ذاتيته ــ بمادته ومنهجه ــ ترتكز هي ذاتها الى افتراض نظري قوامه أن الاحداث الاجتماعية التي نعنيها بعبارة « العلاقات الدولية » ترتبط في ما بينها بخصائص عامة مشتركة تظهرها على ما عداها من الاحداث الاجتماعية حتى على تلك التي يعنى بها « علم السياسة » ، الامر الذي يقضي بأن تشكل وحدها مادة لعلم متميز (١) •

والحق ان شتى الجهود التي بذلت ــ حتى يومنا ــ من جانب الباحثين الامريكيين ومن حذى حذوهم من الغربيين في انجلترا او فرنسا من اجل ارساء اصول عامة لعلم العلاقات الدولية ، لا تزال تبدأ كلها في شأن تحديد مفاهيمه الكبرى من فروض لم تتح لها حداثة هذا العلم الفسحة الزمنية الكافية لكي تحقق تحقيقا علميا عن طريق مواجهتها اولا بأول بأحداث الواقع •

من مفاهيم الاساس في علم السياسة
الى مفاهيم الاساس في علم العلاقات الدولية

ومهما يكن من أمر الخلاف المنهجي المتقدم فان شيئا توحي به فيما نحن بصدده علاقة هذا العلم الناشيء (علم العلاقات الدولية) بعلم السياسة الذي سبقه الى الوجود ، فعلم العلاقات الدولية وعلم السياسة يتناولان وجهين لواقع واحد هو « المجتمع السياسي » ، فبينما يتناول

(١) في هذا المعنى
Michel Virally : Relations internationales et science politique.
منشور في المجلد الخامس لمطبوعات :
Centre de sciences politiques de l'institut d'études juridiques de Nice — les affaires étrangères — Presses Universitaires de France — Paris, 1959 — p., 436.

علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية •

الا يوحي هذا بضرورة البحث عن مفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية في علم السياسة الاسبق عليه ؟ فهذا اقرب الى المعرفة العلمية من الاتجاه الى فروض عقلية يطول عرضها على الواقع لتحقيق صحتها • واقتناعا منا بذلك سنبدأ في تحديد مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية من مفهوم الاساس في علم السياسة •

لا خلاف لدى الباحثين المعاصرين حول ان مجال علم السياسة يتمثل في « المجتمع السياسي » ، ولكن الخلاف لا يزال واضحا فيما بينهم حول مفهوم الاساس الذي ترتكز اليه دراسات هذا العلم قاطبة باعتباره التمثل (التصور) الصادق للحقيقة الاولى التي تدور حولها علاقات المجتمع السياسي والتي من اجلها وصفت هذه العلاقات بانها سياسية ووصف ذلك المجتمع بانه سياسي •

فماذا نعني بالمجتمع السياسي اولا ؟

ان المجتمع السياسي ــ بالنظرة الموضوعية ــ لا يعني اكثر من واقع تاريخي يتمثل في مجموعه من علاقات اجتماعية تتحقق وحدتها بعمل من اعمال القوة المادية ، قوامه الاحتكار الفعلي لادوات القمع والاكراه داخل الجماعة ، مع تمثل ضميري representation de conscience او جماعي collective لهذا الاحتكار قوامه ربط الاحتكار الفعلي لادوات القمع بهدف مشترك هو السعي الى تحقيق تكامل الجماعة •

وما ظاهرة السلطة السياسية pouvoir politique الا هذا الاحتكار

الفعلي للقوة باعتباره اداة تحقيق ذلك التكامل ، ومن ثم الاحتكار الشرعي للقوة (١) .

وواضح من هذا التحليل السريع للسلطة السياسية باعتبارها ظاهرة اجتماعية ، انها لا تعدو ان تكون « علاقة قوة » . انها احتكار شرعي لادوات القوة لاكراه المجردين منها على الامتثال لارادة محتكريها . ومن هنا يصح القول بأن « المجتمع السياسي » هو الجماعة البشرية التي تتحقق وحدتها بظاهرة السلطة السياسية اي بقوة فعلية محتكرة لادوات القمع ذلك هو المجتمع السياسي (بسلطته السياسية) والذي اصطلح على تسميته في صورته التاريخية الحديثة بأسم « الدولة القومية » — «Etat national — National state

فما هو مفهوم الاساس الذي يرتكز اليه علم السياسة في تحليله لذلك المجتمع السياسي

لقد انقسم الباحثون بصدد تحديد مفهوم الاساس لعلم السياسة الى فريقين : فريق يرى في « الدولة » état مفهوم الاساس لهذا العلم ، وفريق يرى في « السلطة «pouvoir » مفهوم الاساس له .

الدولة كمفهوم اساس في علم السياسة

يقول اصحاب هذه الفكرة(١) ان علم السياسة هو علم الدولة ،وذلك

(١) راجع لمزيد من التفصيل في شأن المجتمع السياسي من حيث هو واقع تاريخي وفي شأن التكامل الاجتماعي ، كتابنا « تنظير السياسة » — الاسكندرية ١٩٦٨

(١) من انصار هذه الفكرة Zellinek الالماني في الحقبة الاولى من القرن العشرين ، ومن انصارها المعاصرين M. Prelot الفرنسي في كتابه la science politique, 1961

وفي كتاب L'Etat ou la Politique : Jean Dabin - Paris 1957 - دفاع طويل عن هذه الفكرة

والاتجاه عام عند الانجلو سكسون نحو الاتخاذ من مفهوم « الدولة » نقطة الارتكاز في دراسة النظرية السياسية

استنادا الى ان الدولة هي الصورة التاريخية الراهنة للمجتمع السياسي ونحن نأخذ على هذه الفكرة ما يأتي :

ان الدولة الحديثة ليست الا صورة تاريخية للمجتمع السياسي تظهر على المجتمعات السياسية السابقة عليها بعناصر قيمية بحتة تأتي متراكمة على حقيقة المجتمع السياسي المتمثلة في ظاهرة الاحتكار الفعلي للقوة كأداة لتحقيق التكامل ؛ وأظهر هذه العناصر هي :

١ ــ « السلطة المنظمة » pouvoir institutionalisé

في مواجهة « السلطة المشخصة » السابقة عليها ، فلقد كانت السلطة في مجتمعات ما قبل الدولة القومية الحديثة مشخصة في شخص الامير كخاصة من خواصه فأضحت في الدولة القومية منظمة تنظيما قوميا بكيانها العضوي وباهدافها .

٢ ــ وصفة السيادة la souveraineté والتي نبه اليها الفقيه الفرنسي Jean Bodin والتي راحت تمثل منذ ان قال بها صفة لصيقة بالدولة قوامها الانفراد باصدار القرار السياسي في الداخل ورفض الامتثال لاية سلطة تأتي من الخارج

والحق ان نظامية « السلطة » في المعنى المتقدم و « السيادة » كصفة لصيقة بالدولة ليستا الا من القيميات التي تتصل بما يجب « ان تكون » عليه السلطة حتى يبدو المجتمع السياسي غاية في التنظيم والتكامل . وكل ما يجب « ان يكون » ليس من شأن العلم ، اذ العلم لا يعني الا بما هو كائن .

واستنادا الى ذلك فان مفهوم « الدولة » لا يصلح كمفهوم اساس

لعلم السياسة كعلم تجريبي ، وذلك على الرغم من صلاحيته كمفهوم اساس للدراسات القانونية كدراسة القانون الدستوري ودراسة النظم السياسية بمنهج التحليل القانوني • ذلك بان الدراسة القانونية للمجتمع السياسي وللسلطة السياسية هي دراسة نمطية تعني بما يجب ان يكون في ضوء قيم او فلسفات معينة • ومن هنا كانت ملائمة مفهوم الدولة لتلك الدراسات باعتبار ان مفهوم الدولة يرتبط بعنصرين قيميين هما صفة التنظيم في السلطة وصفة السيادة •

وجملة القول فان مفهوم الدولة اذ يصلح كمفهوم اساس للدراسات الدستورية والقانونية بصفة عامة لا يستجيب البتة الى طبيعة علم السياسة كعلم تجريبي ذلك بانه لا يتأتى ان تنطلق دراسته الا من الحقائق دون القيميات وكذلك الحال بالنسبة لعلم العلاقات الدولية •

السلطة Pouvoir كمفهوم اساس لعلم السياسة

وتفاديا للارتكاز الى قيميات لا صلة لها بالحقيقة التي يسعى علم السياسة الى ادراكها في مجاله ، وارتباطا بالمحور الذي يدور حوله المجتمع السياسي والذي هو « السلطة السياسية » راح كل اصحاب النظرة العلمية من الباحثين في علم السياسة يلتقون على البدء من السلطة السياسية كمفهوم اساسي لهذا العلم • كما راحوا يلتقون على مضمونها ، مع تباين فيما بينهم لا يتصل بجوهرها •

انها عند الاستاذ الفرنسي J. Burdeau مركب من عنصرين هما: « القوة المادية force » ، « والفكرة idée » التي تربط القوة المادية بالغاية الاجتماعية ، انها ــ عنده ــ قوة مادية في خدمة الفكرة [1] •

(1) G. Burdeau, Methode de science politique p. 186 et suiv.

وهي تتمثل عند الاستاذ الفرنسي M. Duverger ــ في علاقات التسلط او السيطرة relation d'autorité ، (والتي هي مجرد حدث مادي قائم على علاقات غير متكافئة في القوة) حين ترتبط بنماذج لانظمة سابقة لتنصب في قالبها ، الامر الذي يكسبها طابع الدوام ، فيجعل من مجرد التسلط المادي سلطة سياسية (Pouvoir politique) [2]

وهكذا يلتقي المفكران الفرنسيان على ان « السلطة السياسية » ليست الا مجرد علاقات السيطرة او التسلط تدخل عالم السياسة كمفهوم من مفاهيمه، وذلك نتيجة لما تخلعه عليها « الفكرة » من انتظام ودوام ، ومن هنا كان الترجيح عندهما في مضمون « السلطة السياسية » للتمثل الجماعي او الضميري representation collective لعلاقات التسلط •

ومهما يكن من امر ما انتشر من خلاف في التفصيلات بين الباحثين في شأن مضمون السلطة السياسية ، فثمة اجماع في النهاية على ان واقع السلطة السياسية ليس اكثر من « احتكار فعلي لادوات القمع ارتباطا بغاية اجتماعية معينة هي السعي بهذا الاحتكار الى تحقيق وحدة الجماعة »

وهكذا فان لعلم السياسة مجالا هو المجتمع السياسي اي الجماعة الموحدة بعامل السيطرة ، وله مفهوم اساس هو السلطة السياسية ، اي السيطرة من اجل وحدة الجماعة •

مفهوم الاساس في علم العلاقات الدولية

فماذا يكون مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية ، ارتباطا بمفهوم الاساس لعلم السياسة ؟

وبدء من مفهوم الاساس لعلم السياسة اي من « السلطة السياسية » انطلق المشتغلون بعلم العلاقات الدولية في الطريق الى البحث عن معيار

(2) Duverger, Sociologie politique, p. 30 et suiv.

لتحديد مفهوم الاساس لهذا العلم الناشيء • ونحن نستطيع ان نجمع هذه الجهود في اتجاهين : اتجاه نحو البحث عن مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية بدء من ظاهرة السلطة السياسية ، مع التركيز عليها ، واتجاه ثان نحو البدء من طبيعة المجتمع الدولي باعتبارها اقدر على ان تكون ركيزة الدراسات العلمية للعلاقات الدولية • وعلى الرغم مما قد يبدو من اختلاف ظاهر بين الاتجاهين ، فسنرى كيف انهما يلتقيان عند مفهوم «القوة»
«Puissance, Power»

الاتجاه الاول : من السلطة السياسة الى القوة كمفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية

ويبدأ هذا الاتجاه من التسليم بارتباط علم العلاقات الدولية بعلم السياسة ، وبان علم العلاقات الدولية ليس الا علم من علوم السياسة ، وذلك على اساس ان علوم السياسة هي تلك العلوم التي تعنى بدراسة ظاهرة « السلطة السياسية » ، وان علم « السياسة » ــ وهو احد هذه العلوم بل واصلها جميعا ــ يبحث في كينونة « السلطة السياسية » ، بينما يعني علم العلاقات الدولية بكينونة علاقات ما بين السلطات السياسية •

والبدء من درجة القرابة بين علم العلاقات الدولية وعلم السياسة ــ على هذا النحو ــ يؤدي بالضرورة الى القول بامتداد مفهوم الاساس لعلم السياسة ــ باعتباره الاصل ــ الى علم العلاقات الدولية ، ومن ثم امتداد مفهوم « السلطة » من الاول الى الثاني •

ويبدو هذا الاتجاه واضحا في كتابات الرواد الامريكيين الاوائل لعلم

(١) لمزيد من التفصيل في شأن مضمون السلطة السياسية كمفهوم اساس لعلم السياسة ــ راجع بحثنا : المنهج في علم الاجتماع السياسي ــ المنشور في المجلة العلمية لكلية التجارة ــ جامعة الاسكندرية ــ المجلد الخامس ، العدد الاول ــ ١٩٦٨

العلاقات الدولية وعلى رأسهم الاستاذ Morgenthau (٢) ذلك بانه قد بدأ في دراساته لعلم العلاقات الدولية من فكرة السلطة السياسية ولكي ينتهي الى القول بان العلاقات الدولية هي في حقيقتها ليست الا علاقات قوة (Power — Puissance) لا تخضع الا لقانون واحد هو قانون المصالح القومية • الامر الذي انتهى به ــ ومعه اتباعه ــ الى الاتخاذ من مفهوم « القوة Power » مفهوم اساس لهذا العلم الناشيء •

الاتجاه الثاني : البدء من طبيعة جماعة الدول في مواجهة طبيعة المجتمع السياسي الداخلي ، كنقطة انطلاق لعلم العلاقات الدولية •

ويقول اصحاب هذا الاتجاه ــ وعلى رأسهم الاستاذ الفرنسي Raymond Aron (١) والاستاذ الامريكي Stanley Hoffmann (٢) ــ بان تحديد مجال علم العلاقات الدولية يمكن ان يتم بطريقتين ، اما بتعيين خواص هذا المجال في مواجهة مجالات العلوم الاجتماعية الاخرى وخاصة مجال علم السياسة ، ومن ثم بتعيين وجوه الاختلاف بين علاقات ما بين الجماعات المنظمة تنظيما سياسيا (الوحدات السياسية ــ الدول) وبين ما عداها من العلاقات الاجتماعية ، واما بالبدء من مفاهيم معدّل

(٢) راجع كتابه : Politics among Nations — New York 1949.

(١) لمزيد من التفصيل في شأن اتجاه R. Aron راجع كتابه
Paix et guerre entre les nations, Paris, 1962 - 1968.
وكذلك مقاله بعنوان :
Qu'est ce qu'une théorie des relations internationales
Revue française de science politique, vol. XVII, No. 5, octobre 1967, p. 837 et suit

(٢) راجع ل Stanley Hoffmann في هذا الصدد
Theory and international relations
في مجموعة : International Politics and Foreign Policy
James, N. Rosenau, the free press, New York 1969 p. 30.

بها في مجالات اخرى غير العلاقات الدولية ، اي من مفاهيم عامة لا تعنـي العلاقات الدولية بالذات وعلى نحو ما فعل Hans, G. Morgenthau واتباعه ، فلقد نقلوا الى علم العلاقات الدولية مفاهيم علم السياسة ،وخاصة مفهوم القوة ، كما قدمنا •

غير ان الالتجاء الى البدء في العلاقات الدولية من المفاهيم العامـة المنقولة عن علوم المجالات الاجتماعية الاخرى ــ وخاصة مفهوم «القوة» المنقول عن علم السياسة ــ امر غير مرغوب فيه عند اصحاب هذا الاتجاه الثاني ، وذلك لاعتبارات متباينة اظهرها : ان « مفهوم القوة » ، كمفهوم عام لعلوم السياسة جمعاء ، فيه كثير من الميـوعـة لا مـن حيث مدلوله الاصطلاحي فحسب بل ومن حيث العناصر المشكلة للعلاقة التي يعنيهـا (علاقة القوة) وتزداد هذه الميوعة خطورة اذا ما عمل هذا المفهوم في مجال لم يصور ارتباطا بواقعه ، وهذا حال الاخذ به كمفهوم اساس لعلم العلاقات الدوليـة •

وتفاديا لهذه الميوعة التي لا تطبقها الدراسة العلمية الموضوعية ، لا بد من مفهوم اخر يرتكز اليه في دراسة العلاقات الدولية ، لا بد من مفهوم ينبع مباشرة من طبيعة هذه العلاقات •

واستجابة الى هذه الفكرة يتعين ان تنطلق اية نظرية في العلاقـات الدولية من الاعتراف بالاختلاف الجذري بين طبيعة البيئة الداخلية للوحدة السياسية (الدولة) وطبيعة البيئة الدولية • ان البيئة الداخلية للوحـدة السياسية هي بيئة مستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي للقوة ، ذلك بينما واقع البيئة الدولية يتمثل في جمع من وحدات سياسية (الدول) اي في عدد من قوى متميزة قد تتعاون فيما بينها ، ولكنها لا تتكامل تبعا لغيبة

ظاهرة الاحتكار الشرعي لاستعمال القوة بما يتضمنه من تجريد لاعضاء الجماعة من ادوات القمع ، ان البيئة الاولى هي بيئة القوة المتمركزة بينما تمثل الثانية بيئة تعدد مراكز القوى •

وانطلاقا من هذا الاختلاف الجذري في واقع البيئتين يتعين البـدء في دراسة العلاقـات الدولية مـن ان علم السياسة هـو علم السلطة (Power — Autorité — Pouvoir) ، بينما علـم العلاقات الدولية لا يتأتى الا ان يكـون علم غيبة السلطـة the science of the absence of power او علم تعدد السلطات Multiplicity of powers • وهذا يقضي بضرورة الانطلاق في دراسة العلاقات الدولية من شيء اخر غيـر مفهوم القوة في علم السياسة (١)

وبدء من هذا الواقع الدولي يرى الاستاذ الفرنسي Raymond Aron ان المفهوم الرئيسي للعلاقات الدولية يتمثل في « وحدة السياسة الخارجية «l'unité de la politique étrangère بـوجهيهـا البـديلـين : الاستراتيجية Stratégie والدبلوماسية Diplomatie ، تبعا لما اذا كان ثمة حرب ام سلام (٢) •

ان كل وحدة سياسية هي ــ في الواقع الدولي ــ مركز متميز ونهائي لاتخاذ القرارات centre autonome de decision وتعدد هـذه

(١) في هذا المعنى Stanley Hoffmann
المرجع السابق ص ٣٦ وما بعدها
Raymond Aron — Qu'est ce qu'une théorie de relations internationales
مقاله المشار اليه آنفا

(٢) راجع تفصيل ذلك في كتابه Paix et guerre
Pre Partie : théorie, concepts et systemes

المراكز ــ التي لا بد وان يحتفظ كل واحد منها بالحق في الالتجاء الاخير الى العنف ــ نتيجةلخلو البيئة الدولية من ظاهرةالاحتكار النهائي لادوات القوة ــ ان تعدد هذه المراكز على هذا النحو يفضي الى نوع من الالعاب يعمل فيه اللاعبون جميعا في غيبة حكم أعلى ، فيسعون الى تبادل فرض اراداتهم • ومن ثم فان الحرب هي الملجأ الاخير باعتبارها وسيلة لفرض الارادة وليست لمجرد تحقيق النصر لذاته • ومن هنا فان القوة في المجال الدولي ليست الا القدرة على فرض الارادة ، ومن ثم فهي لا تعدو ان تكون مجرد وسيلة ، وليس من المقبول ان تتخذ من الوسائل نقطةالانطلاق في دراسة علم من العلوم ، وانما نقطة الانطلاق تقبع في خواص مجاله ، والتي تتمثل بالنسبة للعلاقات الدولية في ظاهرة غيبة السلطة المحتكرة لادوات القمع وما تفضي اليه هذه الغيبة من مفهوم « وحدة السياسة بوجهيها البديلين : الاستراتجية في حالة الحرب والدبلوماسية في حالة السلام » (١)

التمييز بين مفهوم الاساس الافتراضي وبين ما تنتهي اليه خواص مادة العلاقات الدولية من مفاهيم •

وعندي ان الاتجاهين صحيحان ، بتحفظ معين يتمثل فيما يأتي :

ان الاتجاه الاول الذي يرى في القوة (بمعنى القدرة المرتكزة الى القوة) مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية هو اتجاهصحيح، فهو وان اعتمد على الافتراض البحت الا ان حداثة علم العلاقات الدولية تحتم هذا البدء ، شأنه في ذلك شأن اي علم ناشيء • لقد رأينا انه لا حرج على المشتغلين بالعلوم الناشئة في البدء من مفاهيم يستوحونها من معارفهم السابقة ثم يتخذون منها ركائز لبناء نظري للعلم الناشيء ، اي ركائزلنظرية

يبدأونمنها دراسة ظواهر هذا العلم، وعلىاساس أناستمرار عرضالنظرية على الواقع ، بالتجريب ، كفيل بتحقيق صحتها او العدول عنها • وكذلك فعل اصحاب الاتجاهالاول بصدد علمالعلاقاتالدولية ،فهم يتصورون لهذا العلم مفهوم اساس يستلهمونه من معرفتهم السابقة بعلم السياسة ،وليس في هذا تحكم فعلم السياسة هو العلم « الاصل » بالنسبة لشتى علوم السياسة بما في ذلك علم العلاقات الدولية •

كما ان الاتجاه الثاني المتمثل في إلبدء من خواص مجال علم العلاقات الدولية اي من ظاهرة غيبة احتكار القوة في البيئة الدولية ، للانتهاء الى فكرة وحدة السياسة الخارجيةبوجهيها البديلينالاستراتيجية والدبلوماسية هو اتجاه صحيح ايضا ، ذلك بان البدء في هذا الاتجاه منفكرة غيبة «السلطة العليا المحتكرة» في البيئة الدولية معناه استلهاماصحابه للركيزة النظرية التي يبدأون منها لتصوير بنائهم النظري لعلم العلاقات الدولية من معرفتهم السابقة بعلم السياسية ، فهم يبدأون من أن الاصل في المجتمع السياسي الداخلي هو احتكار السلطة ، وعلى هذا الاصل تبني النظرية السياسية ويرتكز علمالسياسة ، ومن غيبة هذه السلطة المحتكرة في البيئة الدولية ، تصور المفاهيم العامة لنظرية العلاقات الدولية ولعلم هذه العلاقات •

ان الاتجاه الاول يرتبط بمفهوم اساس لنظرية العلاقات الدولية يتمثل في القوة ومن ثم لمفهوم اساس لنظرية علاقات القوى المتعددة • كما ان الاتجاه الثاني اذ يبدأ من غيبة احتكار القوة يسعى الى تصوير نظرية للعلاقات الدولية قوامها تعدد القوى وما ينتهي اليه من وحدة السياسة الخارجية في المفهوم المتقدم • ان الاتجاهين يلتقيان على القوة

كمفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية ، مع التحفظ المتقدم • وهكذا يلتقي الاتجاهان عند القوة كمفهوم اساس رئيسي لعلم العلاقات الدولية •

السلطة Pouvoir والقوة Puissance

على انه يتعين ان ننبه هنا الى ان استعارة مفهوم السلطة من علم السياسة لاتخاذه مفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية لا يعني نقله دون ما قيد • وانما يتعين اعادة تفصيله على مقتضيات طبيعة البيئة الدولية ،ولكي نقول بأن القوة في المجال الدولي هي مفهوم للقوة المادية الذاتية بينما السلطة كمفهوم اساس لعلم السياسة يعني ــ كما أشرنا من قبل ــ القوة المادية + احتكارها الشرعي •

وفيما يلي سنعرض بشيء من التفصيل لمفاهيم الاتجاه الثاني ، ثم تتناول « القوة» كمفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية وذلك تمهيدا لدراسة عواملها في القسم الثاني من هذا الكتاب •

مفاهيم « وحدة السياسة الخارجية » كاساس لنظرية للعلاقات الدولية

ان شتى مفاهيم علم العلاقات الدولية تبدأ عند Raymond Aron صاحب نظرية « وحدة السياسة الخارجية »[1] من ان نظرية العلاقات

(١) فالحق ان الاستاذ الفرنسي Aron هو الذي ارسى بوضوح البناء الفكري لهذه النظرية في القسم الاول من كتابه Paix et guerre صحيح ان الاستاذ الامريكي Stanley Hoffmann يشارك Aron فكرة ارتكاز اية نظرية للعلاقات الدولية الى خواص البيئة الدولية المتمثلة في غيبة الاحتكار الشرعي للقوة ، غير ان Hoffmann — او اي مفكر غيره ــ لم يسبق Aron في بنائه الواضح لنظرية وحدة السياسة الخارجية ولعل اشتراك Aron الفرنسي و Hoffmann الامريكي في نفس نقطة الانطلاق يرجع الى ان Hoffman ــ وهو استاذ الحكومات بجامعة Harvard متخصص في السياسات الفرنسية بالذات الامر الذي هيأ له الاتصال الفكري بالاستاذ الفرنسي Aron

الدولية ترتكز الى ظاهرة تعدد مراكز اتخاذ القرارات المستقلة المتميزة [1] ومن ثم من مخاطر الحرب ، وما تفضي اليه من ضرورة التدبر في امرها • فمن البديهي : « السلام والحرب » يبدأ صاحب نظرية « وحدة السياسة الخارجية » في تصوير المفاهيم الاساسية لنظريته في العلاقات الدولية • ونحن نستطيع ان ننسق مفاهيمه في هذا المقام على النحو الآتي :

فكرة جدلية الصراع [2]

ويرتبط Aron في تصويره لفكرة جدلية الصراع في المجال الدولي ــ كمفهوم من مفاهيم العلاقات الدولية ــ بتعريف Clausewitz للحرب • لقد عرف هذا الاخير الحرب بانها « عمل من اعمال العنف » نستهدف به اكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا » • « ومن ثم فان الاكراه المادي (في الحرب) هو الوسيلة وان الغاية هي فرض الارادة » غير ان الخصم ليس «كتلة ميتة» وانما الحرب اصطدام قوتين حيتين . اني اسعى بالاكراه الى فرض ارادتي على الخصم في الوقت الذي يسعى فيه هو الاخر الى فرض ارادته علي ، ومن ثم فاني لست سيد نفسي طالما انه يملي علي ارادته كما املي عليه ارادتي [4] • وهذا مؤداه انه يتعين علي ان أقدر دائما قوة خصمي الهجومية وقوة احتماله (اي قوته الدفاعية) حتى اسعى دائما بقوتي الى تجاوز قوتيه هاتين ، فذلك هو السبيل الاوحد

(١) «La théorie des relations internationales Part de la pluralité des centres autonomes de decision, donc du risque de guerre», Paix et guerre, p. 28.

(٢) La dialectique de la lutte

(٣) ــ في كتابه عن الحرب
Karl, Von, Clausewitz, De La Guerre, Paris, 1950, I
(الطبعة الفرنسية)

(٤) ــ نفس المرجع ص ٥٤ •

الى فرض ارادتي عليه في النهاية ، غير انه هو الاخر يسلك هذا المسلك نحوي ، انه التدبير المتبادل والحساب الدائم لقوى المتخاصمين ، انه جدلية الصراع في المجال الدولي ، عند R. Aron • وربما كان من دقة التعبير ولمزيد من الاستجابة للتحليل العلمي الواقعي ان نقترح كبديل لذلك : « جدلية الواقع الدولي » ، او « جدلية العلاقات الدولية » ،وذلك بان حقيقة الصراع الدولي كامنة في الطبيعة الجدلية للبيئة الدولية •

ان الحرب عمل واعي ، انه وسيلة نفرض بها ارادتنا على الخصم ،بل انها على حد تعبير Clausewitz « ليست الا فض النزاع بين المصالح الكبرى عن طريق الدم » [1] • وهي بهذا الوصف « عمل سياسي » Acte Politique انها فض للنزاع بين وحدات سياسية على مصالح سياسية (بحكم طبيعة اصحابها) ، او ان شئنا انها تقع في سياق سياسي وباهداف سياسية • ان الحرب عمل سياسي بطبيعة سياقها وهدفها ، بل انها اكثر من ذلك وفي نفس الوقت وسيلة من وسائل « السياسة » • ذلك بان الحرب ليست غاية في ذاتها وان الانتصار العسكري ليس هدفا في ذاته ، وانما الحرب متابعة للعلاقات السياسات الدولية السابقة عليها ، انها متابعة لها باسلوب اخر هو « الاستراتيجية » كبديل « للدبلوماسية »التي سرعان ما تعود الى العمل على اثر انتهاء عمليات الحرب •

وجملة القول انها عند Aron وحدة السياسة الخارجية بوجهيها : الاستراتجية والدبلوماسية • ونستطيع ان نقول انها وحدة العلاقات الدولية بوجهيها : الحرب والسلام •

---

(١) نفس المرجع ص ٤٥

ومن هنا ننتقل الى مفهومين اخرين من مفاهيم العلاقات الدولية هما الاستراتيجية والدبلوماسية ،

والاستراتجية Stratégie والدبلوماسية Diplomatie ، وجهان متكاملان لفن السياسية • ان الاستراتيجية والدبلوماسية «في نظرية وحدة السياسة الخارجية » ليستا الا الوجهان المتكاملان لفن واحد هو فن السياسة l'art unique de la politique •

ان فن السياسة هو فن ادارة التعامل مع الدول الاخرى على مقتضى المصالح القومية • « ان من وحدة السياسة الخارجية » تنبسق وحدة فن السياسة هذه • ومن وحدة فن السياسة تاتي فكرة تكامل الاستراتيجية والدبلوماسية ، فكل منهما فن يتكامل مع الاخر كمظهر من مظهري فن السياسة الواحد •

ان الاستراتيجية كمظهر لفن السياسة الخارجية ، تعني فن ادارة العمليات العسكرية في كلياتها اثناء الحرب ، بينما تعني الدبلوماسية فن ادارة التعامل مع الوحدات السياسية الاخرى ، طالما لم يقتض الامر تدخل الاستراتيجية • والاستراتيجية والدبلوماسية بمدلوليهما هذين يعملان متكاملين كفن واحد يخضع بمظهريه هذين « للسياسة » اي للفكرة التي تتشكل لدى الجماعة او لدى القائمين على شؤونها عن المصلحة القومية l'intérèt national ان السياسه بدء من تصورها دائما للمصلحة القومية اذ تلجأ الى الوسائل الدبلوماسية في زمن السلم ــ لا تستبعد نهائيا فكرة الحرب ، فقد يقتضي الامر التلويح بالالتجاء اليها من قبيل التهديد ، والتلويح بالحرب عمل دبلوماسي ، وكذلك الحال اثناء الحرب فان السياسة لا تستبعد نهائيا الدبلوماسية ، ان الدبلوماسية تظل تعمل اثناء

الحرب كوسيلة للتعامل مع الحلفاء ومع المحايدين ، بل ان الالتجاء اليها محتمل حتى مع الاعداء المحاربين انفسهم ، فقد تقتضي الاستراتيجية ذاتها تهديد العدو بسحقة سحقا نهائيا لعله يمتثل لارادة خصمه ، فتكون الهزيمة • كما قد تقتضي التلويح بفتح الباب الى محادثات السلام • ان الدبلوماسية لا تعدو ان تكون فن الاقناع من غير الالتجاء الى القوة • بينما الاستراتيجية تعني فن ايقاع الهزيمة بأقل الاعباء • والدبلوماسية والاستراتيجية في هذا المعنى متكاملان فكلاهما يسعى بوسائله الى اقناع الخصم بالاذعان لارادة خصمه ، يؤيد ذلك ان مجرد التلويح بالقوة او مجرد اقتناع الخصم بقوة خصمه العسكرية الساحقة كثيرا ما يكفي لاقناع الخصم بقبول تنفيذ ارادة الطرف الاخر •

وهكذا تتكامل الدبلوماسية والاستراتيجية كوجهين لفن واحد هو « فن السياسة الخارجية » ، باعتباره فن ادارة التعامل مع الدول الاخرى على ما فيه تحقيق للمصلحة القومية • ووحدة السياسة الخارجية على هذا النحو تعني أذن ، خضوع الاستراتيجية والدبلوماسية ، للسياسة • ان القائمين على المصلحة القومية « الساسة » هم الذين يسيطرون على الحرب والسلام ، على الاستراتيجية والدبلوماسية ، فيكون لهم القول الفصل في كليهما ، وفي الاختيار بينهما • وذلك طالما ان فكرة المصلحة القومية قابعة وراء السياسة بوجهيها المتقدمين ، وطالما ان « الساسة » ـ القيادات السياسية ـ هم رعاة هذه المصلحة ، فالحق ان القادة العسكريين او الدبلوماسيين على السواء ليسوا الا عمال فن السياسة لحساب تلك المصلحة ومراعاة لها • انه خضوع الاستراتيجية والدبلوماسية على السواء للسياسة في نظرية « وحدة السياسة الخارجية » •

وجملة القول في شأن مفهومي الاستراتيجية والدبلوماسية ان الاولى تعني فن الاكراه وان الثانية تعني فن الاقناع ، وكوسيلتين لهدف واحد هو اخضاع الاخرين لارادتنا ، تحقيقا لمصلحتنا القومية • ومن هنا فانه لا هزيمة في الحرب الا بتسليم الخصم بانه قد انهزم ، فمجرد خسارة المعركة العسكرية لا تعني بذاتها الهزيمة بالمدلول الفني الدقيق طالما ظل الخصم رافضا ذلك التسليم ، اي طالما ظل رافضا الخضوع الارادي لارادة المنتصر عسكريا [1] • ومن هنا ايضا كان لا هزيمة للجمهورية العربية المتحدة ـ رغم نكسة ١٩٦٧ العسكرية ـ طالما ان القيادة السياسية المصرية قد رفضتها فلم تستسلم لارادة العدو الاسرائيلي •

صحيح ان الحرب عمل من اعمال العنف ، ولكنها عمل ارادي نستهدف به اكراه الخصم على تنفيذ ارادتنا ، اي اكراه الخصم على ان ياتي من جانبه عملا ارادياً ينفذ به ارادتنا ، ومن ثم فان المنهزم هو ذلك الذي يعترف بالهزيمة •

ومفهوم « الهزيمة » على هذا النحو يرتبط بفكرة خضوع الاستراتيجية والدبلوماسية للسياسة التي اشرنا اليها آنفا وبما تتضمنه هذه الفكرة من خضوع الحرب للسياسة • ان الاعتداد النهائي في الحرب ليس للكسب العسكري في ذاته ، وانما هو في الاعتراف بالهزيمة من جانب القائمين على « سياسة الدولة » (القادة السياسيين) ، وبصرف النظر عن تراجع القادة العسكريين او هزيمتهم في المعركة •

---

(١) وبدء من ذلك يجري العمل في المجال الدولي على اكراه المنهزم في نهاية الحرب على التوقيع على معاهدة (صلح) مع المنتصر ، باعتبار أن المعاهدة عمل رضائي اي تسجيل لرضا المنهزم بالخضوع لارادة المنتصر .

وهكذا ترتد الاستراتيجية والدبلوماسية ، بمجالهما وابعادهما الى «السياسة» انها وحدة السياسة التي تطوي في بطنها ــ في نظرية R. Aron ــ شتى مفاهيم العلاقات الدولية ، الاستراتجية والدبلوماسية من ناحية والقوة من ناحية اخرى ،وذلك على اساس ان الاولى هي ادوات «السياسة» وان الثانية هي وسيلة هذه« السياسة » وهدفها [1] • انها ــ في النهاية ــ « وحدة السياسة » الخارجية •

تقييم نظرية وحدة السياسة الخارجية

والحق ان فكرة وحدة السياسة الخارجية ــ عند R. Aron ليست مجرد بناء نظري بحت اقامه صاحبه على مفهوم افتراضي صرف ، ذلك بان نظرية Aron اذ تبدأ من خواص البيئة الدولية ومن ثم من الواقع الدولي ــ تكون قد صورت فروضها في ضوء الواقع ، وهي بذلك جديرة بان توصف بانها مجموعة من فروض قابلة للتحقيق العلمي ، ويزيد من قدرتها على تحمل مواجهة الواقع حتى تقترب من « العلم » ، التزام صاحبها بربط كل مفهوم من المفاهيم التي اقام عليها بنائه النظري بوقائع التاريخ •

على ان شيئا في شأن نظرية R. Aron يتعين التنبيه اليه من جانبنا هو ان صاحبها قد ارتكز ارتكازا يكاد يكون كليا على مفاهيم جاهزة من قبل

(١) في شأن مفاهيم : الاستراتيجية والدبلوماسية ، وفي شأن فكرة خضوعهما للسياسة ، وبصفة عامة في شأن مفهوم « وحدة السياسة » في نظرية Aron ، راجع كتابه Paix et guerre ، من ص ٣٣ الى ٥٧ وراجع تصور Durozelle لفكرة وحدة « السياسة الخارجية » عند R. Aron ــ (وهو تصور لا يلتقي تماما بتصورنا لتلك الفكرة) ــ وذلك في مقاله المنشور تحت عنوان :

Paix et guerre entre les nations,
La théorie des relations internationales, selon Raymond Aron — La revue française de science politique, v. XII, No. 4 décembre 1962.

فلقد اعتمد بصفة اصلية ــ في بناء فكرته عن خضوع الاستراتيجية والدبلوماسية للسياسة ، ومن ثم فكرته عن وحدة « السياسة الخارجية» على المفاهيم التي قدمها Clausewitz من قبل (في كتابه عن الحرب) ، بل ان كل البناء النظري عند Aron (في كتابه عن السلام والحرب) لن يجد له اساسا يرتكز اليه اصلب من عبارات Clausewitz « ان الحرب ليست مجرد عمل سياسي فحسب وانما هي ايضا وفي نفس الوقت اداة حقة من ادوات السياسة» (Policy) انها استمرار للتعامل السياسي (Political commerce) [2] ان في عبارات Clausewitz هذه وحدها من القوة والوضوح ما يكفي لاعتبارها نقطة الانطلاق التي بدأ منها Aron تصوير مفاهيمه كلها عن العلاقات الدولية •

ومع ذلك فقد كان لصاحب نظرية « وحدة السياسة » فضل الانطلاق بفكرة Clausewitz عن «الحرب» الى اقصى ابعادها في خدمة نظرية عامة للعلاقات الدولية

مفاهيم القوة في علم العلاقات الدولية

ان من المتعين على كل باحث في العلاقات الدولية ، بل وفي كل علم من علوم المجتمع ، ان يتنبه من البداية الى طبيعة الظواهر التي تتناولها هذه العلوم ولما تفضي اليه هذه الطبيعة من تشكيك في موضوعيتها • ان طبيعة الظواهر التي يتناولها علم العلاقات الدولية ــ شأنها في ذلك شأن كل الظواهر الاجتماعية ــ تهيء لاختلاف دائم حول دلالات مفاهيم الاساس لهذا العلم • ان العلوم الاجتماعية عامة ، وخاصة العلوم الناشئة

(١) لمزيد في شأن مفهوم Clausewitz للحرب ، راجع :
Michael Howard : War as an instrument of Policy — Diplomatic Investigations - London, Allen, 1966 ص ١٩٣ وما بعدها

منها كعلم السياسة وعلم العلاقات الدولية ، لا تزال تعاني ــ فيموضوعيتها من أثر طبيعة ظواهرها ، ذلك بينما تتحقق « الموضوعية » كاملة لاشياء علوم الطبيعة ، نتيجة لكونها اشياء حسية بحته لها من التحديد في اشكالها ومن الفواصل القاطعة فيما بينها ما يؤكد لها الصمود في مواجهة النظرات الذاتية للمشتغلين بالبحث فيها • ان الباحثين في اشياء الطبيعة لا يملكون الا البدء منها والاحتكام اليها اي استقرائها للتعرف على الحقيقة في شأنها • ان اشياء الطبيعة تفرض ذاتها ــ بحكم طبيعتها الحسية ــ على الملاحظ ومن ثم تفرض عليه اقصى درجات الموضوعية ، اذ لا تدع مجالا للتصور الذاتي في شأن حقيقتها • اما ظواهر العلوم الاجتماعية ــ اذا ما استثنينا ظواهر علمي الاقتصاد والسكان تبعا لما تتسم به من الطابع الكمي (الاجور ، المواليد •••) ــ فكلها تشترك في اعتمادها في كينونتها على تمثل الجماعة لها ، ان منها ما يقوم على عنصر مادي غير ان هذا العنصر المادي لا يكفي في ذاته لادخال الحدث عالم ظواهر هذه العلوم ، وانما الذي يجعل منه ظاهرة اجتماعية معينة كمادة لعلم اجتماعي معين هو عنصر اخر اعتباري،انه عنصر التمثل الجماعي representation collective اي تمثل الجماعة للحدث بمفهوم معين ، ان ما تتميز به « السلطة السياسية » ، كظاهرة اجتماعية ، وكمادة لعلم السياسة ، ليس هو مجرد عنصر القوة المادية الذي ترتكز اليه السلطة للاحتكار الفعلي لادوات القمع ، وانما الذي يجعل من هذه القوة المادية « سلطة سياسية » هو تمثل الجماعة لها كقوة شرعية بهدف اجتماعي معين هو تحقيق تكامل الجماعة ، والا لاستوى القائمون على السلطة السياسية وعصابة اللصوص، وهكذا • ان عنصر التمثل الجماعي هذا هو الذي يجعل من الحدث المادي البحت ظاهرة اجتماعية ومن ثم مادة لعلم اجتماعي معين •

وليس من شك في ان عنصر التمثل ــ وهو من عمل « الفكرة » والضمير ــ يفسح المجال بطبيعته هذه للنظرات الذاتية عند البحث فيهذه الظواهر ، ان عنصر التمثل في الظواهر الاجتماعية يضعفمن مقوماتها لتلك النظرات الذاتية ، ومن ثم يضعف من موضوعيتها ، كما يفسح المجال للخلاف على مضامين مفاهيم الاساس للعلوم التي تعالج هذه الظواهر • وعلى الرغم من تصميمعلماء الاجتماع ــ منذ ان نادى بذلك Durkeim الفرنسي ــ على ضرورة معالجة الظواهر الاجتماعية باعتبارها اشياء des choses حتى تتهيء لها الموضوعية ، فان الخلاف لا يزال على اشده حول الكثير منمفاهيمالاساس لعلوم المجتمع عامة ،ولعلوم السياسة خاصة ، فما بالنا لو كان الامر متصلا بمفاهيم علم اجتماعي لا يزال في مرحلة الطفولة الاولى حال مفاهيم علم العلاقات الدولية •

وبدء من هذا التنبيه نعرض لمفاهيم «القوة » في علم العلاقات الدولية •

القوة والقدرة

Strenght, Power — Force, Puissance

يكاد يجمع المشتغلون بعلم العلاقات الدولية في الغرب ــ على تناول هذه العلاقات باعتبارها علاقات قوى . ومن هنا تأتي اهمية تحديد « القوة » كنقطة انطلاق لدراسة علم العلاقات الدولية • ان علاقات القوى في المجال الدولي هي بالدرجة الاولى علاقات اجتماعية ، ذلك بان علاقات القوى في المجال الدولي لا تعني في حقيقتها اكثر من علاقات قدرات الدول بما اوتيت من قوى ، ومن ثم علاقات ما بين ارادات تستهدف بقدراتها غايات اجتماعية (غايات تتمثل بالنظرة الشائعة في

المصلحة القومية) • وهذه الطبيعة الاجتماعية تعرض ــ كما قدمنا في شأن شتى الظواهر الاجتماعية ــ مفهوم « القوة » في مجالنا للكثير من الخلاف حول مضمونه وابعاده ، ويزيد من حدة هذا الخلاف ان علم العلاقات الدولية لا يزال علما ناشئا ، بل وفي مرحلة الطفولة الاولى •

ففي الغرب يميز الانجلو سكسون بصدد « القوة » في المجال الدولي بين Strenght بمعنى القوة وبين Power بمعنى القدرة ، كما يميز الفرنسيون في هذا المعنى بين Force و Puissance

وبصدد اللفظتين الفرنستين : Force في معنى القوة و Puissance في معنى القدرة يقول R. Aron [1] انه ليس مما يتعارض مع روح اللغة الفرنسية قصر استعمال لفظة Puissance (اي القدرة) على العلاقة الانسانية اي على الفعل الانساني في ذاته ، اي على الفعل المتمثل ــ هنا ــ في حمل الاخرين على تنفيذ ارادتنا ، وعلى قصر استعمال لفظة force (القوة) للدلالة على الوسائل Moyens التي تتخذها القدرة (كعضلات الفرد او اسلحة الدولة) • ومن ثم يميز Aron بين القوى les forces العسكرية والاقتصادية للدولة وبين قدرة La puissance الدولة والتي تعني وضع هذه القوى موضع العمل في ظروف وباهداف معينة •

وقصارى القول اذن ان القدرة Puissance ــ كمفهوم من مفاهيم الاساس في العلاقات الدولية ــ تعني عند Aron مقدرة الوحدة السياسية على فرض ارادتها على الوحدات الاخرى ، انها اذن « علاقة انسانية » •

وهنا يتعين التنبيه الى ان « القدرة » في مجال العلاقات الدولية لا تلتقي تماما مع القدرة التي تقوم عليها السلطة السياسية

(١) في ص ٥٩ Paix et Guerre

في داخل الدولة ، ذلك بان السلطة السياسية « داخل الدولة » لا تعني مجرد قدرة صاحب السيادة على اكراه اعضاء الجماعة على الامتثال لاوامره وانما هي تعني ذلك الاحتكار الشرعي لاسباب القوة ، وهو ما لا يتوفر لقدرة الدولة في المجال الدولي • ان طبيعة القوة في الحالتين واحدة ، انها تمثل في الحالتين علاقة انسانية قوامها القدرة على حمل الاخرين على تنفيذ ارادة القادر ، غير ان الاختلاف في طبيعة البيئة التي تعمل فيها هذه العلاقة في الحالتين : البيئة الوطنية المستأنسة بعامل الاحتكار الشرعي لاسباب القدرة ، والبيئة الدولية ذات مراكز القوى المتعددة في غيبة حكم اعلى ، ان هذا الاختلاف في طبيعة البيئة غير بالضرورة من طبيعة القدرة في المجال الدولي جاعلا منها القدرة الفردية الفعلية في مواجهة قدرات اخرى فردية ، انها علاقات القوى المتعددة بينما السلطة في المجتمع الداخلي هي علاقات القدرة المحتكرة لعوامل القوة في مواجهة المجردين منها •

وفي الانجليزية : ثمة اتجاهان في شأن مفهوم لفظة Power فثمة اتجاه يرى في القدرة Power في المجال الدولي « القوة Strength التي يتاح لحكومة ما ان تتحرك بها في ممارستها لسياستها الخارجية• او بمعنى اخر ان القدرة Power هي القوة التي يتاح لحكومة ما استخدامها لتأمين ما تريده لدى غيرها من الحكومات [1] • وواضح ان هذا الاتجاه لا يرى في القوة اكثر من مجموعة العوامل المشكلة لقدرة الدولة• ولذا فان اصحاب هذا الاتجاه يتناولون عوامل قوة الدولة (السكان ــ الموارد الطبيعية ــ الوحدة الوطنية ••) باعتبارها عوامل قدرتها ، وهكذا

(١) ويعبر عن هذا الاتجاه تعبيرا واضحا في Alfred de Grazia - Thomas H. Slevenson World Politics - A study in international relations, second edition, Barnes, Noble New York 1967 ص ١٢٣ وما بعدها

يشيع لدى اصحاب هذا الاتجاه استعمال لفظة القدرة Power للدلالة على ما نستطيع ان نسميه « بالقوة العاملة » .

واما الاتجاه الثاني فهو الاتجاه الذي يميل الى ربط « القـــدرة Power » بفكرة العلاقة الانسانية مقتربا بذلك من المفهوم الفرنسي (عند Aron)، فاصحاب هذا الاتجاه يبدأون من ان القدرة Power هي تاثير الانسان على عقول وافعال غيره من الناس . ويمعن اصحـاب هذا الاتجاه في تركيزهم على فكرة « العلاقة الانسانية » في مفهوم القدرة Power حتى راح احدهم يدعو الى تسميتهـا « بالقدرة الاجتماعيـة Social Power » (١) .

ومع ذلك فان هذا الاتجاه لا يفرط بدوره في فكرة اتحاد مفهـوم القدرة بعوامل القوة كما في الاتجاه الاول فالقدرة « على التأثير » فـي الاتجاه الثاني لا تعني عند اصحابه مجرد المقدرة على التأثير وانما تتضمن كذلك عوامل هذه المقدرة ، الامر الذي يدعو الى القول بان مفهـوم «Power» عند الباحثين الانجلو سكسون يعني بصفة عامة « اثر القوة» او ان شئنا « القوة العاملة » في المعنى الذي قدمناه آنفا .

وهكذا ترتبط دراسة العلاقات الدولية هناك بلفظة Puissance —

---

(١) يعبر عن هذا الاتجاه :
Raymond Platig, International Relations as a field of inquiry
في مجموعـة :
International Politics and foreign policy, James, N, Rosenall
New York,, 1969, ص ٦ وما بعدها

Power وتدور حول مفهومها .

ومن هنا ايضا كانت عناية علم العلاقات الدولية بعوامل هذه القدرة في المجال الدولي ، بل ان التعرف على المصادر التي تتولد عنها هذه القدرة في المجال الدولي وعلى اهدافها يكاد يشكل الموضوع الرئيسي لعلـم العلاقات الدولية .

القوة والقدرة في العربية

وعلى اساس من ذلك التمييز الاصطلاحي في الانجليزية والفرنسية، لقد استشعرت — بتذوقي للفظتين المقابلتين في العربية — حرجا كبيرا في استعمال اللفظة العربية «قدرة» للدلالة على مفهوم Pouvoir — Puissance في الانكليزية والفرنسية ، وفي قصر استعمال لفظة « قوة » العربية على مدلول المفهوم الاصطلاحي للفظة force في الغرب ، ان اللفظة العربية « قوة » تبدو لي اقدر بتلفظها على التعبير في نفس الوقت عن القوة من حيث هي مجموعة عوامل (القوة العضلية — القوة الذهنية — القـــوة العسكرية — القوة الاقتصادية) ، وعن القدرة على استعمال عناصر القوة هذه معا ، فنقول بالعربية علاقات القوى في المجال الدولي ولا نقول علاقات القدرات في المجال الدولي ، وكل ما في الامر اننا حين نحلل هذه العلاقات نقول : عوامل القوة اي عناصرها واسبابها ، ونقول « صراع القوى » بمعنى الصراع فيما بين القدرات المرتكزة الى القوى اي القدرات المحركة للقوى المتاحـة .

ولنتفق على ذلك مقدما في دراستنا للعلاقات الدولية : «ان لفظة القوة في العربية تعني (في العلاقات الدولية) القوة والقدرة معا ، كما ان العبارة

العربية « علاقات القوى » تعني في هذا المجال : علاقات القادرين على استخدام قواهم المتاحة . ان الذي يملك عناصر القوة ولكنه يعجز عن ان يقدر بها على مغالبة غيره ليس قادرا وليس قويا في نفس الوقت.

وقصارى القول في شأن ما تقدم أن « القوة » تشكل مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية ، فاليها ترتكز سياسات الدول في المجال الدولي واياها تستهدف ، وعلى حد تعبير الاستاذ الامريكي Morgenthau

« ان السياسة في المجال الدولي ليست الا الصراع من أجل القوة وهي في هذا تستوى مع السياسة في داخل الدولة ، ذلك بأن « الصراع من أجل القوة Struggle for Power » هو حقيقة خالدة في الزمان والمكان » [1] .

أثمة صيغة نظرية لعوامل القوة في المجال الدولي :

هذا والكلام عن «القوة» ، من حيث هي « مفهوم الاساس » لعلم العلاقات الدولية ، يقتضي التساؤل عما اذا كان ثمة صيغة نظرية يُمكن تصورها لعوامل قوة الدولة في المجال الدولي ، ذلك بأن مثل هذه الصيغة تعتبر ــ ما في ذلك شك ــ جزءا مكملا لمفهوم القوة .

لقد دأب الباحثون في علم العلاقات الدولية منذ H. J. Morgenthau على حصر عوامل قوة الدولة في المجال الدولي ، في قوائم تختلف في العدد والتسميات من باحث الى باحث ، وذلك دون محاولات جدية

(1) H.J. Morgenthau, Politics among nations, chapter 3 «International politics like all politics is a struggle for power . . the struggle for power is universal in time and space . . . »

لتصنيفها في ضوء معايير معينة في الطريق الى اقتراح صيغ نظرية في شأنها يهتدى بها في دراستها .

ان موقع الدولة ، من سلم القوى في المجال الدولي ، يرتكز بداهة الى قوتها الذاتية ، وبالقياس الى قوى الدول الاخرى التي تشاركها نفس الحياة الدولية ، فما هي العوامل التي تشكل قوة الدولة ومن ثم تحدد لها موقعها من ذلك السلم ، أو ان شئنا ما هي العوامل التي تستطيع أن تبدأ منها الدولة لتحديد موقعها هذا ، باداتي السياسة : المتكاملتين : الدبلوماسية والاستراتيجية ؟

يجيب Morgenthau على ذلك بقائمة تتضمن ثماني عوامل هي: الجغرافيا ــ الموارد الطبيعية ــ المقدرة على الصناعة ــ الاستعداد الحربي ــ السكان ــ الخصائص القومية ــ المعنويات القومية ــ المهارة الدبلوماسية [1] .

ومنذ Morgenthau والتشابه قوي بين القوائم التي يقدمها المصنفون الانجلوسكسون في هذا المقام ، فكلها تدور تقريبا حول = السكان ــ رقعة الاقليم ــ الموارد الطبيعية ــ التكنولوجيا ــ الوحدة الوطنية أو المعنويات القومية ــ الاستعداد الحربي ــ المقدرة الدبلوماسية [2] . وهكذا .

ويقترح الفرنسيان [3] P. Renouvin — J.B. Duroselle قائمة شبيهة

(١) المرجع السابق ص ٨٠ وما بعدها
(٢) في هذا المعنى Alfred de Grazia — Thomas, H., Slevenson
المرجع السابق ص ١٢٣ وما بعدها
(٣) P. Renouvin et J.B. Duroselle
Introduction à l'histoire des relations internationales, Paris 1964.

بالقوائم الانجلو سكسونية ، فهما يردان قوة الدولة الى مجموعة عوامل يرونها عميقة الاثر في هذا المقام (forces profondes) هي : العوامل الجغرافية ــ الاوضاع السكانية ــ القوى الاقتصادية ــ العوامل المالية ــ الشعور القومي ، ثم يضيف الاستاذان الفرنسيان الى هذه العوامل العميقة الاثر ، دور رجال الدولة في تشكيل سياستها الخارجية ، ذلك بان دراسة العلاقات الدولية ، من غير تصور الدور الذي يؤثر به رجل الدولة ــ بشخصيته ، بأفكاره ، وخبراته ، في سير هذه العلاقات فيه اهمال لعامل كثيرا ما تكون له خطورته البالغة في هذا المقام .

وبديهي أن حصر عوامل القوة ــ في قوائم ــ على هذا النحو فيه كثير من التحكم طالما لم يستند الى تصنيف يرتكز الى ملاحظة الواقع الدولي .

ان من الثابت ــ باستقراء التاريخ ــ أن عوامل القوة ، ليست ثابتة زمانا ومكانا ، لا من حيث درجة أهميتها فيما بينها ولا في درجة فاعلية كل منها في التأثير على سياسة الدول . ان البدء في دراسة عوامل القوة من « افتراض » ان القوة الاقتصادية او الجغرافيا ... أو غيرها ، هي التي لها الغلبة ــ وعلى وجه الدوام ــ أمر لا يستقيم مع الروح العلمية الحقة . ان الفروض التي لا تصور من ثنايا ملاحظة الواقع واستقرائه ليست فروضا علمية . وواقع الحياة الدولية يؤكد ان عوامل القوة تختلف من عصر الى عصر ، وأن أوزانها ــ من حيث فاعليتها ــ ليست ثابتة ، وانما هي متغيرة تبعا لتغير ظروف الواقع . من ذلك أن أسباب القوة في زمن السلم ليست هي نفس اسباب القوة في زمن الحرب ، ففي زمن السلم يكون الوزن الاكبر في تشكيل قوة الدولة للعوامل الاقتصادية وللمهارة

الدبلوماسية (مثلا) ، بينما تعتمد قوة الدولة في زمن الحرب ــ بطريقة مباشرة ــ على قوتها المسلحة وتكنولوجيا الحرب ، وعلى مهارتها الاستراتيجية . بل ان نفس العامل قد تتفاوت اهميته ، وبالنسبة لنفس الدولة من عصر الى عصر ، فليس من شك ــ مثلا ــ في أن الاهمية الاستراتيجية التي كانت للحدود الجغرافية في الماضي قد راحت تتضاءل أمام تكنولوجيا الحرب المعاصرة ، وهكذا .

تصنيف تجريدي لعوامل القوة

ومع ذلك فانه ليس من التحكم في شيء محاولة وضع تصنيف تجريدي abstrait لعوامل القوة ، نستلهمه من احداث الواقع الدولي (من التاريخ) ، ولنتخذ منه اطارا نظريا نهتدي به في دراسة عوامل القوة الفعلية في واقع دولي معين ، ومن هذا القبيل ما اقترحه R. Aron بهذا الصدد ، انه يجمع عوامل قوة الدولة في : الوسط ، الوسائل ، مقدرة العمل الجماعي ، أي في :

١ ــ المكان الذي تحتله الوحدة السياسية .

٢ ــ الموارد المتاحة والمعرفة التي تعين على تحويلها الى اسلحة الرجال وفن تحويلهم الى جنود .

٣ ــ مقدرة العمل الجماعي

والتي تتمثل في حسن النظام في الاجهزة العسكرية والمدنية ، وفي صلابة تضامن المواطنين في الخير والشر [1] .

(١) Paix et guerre, p. 45,

هدف القوة من حيث هي مفهوم من مفاهيم الاساس في علم العلاقات الدولية

لقد عرفنا « بالقوة » وبعواملها ، من حيث هي مفهوم من مفاهيم الاساس لعلم العلاقات الدولية، ولما كانت «القوة» تعني عملا ــ كما قدمنا ــ « القدرة على اجبار غيرنا على تنفيذ ارادتنا » ، فان التعريف الكامل بمفهومها يقتضي التساؤل عن هدفها ، ذلك بأن كل فعل ارادي يرتبط بالضرورة بغاية يستهدفها ، وغايته لا تنفصل عنه . فما هدف القوة في المجال الدولي ؟

نحن لا نقصد هنا ــ بداهة ــ التعرف على الاهداف المعينة لسياسة القوة لدى كل دولة على حدة ، فهذا مكانه دراسة واقع السياسات الخارجية للوحدات السياسية في الواقع الدولي ، وانما الذي نقصده هنا هو المفهوم العام (التجريدي) لهذا الهدف .

ولكي نصل الى تصوير الفرض الذي نراه ممثلا لهذا الهدف في صورته التجريدية ، نبدأ بالتساؤل : عما اذا كانت قوة الدولة ــ في المجال الدولي ــ هي مجرد وسيلة أم هي وسيلة وهدف معا ؟

ان القوة تعني ــ كما قدمنا ــ القدرة على اعمال « القوة » أي القدرة على تحريك عوامل القوة . فهل تحرك الدولة عوامل قوتها من اجل ان تكون « قوية » أي أنها تستهدف بقوتها القوة في ذاتها أم أن للقوة هدفا آخر ؟

لقد أثارت مسألة « هدف عمل الدولة في المجال الدولي » اتجاهين : اتجاها انسانيا يرتبط بفكرة الخير ، (خير الجماعة الدولية ــ خير

البشرية) ، واتجاها ماديا يرتبط بفكرة القوة المادية ، والذي ينتهي الى مفهوم « المصلحة القومية » .

الاتجاه المثالي :

ويتمثل الاتجاه الاول في تصور الامريكيين لهدف السياسة الخارجية فيما قبل الحرب العالمية الاولى ، فلقد كانت الولايات المتحدة ، تتمتع بمجال اقليمي وموارد اقتصادية ضخمة بعيدة عن مراكز القوى العتيدة في العالم القديم (اوربا) ، فلم تكن لتستشعر الخوف منها كما لم تكن بحاجة الى ارهابها .

ولقد هيأ ذلك الى انتشار النزعة الاخلاقية لدى المفكرين الامريكيين ــ حينذاك ــ بصدد هدف السياسة الخارجية ، ومعارضين بذلك سياسة القوة التي كان ينهجها العالم الأوربي القديم ، مدعين ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي سياسة اخلاقية تستهدف مصلحة الانسانية قاطبة .

وتلك كانت ايضا فكرة الساسة الامريكيين في هذا المجال ، فلقد اعلن الرئيس ولسن في ٢٧ أكتوبر ١٩١٣ أنه مما ينافي الامانة أن يحدد شعب ما سياسته الخارجية على هدى من المصالح المادية .

كما اعلن في ٨ يناير سنة ١٩١٨ (امام الكونجرس الامريكي ــ بصدد اشتراك الولايات المتحدة في الحرب العالمية الاولى) ــ « ان اهدافنا من الحرب لا شأن لها بمصالحنا الخاصة ... ان السعي الى السلام العالمي هو برنامجنا ... » (١)

(١) راجع النص الكامل في
Pacifisme et internationalisme — textes choisis et presentés par M. Merl, Collection U, Paris 1966, p. 260. et ...

غير أن هذا الاتجاه الاخلاقي في مجال العمل الدولي لا يتصور الا بالنسبة لدولة لا تستشعر خطرا يأتيها من الخارج ، حال الولايات المتحدة حتى عام ١٩٤٠ • لذلك فان اوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية راحت تشكك الكثير من المفكرين الامريكيين في ذلك التقليد الاخلاقي المعارض لفكرة « المصلحة القومية » •

لقد اقتضت الاوضاع الدولية الجديدة من الولايات المتحدة ان تسعى الى انماء قدراتها الدولية ، وعلى حساب ما عداها عند الاقتضاء • ولقد صاحب ذلك ظهور اتجاه جديد في مجال السياسة الخارجية منطلقا من انه قد أصبح من المتعين ــ والحال هذه ــ على رجل الدولة الامريكي ان يلتزم في سياسته « المصلحة القومية National Interest » • لقد شهد عام ١٩٥١ في الولايات المتحدة ظهور كتابين يبشران بفكرة « المصلحة القومية » في مواجهة الفكرة المثالية التقليدية القديمة ، هما كتاب الاستاذ H. Morgenthau, in Defense of national interest وكتاب الدبلوماسي الامريكي Georges Kennan في American Dimplomacy فلقد راح هذان المؤلفان يؤكدان ان السياسة الخارجية الامريكية لم تكن اكثر اخلاقية عن سياسة أية دولة أخرى ، وحتى اذا ما تصنعت أن تكون كذلك فان تصنعها هذا سيؤدي الى أوخم العواقب ، ان ارتباط الولايات المتحدة في سياستها الخارجية بالفكرة المثالية القديمة هو ــ عند هذين المفكرين ــ من أهم اسباب الضعف في تلك السياسة (١) •

وهكذا راح الخلاف يحتد بين الفكرة الجديدة (فكرة المصلحة

(١) Morgenthau, in Defense of national interest, a critical examination of American Foreign Policy, New York, 1951 p. 4.

القومية) والفكرة الاخلاقية القديمة ، ذلك بأن الفكرة المثالية لم تكن قد اختفت تماما ، رغم تغير الظروف ، وانما ظل لها مؤيدون يؤمنون بها ويدافعون عنها ، من هؤلاء :

Dexter Perkins, American approach in foreign policy - 1939
Frank Tammerhaum, The american tradition in Foreign relations 1961

فلقد راح هذان المفكران يؤكدان ــ وفي مواجهة الاتجاه النفعي الجديد ــ ان في الدبلوماسية الامريكية جانبا اخلاقيا تظهر به على ماعداها، وان على الامريكيين ان يراعوا تقليدهم الاخلاقي المستقر فلا يتشبهون بالاوربيين في اعجابهم بمكيافيلي (١) •

مفهوم المصلحة القوميـة

ومهما يكن من أمر هذه المواجهة بين هذين الاتجاهين في أمريكا ، فان مفهوم المصلحة القومية قد احتل ــ في أيامنا ــ مكانا بارزا في قائمة مفاهيم علم العلاقات الدولية ، الامر الذي يقتضي منا التساؤل عما يعنيه هذا المفهوم •

المصلحة القومية تعنى امن الوحدة السياسية :

ان الفكرة الاكثر انتشارا في شأن ما يعنيه مفهوم «المصلحة القومية»

(١) للمزيد في شأن هذين الاتجاهين راجع Renouvin — Duroselle المرجع السابق ، ص ٣٠٠ ومابعدها و ٣١٧ وما بعدها .

تتمثل في فكرة امن الوحدة السياسية La sécurité ، وذلك استنادا الى أنه ليس من شيء يبدو لرجال الدولة اعظم شأنا من العناية بأمن دولتهم ، تأكيدا لاستمرارها •

ولقد نوه عن ذلك من قبل الفيلسوف الانجليزي « هوبز » — في كتابه Leviathan (١٦٥١) ، فلقد انتهى في تحليله للدولة الى القول بأن هدف كل وحدة سياسية يتمثل بصفة اصيلة في استمرارها أي في امنها •

وربط هدف كل جماعة سياسية باستمرارها ومن ثم بأمنها على — هذا النحو — يوحي بالقول بأن الحرب لا يمكن ان تكون مقصودة بذاتها، فالمحاربون — حين تضع الحرب أوزارها — يسعون بشروط معاهدات الصلح الى اوضاع يستبعدون بها شبح الحرب ، ومن ثم يتحقق لهم في ظلها السلام والامن • وبقدر وحشية الحرب وهولها تتعلق آمال الافراد والجماعات « بالامن » ، وكما يتصور الفيلسوف Kant : « ان على الانسانية ان تخوض بحار دماء الحروب حتى تبلغ السلام في يوم ما » • واذا كانت الحرب ليست مقصودة بذاتها وانما هي مجرد وسيلة الى الامن، أفلا يوحي هذا ايضا بأن ثمة ارتباط بين فكرة «الامن» وفكرة «القوة» ؟

ان عضوا في جماعة تقوم على وحدات تصمم كل واحدة منها على تحقيق ذاتها في مواجهة ما عداها وفي غيبة حكم اعلا ، حال جماعة الدول الراهنة ، ان عضوا في مثل هذه الجماعة لا يستطيع ان يحقق أمنه الا على وضعين : ضعف ما عداه بأن يكون دونه في القوة فلا يهدد أمنه ، أو اضعاف الآخرين بعمل من اعمال القوة ومن ثم فان امن الوحدة السياسية يقبع في قوتها الذاتية •

ومن هنا كان لا حرج في ربط فكرة « المصلحة القومية » بسياسة

القوة ، باعتبارهما متلازمين ، وعلى أساس أن المصلحة القومية تتمثل في المثابرة على انماء القوة الذاتية ، وفي هذا المعنى يرى H. Morgenthau امام فكرة المصلحة القومية في امريكا — في « القوة » روح الدولة ،فبقوة الدول يتحقق لها الاستقلال والاستمرار [1] • وارتباطا بنفس الفكرة يعلن Frederick Schuman ان الدولة تسعى الى القوة باعتبارها غاية في ذاتها • وهكذا يربط الامريكيون المحدثون اصحاب فكرة المصلحة القومية بين « المصلحة القومية » و « القوة » •

والمصلحة القومية متمثلة في فكرة الامن تشمل — بداهة — كل ما يؤكد لاستمرار الوحدة السياسية : ضمان سيادة الدولة واستقلالها ، ضمان اقليمها ، ضمان حياة شعبها ، ضمان هذه جميعا ومعا ، فذلك هو السبيل الاوحد الى ضمان استمرار الدولة ، فلا تضحى بشيء من هذه العناصر الا عند الضرورة القصوى ولحساب فكرة الاستمرار ، كأن يقتضي أمن الدولة التضحية بشيء من الانفس في حرب دفاعية ، وهنا يتعين التنبيه الى أنه كثيرا ما اندفع القائمون على السلطة الى حروب هجومية تتخذ من السعي الى القوة الوطنية شعارا يقنعون به اهدافا خفية ، كان يقنعون به تطلعاتهم الذاتية الى الجاه والعظمة ، أو كأن يستهدفون به نقل اهتمامات مواطنيهم من قضايا داخلية الى ساحات القتال مع الاعداء ، والتاريخ مليء بمثل هذه الصور ، فنابليون كان يسعى بفتوحاته المستمرة الى عظمته الذاتية مستعينا على ذلك بشعار « عظمة فرنسا » ، وكلنا نعرف ان احتلال فرنسا للجزائر في القرن التاسع عشر كان يستهدف بالدرجة الاولى نقل اهتمامات الفرنسيين الى ذلك الحدث ولصرفهم عن قضايا داخلية معينة ، وهكذا •

---

(١) راجع في شأن ربط فكرة المصلحة القومية بالقوة ، عند هذين Renouvin — Duroselle المرجع السابق ص٣٢٣ وما بعدها .

سياسة القوة Politique de Puissance
وسياسة الامن La politique de sécurité

ومع ذلك ، فان البحث عن الامن هو ــ في حقيقته ــ عمل من أعمال فن السياسة ، كفن لاختيار الوسائل في خدمة الاهداف ، ومن ثم فليس من الميسور ان نخضع التقدير فيه لصيغ تجريدية عقلية بحتة ، فقد يقتضى الامر بالنسبة لامن دولة معينة ضرورة أن يكون لها خطوط دفاعية متقدمة وراء حدودها الحالية ، يرى فيها حدودها الآمنة ، بما يستتبع ذلك من ضرورة الالتجاء الى سياسة القوة . وقد يقتضي أمن الدولة في ظروف معينة أن تنهج سياسة الاستنزاف بأن تدع دولة ــ ذات قوة مهددة لامنها ــ تسترسل في أعمال العنف بعيدا عنها ، ريثما تكتمل لها القدرة على مواجهتها ، وتلك كانت سياسة شامبرلين في مواجهة سياسة القوة الهتلرية ، وتلك كانت أيضا سياسة الاتحاد السوفيتي في مواجهة القوى الغربية ، فلقد اعلن ستالين عام ١٩٢٧ ان حربا طاحنة لا بد وان تقع بين المعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية وبين المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي ، غير أنه يتعين على الاتحاد السوفياتي الانتظار حتى تتحقق أمور ثلاثة : اختلاف دول الغرب فيما بينها على تقسيم المستعمرات ــ ثورة الطبقات الكادحة على حكوماتها الرأسمالية في الغرب ، تحرر الشعوب المستعمرة من الاستعمار الغربي . وهكذا يرتبط ستالين بسياسة الاستنزاف الى حين ، حتى اذا ما ضعف الغرب نتيجة للعوامل المتقدمة انطلق الاتحاد السوفيتي نحو سياسة القوة . ومن ذلك أيضا ان تقضي ظروف الواقع بالالتجاء الى سياسة القوة تفاديا للضعف الذي قد يغري الاقوياء الطامعين ، أو أن تقف سياسة القوة ــ لدى دولة معينة ــ عند حدود معينة ، حتى لا يتحرك خوف الاقوياء فيتعرض أمن الاولى للخطر .

والحق أن تاريخ علاقات القوى على طول العصور الحديثة في اوروبا

يمثل تاريخ التردد بين هاتين السياستين : سياسة القوة وسياسة الامن .

ومن ذلك أيضا ان تفرض ظروف الواقع على الدولة التزام « سياسة الامن » رغم قوتها البالغة ، وذلك تحقيقا لاستمرارها ، وهذا حال ما آلت اليه في ايامنا سياسة كل من العملاقين السوفيتي والامريكي ازاء الاخر تحت ضغط ظاهرة الخوف المتبادل من هول التدمير النووي .

ومن ذلك أيضا ان يقتضى البحث عن الامن الالتجاء الى « الفكرة » كبديل للالتجاء الى القوة ، كأن تلجأ الوحدة السياسية الى غزو العقول فيما وراء حدودها بربطها بعقائدياتها وايديولوجياتها تمهيدا للارتكاز الى نفوذها الفكري المنبسط لانماء قوتها الدولية في مواجهة قوة دولية أخرى ذات افكار مغايرة ، وهكذا فعل الاتحاد السوفيتي في مواجهة قوى الغرب . والحق أن غزو العقول ، على هذه الصورة ، لا يعدو أن يكون في عالمنا المعاصر عاملا من عوامل القوة في المجال الدولي ، بل ان الصراع من أجل الفكرة غالبا ما يكون اشد ضراوة وشراسة عن الصراع الذي يستند الى مجرد المصلحة المادية .

هذا وليس بخاف كيف أن التوسع الايديولوجي قد راح يشكل في أيامنا هدفا مباشرا من أهداف سياسة كل من العملاقين (الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة) وعلى أساس انه يشكل بدوره اداة الى هدف أبعد يتمثل في تجميع اكبر قدر من القوى حول كل من العملاقين .

وجملة القول اذن في شان مادة علم العلاقات الدولية انها علاقات قوى ، تعتمد كل قوة منها على قدراتها الذاتية ــ وفي غيبة حكم اعلى ــ من اجل تحقيق مصالحها القومية .

مفهوم السيـــادة

وقبل أن ننهي الكلام عن مفهوم الاساس في علم العلاقات الدولية والذي تمثلناه في « القوة » لا بد من ان نعرض للمفهـوم المقابل له في الدراسات القانونية والذي هو مفهوم السيادة Souveraineté • ان السيادة مفهوم قانوني concept juridique يتمثل به فقهاء القانون ــ منذ أن ابتــدعه Jean Bodin الفرنسي ــ في كتبه الستة عن الدولة عام ١٥٧٦ ــ (Les six livres de la République) ــ واقعا سياسيا معينا هو القدرة الفعلية على الانفراد باصدار القرار السياسي في داخل الدولة وعلى وجه النهائية في خارجها ، ومن ثم القدرة الفعلية على الاحتكـار الشرعي لادوات القمع في الداخل وعلى رفض الامتثال لاية سلطة تأتيها من الخارج •

فالحق أن السيادة ــ كمفهوم قانوني ــ لا تعدو أن تكون مجـرد وصف قانوني للقدرة الفعلية للدولة ومن ثم لقوتها • ومن هنا كـان الارتباط بين مفهومي « القوة » و « السيادة » • وحتى نستطيع أن ندرك بوضوح وجه الارتباط بين المفهومين ، وحتى تستطيع أن ندرك أيضا كيف أن مفهوم السيادة يصح أن يكون مفهوما سياسيا الى جانب كونه مفهوما قانونيا ــ لا بد وأن نعرض بشيء من التفصيل لنشأة هذا المفهوم ولحاضره•

صحيح أن مفهوم السيادة قد ارتبط منذ أن قال به جـان بـودان « بالدولة » ، كصفة قانونية لها ، ولكنه قد اعتمد منذ البداية أيضا على واقع سياسي بحت هو ظاهرة تركيز السلطة السياسية في أوائل العـصر

الحديث في يد أمير واحد على حساب الاقطاعيين القدماء وفي مواجهة قوى العالم الوسيط الاخرى : الامبراطور والبابا ــ ان سلطة الانفراد بالامر النهائي في الداخل ورفض الامتثال في الخارج هي من خصائص المجتمع السياسي بصرف النظر عن صوره التاريخية ، فلقد اتسمت بها الامبراطوريات القديمة كواقع سياسي وان لم تصاغ في مفهوم قانوني يدرك به •

فلما اضمحلت الامبراطورية الرومانية وساد الاقطاع العصر الوسيط في اوربا اختفت معالم تلك الظاهرة وذلك بتفتيت السلطة السياسية بين السادة الاقطاعيين تبعا لارتباط سلطة الامن والقضاء بالملكية العقارية (ملكية الارض) •

وفي القرنين الرابع عشر والخامس عشر بـدأت ملامح المجتمـع الاقطاعي تتغير في غرب اوربا متأثرة بظاهرتين جديدتين هما : ظاهـرة الشعور القومي ، وظاهرة التركيز السياسي • وعندما رسخ الاحساس في الجماعات الغربية بالتميز فيما بينها تبعا لتباين الاصل البيولوجي او الاعتقاد فيه ، وتأكد انبساط سلطة الملوك على حساب السلطات الاقطاعية بـدأ نظام الدولة الحديثة يلوح ، ثم راح يتجسم مع تقدم النظام الملكي الـى أن وضحت أجهزة الدولة الحديثة « الدولة البيروقراطية » بمـوظفيهـا وجيشها الدائم وضرائبها المنظمة • وعندما أصبح الملوك على درجة مـن القوة الفعلية مكنتهم من التنكر للسلطتين اللتين كانتا تتقاسمان العالـم الاوربي الوسيط (البابا والامبراطور) ظهر مفهوم السيادة ليعبر عن ذلك الواقع الجديد •

لقد راح فقيه القانون الفرنسي جان بودان يضع تاييدا لتلك الظاهرة لجديدة نظريته عن « الدولة » تلك النظرية التي جعلت من « السيادة » الدعامة الاولى لنظام الدولة في علوم السياسة وفي القانون العام حتـى

وقتنا هذا ، ان الامير في مملكته ــ وفق بودان ــ صاحب سيادة بمعنى أنه لا يدين في سلطاته لاية سلطة بشرية مهما عظم شأنها ، ففي الداخل تختلط السلطة بشخصه فتمارس لحسابه دون ان يمتثل في شأنها لاي أعلى منه ،وفي الخارج لا يمتثل الامير صاحب السيادة في مزاولته لخصائص سيادته لاية قوة كانت وانما يتصرف باستقلال مطلق .

ولقد كان يعبر عن فكرة « السيادة » هذه بصيغة عملية تعنى ما كان يرجى من وراء الفكرة في مجال الواقع من أن « الملك امبراطور في مملكته » le roi est empereur en son royaume . فلقد كانت هذه الصيغة تؤيد عملا رفض الامير الجديد صاحب السيادة للادعاءات الاقطاعية القديمة التي ظلت طويلا ترى في انبساط السلطات الملكية الجديدة تطاولا على السلطات الاقطاعية القديمة باعتبار أن الملك هو من اصحاب تلك السلطات المضمحلة بمثابة الامبراطور ،وكذلك الحال في خارج مملكته انه امبراطور يرفض تبعا لذلك اية فكرة تقول بخضوعه لاية سلطة على الأرض بما في ذلك الامبراطور والبابا .

ولقد ظلت فكرة السيادة لصيقة بمفهوم الدولة خالدة بخلوده ، رغم ما لحق ركيزة السلطة من تطور فلقد ارتبطت خصائص السيادة (سلطة عمل القوانين ، حق القضاء النهائي ، تقرير الحرب والسلم ...) [1] في البداية بشخص الملك باعتباره صاحبها ، وكان يقوى منها لحسابه انها تمثل في نفس الوقت الركن الركين في الدولة ، على وضع أكد للسلطة الملكية المطلقة ولارتباطها بمفهوم الدولة ، حتى قال لويس الرابع عشر قوله المأثور « الدولة أنا l'Etat c'est moi ولقد انتقلت السيادة ــ

(١) على حد تعبير Bodin في كتبه الستة عن الدولة

بعمل الفكر الثوري الفرنسي في القرن الثامن عشر من الملوك الى الشعوب ثم انتهى بها الامر الى أن اصبحت صفة قانونية لصيقة بالدولة .

واستنادا الى ذلك نشأ مفهوم « السيادة » في المجال الخارجي لكي يعنى التصميم القادر على رفض التدخل في شئون الدولة من جانب أية هيئة أجنبية عنها ، والدولة اذ تصمم على ذلك لا تمتثل في مباشرتها لخصائص السيادة لأية سلطة أيا كانت طبيعتها ، بما في ذلك القيم الأخلاقية الا برضاها واستجابة الى مصالحها القومية . فلقد صحب ظهور السلطة الفردية المطلقة كمظهر من مظاهر النهضة الاوربية ظاهرة أخرى هي فصل السياسة عن الأخلاق والدين ، حتى راحت أساليب الامراء الجدد تتحرر تماما من أجل مصالحهم العليا من سيادة الدين والأخلاق الجارية فلا يمتثل لها الا على مقتضى هذه المصالح . وعندما سجل ميكيافللي أساليب عصره في كتابه «الأمير» عام ١٥١٣ اتخذه الحكام من بعده أنجيلا لفن الحكم لقرون طويلة بل وليس من الاسراف القول بأن الفن الميكيافللي لا يزال يحتل مكانة بارزة في علاقات المجتمع الدولي بوضعه الراهن ، فلا تزال الاساليب الميكيافيلية تحقق غاياتها في مجال هذه العلاقات دون ما حرج .

بل ان « السيادة » التي كانت لا تعنى ــ حين دخولها عالم السياسة في أوائل العصر الحديث ــ في مجال علاقات ما بين الدول ــ اكثر من « السلبية » اي مجرد رفض الدولة صاحبة السيادة الامتثال لسلطة ما تأتيها من الخارج ، ومن ثم رفض تطلعات الدول الاخرى نحو التدخل في شئونها ، راحت في عصرنا تجاوز هذا المفهوم لكي تعنى عملا أدارة الدولة القومية لشئونها على مقتضى مصالحها القومية ، لو كان من شأن ذلك

تجاوز اختصاصها الاقليمي ، الامر الذي نقل مفهوم السيادة من«السلبية» الاولى الى الايجابية المتضمنة لمفهوم « التسلل » الى اختصاص الدول الاخرى ، ولقد اكد لهذا المفهوم الجديد انتقال السيادة من الملوك الى الشعوب ، فمنذ ان اصبحت السيادة قومية بمعنى ان مظاهرها راحت تمارس لحساب الشعوب ، وفكرة تجاوز الدولة القومية لاختصاصها التقليدي بالتسلل الى ما وراءه اضحت مؤيدة تأييدا شعبيا تبعا لكونها تمارس لحساب الشعب صاحبها الاصيل • ولكي ينتهي الامر « بالسيادة » في الحياة الدولية الراهنة الى «ايجابية» قوامها أن التزام الدولة صاحبة السيادة لقواعد القانون الدولي مرهون بالتقائه مع مصالحها القومية •

هذا وجملة القول في شان مفهوم السيادة في المجال الدولي :

١ ــ اننا نعني بالسيادة كمفهوم قانوني صفة من صفات الدولة ، وهي صفة تتساوى الدول جميعا في التمتع بها لكونها من خصائص الدولة « الحديثة » ، وذلك بصرف النظر عن قدرتها الفعلية على ممارسة مظاهرها• ان الدول اعضاء الجماعة الدولية تتساوى جميعا في تمتعها بالسيادة وبما يترتب على ذلك من مساواة أمام القانون الدولي وأمام الحقوق التي يرتبها لها هذا القانون •

٢ ــ بينما تعنى السيادة « كمفهوم سياسي » قدرة الدولة الفعلية على رفض الامتثال لأية سلطة تاتي من الخارج ومن ثم القدرة الفعلية على تأكيد الذات في المجال الدولي بحرية كاملة ، لذلك فان من الدول اعضاء الجماعة الدولية ما يتمتع بالسيادة كصفة قانونية مع عدم كونه سيدا بالمفهوم السياسي ، ذلك حال الدول التي تتمتع بالاستقلال القانوني نتيجة للاعتراف بها من جانب جماعة الدول ، وبما يترتب على هذا من اعتبارها عضوا في هذه الجماعة فتتبادل تبعا لذلك التمثيل الدبلوماسي وتشترك

في عضوية المنظمات الدولية ، وهكذا ، ولكنها رغم ذلك لا تملك القدرة الفعلية على تحقيق ذاتها كاملة في مجال علاقات القوى ، ومن ثم فهي مستقلة قانونا ولكنها ليست مستقلة سياسيا • انها تتمتع بسيادة قانونية ولكنها لا تملك السيادة بمفهومها السياسي أي لا تملك القدرة الفعلية على فرض ارادتها على غيرها تحقيقا لمصلحتها القومية ، انها الدول العميلة حال مصر في ظل معاهدة ١٩٣٦ •

قد حصلت مصر بمقتضى تلك المعاهدة على استقلال قانوني بان اعترف بها عضوا في جماعة الدول بما يترتب على ذلك من كسب للسيادة القانونية ولكن استمرار بقاء القوات البريطانية على ارضها والقيود التي وردت على ممارستها الفعلية لمظاهر السيادة في تلك المعاهدة ادى بها عملا الى دولة عميلة لبريطانيا العظمى ، لقد كانت مصر تتمتع ــ في ظل تلك المعاهدة ــ بالسيادة بمفهومها القانوني دون السيادة بمفهومها السياسي • وهذا ايضا حال أية دولة تدور في فلك دولة كبرى تتسلط على مقدراتها في المجال الدولي على وضع لا يمكنها من أن تكون لها سياسة خارجية ذاتية •

وقصارى القول في شأن « السيادة » انها كمفهوم قانوني تعنى صفة من صفات الدولة قوامها الاستقلال القانوني ، بينما السيادة كمفهوم سياسي تعنى القدرة الفعلية على تحقيق الاستقلال السياسي أي على تحقيق الارادة الحرة في المجال الدولي ، ومن ثم الاشتراك الحر المباشر في صراع القوى الدولية ــ وهكذا يلتقي المفهوم السياسي للسيادة بمفهوم القوة في علم العلاقات الدولية •

الفصل الثاني

في

المنهج في علم العلاقات الدولية

مناهج دراسة العلاقات الدولية ــ النظرة الفلسفية والنظرة العلمية الموضوعية في دراسة العلاقات الدولية ــ التاريخ الدبلوماسي وعلم العلاقات الدولية ــ علم العلاقات الدولية والقانون الدولي ــ علم العلاقات الدولية علم تفسيري في مواجهة القانون الدولي كعلم نسطي ــ العلوم المساعدة لعلم العلاقات الدولية ــ علم العلاقات الدولية والجيوبولتيك ــ علم العلاقات الدولية علم من علوم السياسة ــ علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية ــ اجراءات البحث العلمي ومستوياته في علم العلاقات الدولية ــ الوصف والتفسير ــ من فكرة الحتمية « السببية » الى فكرة « الحتمية الدالية » ــ الفروض وتحقيقها بالمقارنة في علم العلاقات الدولية ــ طريقة الدراسات الاقليمية .

مناهج دراسة العلاقات الدولية

وبدء مما تقدم في شأن المنهج العلمي والمنهج الفلسفي ، نستطيع ان تتصور منهجين لدراسة علاقات ما بين الدول :

النظرة الفلسفية في دراسة العلاقات الدولية ، اي النظر في العلاقات الدولية بدأ من مقدمات عقائدية او ميتافيزيقية أو اخلاقية للانتهاء بالتحليل الفلسفي الى القول « بما يجب ان تكون عليه العلاقات الدولية حتى تكون فاضلة أو مثالية » ، وبما قد ينتهي اليه هذا من انمطة دولية تتحقق بها هذه المثالية . وكل تحليل للعلاقات الدولية ينهج هذا المنهج هو تحليل فلسفي ، وكل « تنظير » للعلاقات الدولية ارتباطا بهذا المنهج ينتهي الى نظرية فلسفية philosophical theory للعلاقات الدولية . وكل انمطة normes تصور من أجل تحقيق تكامل هذه العلاقات او مثاليتها هو بالضرورة مرتبط بالدراسات المثالية لكونه لا يعدو ان يكون تحقيقا لما يجب ان تكون عليه العلاقات الدولية .

ودراسة العلاقات الدولية بهذا المنهج قديمة قدم هذه العلاقات، فمنذ فجر العصور الحديثة والفلاسفة المثاليون يتناولون هذه العلاقات في ضوء القيم المثالية ، وينشدون لجماعة الدول الصورة الفاضلة التي يجب ان تكون عليها ، حتى انتهى الامر بالكثير منهم الى الدعوة الى « الحكومة العالمية » تفاديا لاسباب الحروب التي يرونها اثرا لتوزيع الانسانية بين وحدات سياسية متميزة .

ذلك الى جانب ما تمتعت به هذه العلاقات الدولية من اهتمام بالغ من جانب فقهاء القانون الذين راحوا يتناولونها بالدراسة في ضوء الانظمة التي تحكمها (قواعد القانون الدولي) • فلقد راحوا يشتغلون بتحليل هذه القواعد تحليلا شكليا في ضوء مصادرها الوضعية ، وباعتبارها اداة تحقيق المجتمع الدولي الفاضل •

وهكذا يلتقي المنهجان : المنهج الفلسفي والمنهج القانوني في دراسة العلاقات الدولية فكلاهما يدور حول ما يجب ان تكون عليه الجماعة الدولية • والحق ان الذين تناولوا العلاقات الدولية بهذا المنهج الفلسفي (الاخلاقي) أو النمطي على السواء ــ ومنذ فجر العصور الحديثة ــ كانوا ولا يزالون يستهدفون بأفكارهم حلولا لمشكلة السلام فيجدون في تصوير الوسائل الى تحقيقه • ونحن نستطيع رد الافكار الفلسفية في هذا المجال الى اتجاهين ارتباطا بطبيعة الوسائل المنشودة لتحقيق السلام : السلام بالفضيلة والسلام بالقانون • فالاخلاقيون ــ وفي كل العصور ــ يؤمنون بأن التنظيم القانوني ليس بكاف البتة لاقامة سلام دائم وانما بالفضيلة وحدها تتجنب الانسانية رذيلة القتال ، بينما راح اتباع مدرسة القانون الطبيعي يدعون الى نظام قانوني يتحقق به السلام او على الاقل يحد من وحشية الحرب ، ولقد بلغت هذه الدعوة المثالية قمتها في افكار الرئيس الامريكي ويلسن في الحرب العالمية الاولى متمثلة في فكرة « الامن الجماعي » ، تلك الفكرة التي تجسدت في تأسيس عصبة الامم •

النظرة العلمية الموضوعية في دراسة العلاقات الدولية

والنظر في العلاقات الدولية بنظرة موضوعية معناه اننا ننهج في دراستنا لها منهجا قوامه البدء من واقع هذه العلاقات من اجل استقرائها

بالملاحظة والتجريب (أو المقارنة)في السبيل الى تفسيرها والتوقع في شأنها ، فان نهجنا هذا المنهج في دراسة هذه العلاقات كانت نظرتنا موضوعية ، وشكلت المعرفة التي ترتبط بها علما بالمدلول الدقيق للعلم الموضوعي ، وصحت تسميتها « بعلم العلاقات الدولية »

علم العلاقات الدولية :

ومن ثم نستطيع تعريف علم العلاقات الدولية (تبعا لطبيعة منهجه) بأنه العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية واستقرائها بالملاحظة والتجريب او المقارنة من اجل التفسير والتوقع • وبذلك ينحصر هدف علم العلاقات الدولية في التحليل الموضوعي لهذه العلاقات وبما ينتهي اليه من تنظير [1] احداث الواقع الدولي ، تنظيرا موضوعيا تبعا لكونه يرتكز الى الواقع المحسوس ، وذلك في مواجهة النظريات الفلسفية التي ترتكز الى بديهيات او مسلمات لا تحقق تحقيقا تجريبيا •

وعلم العلاقات الدولية هو لذلك علم تجريبي science éxperimentale ــ شأنه في هذا شأن علم الاجتماع وعلم السياسة ــ موضوعة الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية للارتكاز اليها في تفسير احداث الواقع الدولي وفي التوقع في شأنها كلما كان ذلك مستطاعا ، حاله في ذلك حال علم السياسة بالنسبة للظواهر السياسية الداخلية [2]

---

(١) ــ تنظير احداث الواقع ، معناه وضع بناء نظري (نظرية) للاهتداء بها في دراسة الواقع .

(٢) في هذا المعنى J.W. Burton
المرجع السابق ، ص ٥
Stanley Hoffmann المرجع السابق ص ٣٢
Michel Virally المرجع السابق ص ٤٤٥ وما بعدها

وبهذا يتميز علم العلاقات الدولية عن التاريخ الدبلوماسي Histoire diplomatique من ناحيه ، وعن القانون الدولي العام Droit international public من ناحية اخرى ، وذلك رغم اشتراكها جميعا في تناول العلاقات الدولية .

التاريخ الدبلوماسي وعلم العلاقات الدولية

ان التاريخ الدبلوماسي يشارك علم العلاقات الدولية مجاله (اي علاقات ما بين الدول) وذلك بفارق خطير ،يتمثل في ان التاريخ الدبلوماسي يتناول تاريخ احداث العلاقات الدولية ، فهو تاريخ وقائع هذه العلاقات، وهذا يقربه من علم العلاقات الدولية ، تبعا لما يتسم به هذا العلم من ارتباط بالواقع فهو يبدأ من احداثه . بل وهنا تكمن نقطة انطلاق هذا العلم نحو موضوعيته . ولهذا الاقتراب يميل بعض التاريخيين الى القول بأن علم العلاقات الدولية ليس الا التاريخ المعاصر لعلاقات الدول ، ومن ثم يعتبر فرعا من فروع المعارف التاريخية . غير ان في وجهة النظر هذه اغفالا للخاصة الرئيسية لعلم العلاقات الدولية ، والتي تتمثل في أنه علم تجريبي موضوعه الكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية ومن ثم عما يكمن فيها من «انتظام » لا يعرف الازمنة الحسية كما يتخطى الاحداث والوقائع في ذواتها . صحيح ان التاريخ الدبلوماسي ــ شأنه في ذلك شأن شتى فروع المعرفة التاريخية ــ يتمثل في معرفة الواقع ، وهو في هذا يلتقي بعلم العلاقات الدولية . غير ان معرفة الواقع في التاريخ الدبلوماسي تنحصر في الزمان ، الامر الذي يقصر مهمته على تسجيل هذه الاحداث المحسوسة زمانا ومكانا دون العناية بالكشف عما قد تنطوي عليه من انتظام ذلك بينما

يسعى علم العلاقات الدولية الى الفهم الشامل لاحداث الواقع الدولي دون العناية بكل حدث في ذاته . وهكذا يتمثل الالتقاء بين التاريخ الدبلوماسي وبين علم العلاقات الدولية ، في أن التاريخ الدبلوماسي يعتبر معرفة مساعدة لعلم العلاقات الدولية ، على أساس أن الاول يقدم للثاني احداث الواقع التاريخي الطويل التي يبدأ منها عالم العلاقات الدولية تصوير فروضه الاولى لعلمه والتي يستطيع أن ينطلق منها لبناء نظرياته العلمية في مجال تلك العلاقات .

وفيما عدا ذلك فالفصل بين التاريخ الدبلوماسي وبين علم العلاقات الدولية أمر مستقر ، يرتكز الى كون مهمة الاول تنحصر في التعريف باحداث الواقع معينة زمانا ومكانا ، بينما تنحصر مهمة الثاني في تفسير علاقات هذا الواقع ، واذا كان تفسير الواقع الدولي يقتضى البدء بتصنيف احداثه التاريخية لوضعها موضع الملاحظة من جانب علماء العلاقات الدولية فان هذا التصنيف لا بد وأن يكون من شأن هؤلاء العلماء ، ذلك بأنه لا بد وأن يستند الى مفاهيم معينة كمفهوم « القوة » أو مفهوم « علاقات القوى » ، وهكذا ، الامر الذي يقصر مهمة التاريخ الدبلوماسي ــ بالنسبة لعلم العلاقات الدولية ــ على مجرد تقديم المواد الاولية التي سيجرى عليها البحث .

وقصارى القول في هذا الشأن أن التاريخ الدبلوماسي يدرس الاحداث السياسية في المجال الدولي دراسة «وقائعية » بحته أي في ذواتها بينما يعنى علم العلاقات الدولية بالدلالات العامة لهذه الاحداث

علم العلاقات الدولية والقانون الدولي

ان التمييز بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي يرتكز الى التباين في المنهج . ذلك بأن علم العلاقات الدولية علم تجريبي أي علم

من علوم الواقع ، انه علم وقائع Science de faits ، فهو يبدأ من حسيات وقائع العلاقات الدولية لتحليلها تحليلا موضوعيا من أجل تفسيرها والتوقع في شأنها ، ذلك بينما يرتبط القانون الدولي بالمعرفة القانونية Connaissance juridique بمنهجها التحليلي الشكلي ،ان دراسة القانون الدولي بهذا المنهج القانوني تنحصر في التعرف على الانمطة Normes أي القواعد الوضعية التي تحكم علاقات الدول فيما بينها ، أي التعرف على القواعد المعمول بها فعلا في جماعة الدول ، وعلى مصادرها الشكلية (العرف ــ المعاهدات الدولية) ، وعلى طرائق تحليل هذه القواعد تحليلا قانونيا (شكليا) من أجل تفسيرها في ضوء مصادرها ودون العناية بواقع البيئة الدولية التي تعمل فيها • انه التحليل القانوني Analyse juridique لقواعد القانون الدولي ، في مواجهة التحليل الموضوعي Analyse objective لاحداث الواقع الدولي في علم العلاقات الدولية ، وجملة القول فان التباين بين علم العلاقات الدولية والقانون الدولي يتمثل في التباين بين التحليل الموضوعي لروابط الواقع Rapports de fait وبين التحليل الشكلي للروابط القانونية Rapports de droit ومن ثم فان التباين ليس قاصرا على طريقة التحليل فحسب وانما هو قائم أيضا في شأن مادة البحث ، ان مادة البحث في القانون الدولي هي الروابط القانونية بينما مادة البحث في علم العلاقات الدولية هي روابط الواقع •

وهكذا يقتصر اللقاء بين القانون الدولي وعلم العلاقات الدولية على مجرد انهما يعملان في مجال واحد هو مجال علاقات الدول وفيما عدا ذلك فانهما يختلفان منهجا ومادة •

وذلك هو أيضا وجه الاختلاف بين القانون الدستوري وعلم السياسة ، فعلم السياسة علم موضوعي ، علم ما هو كائن ، علم التحليل الموضوعي للواقع السياسي في المجتمع الداخلي ، بينما دراسة القانون الدستوري تعني بالتعرف على الانظمة (القواعد الدستورية) المعمول بها فعلا في شأن تنظيم السلطة السياسية في ذلك المجتمع ، وعلى طرائق تفسيرها في ضوء مصادرها الشكلية (الدساتير المدونة والعرفية)• انها اذن دراسة « ما يجب ان يكون » في مواجهة دراسة ما هو كائن فيعلم السياسة •

غير أن دراسةالقانون الدولي بالمنهجالقانوني المتقدم لا نعني ضرورة امتناع فقهاء هذا القانون عن التعرف على واقع الحياة الدولية أي على واقع البيئة التي يعمل فيها القانون الدولي ، وانما الامر على عكس ذلك تماما ، ان دراسة القانون الدولي كمجرد مجموعة من انمطة تسعى الى تحقيق الانسجام في الحياة الدولية ارتباطا يقيم مثالية انسانية او طبيعية خالدة ، كالحق في الحياة أو في المساواة ، وهكذا ، لا يعني سلخ هذه الانمطة عن واقع البيئة التي تقوم فيها ، وانما على العكس من ذلك : ان الربط بينهما حتى في التحليل القانوني لتلك الانمطة امر تقتضيه ضرورة متابعة فقهاء القانون الدولي للمصادر الحقيقية لتلك الانمطة وضرورة متابعتهم لتطبيقها في الحياة الدولية ــ ومن هنا تأتي أهمية علم العلاقات الدولية بالنسبة لفقهاء القانون الدولي ، انهم بهذا العلم الذي يعني بواقع العلاقات الدولية ، يستطيعون الكشف عن المصادر الحقيقية للانمطة التي يتناولونها (قواعد القانون الدولي) ، تلك المصادر التي تقبع في احداث الواقع الدولي السياسية البحتة ، ان تحليل احكام معاهدة دولية ما تحليلا

قانونيا في ضوء مصادرها الشكلية ، أي على هدى من «نصوص المعاهدة» وفي ضوء أعمالها التحضيرية ، كمحاضر جلسات المؤتمرات التي تكون قد أدت الى ابرامها ، وهكذا ، ان هذا التحليل الذي يرتكز على مجرد المصادر الشكلية لاحكام القانون الدولي يحتاج باليقين الى نظرة علمية تؤكد له ، وتزيد من قدرة الانظمة الدولية على الاستمرار .انوقوف فقهاء القانون الدولي على الواقع السياسي لمعاهدة ما بل وعلى الطبيعة السياسية للبيئة الدولية بصفة عامة يهيء لتفسير علمي لنصوص المعاهدات مجاوزا بذلك طرائق التفسير الشكلية التقليدية التي تربط أحكام المعاهدات بحرفية النصوص أو بالاعمال التحضيرية ، وبما تؤدى اليه هذه الطرائق من تجميد للانظمة القانونية الدولية ، بأن تخلع عليها طابع السكون Statique في مواجهة ديناميكسيه (حركية) الواقع الدولي .

ان عزل فقهاء القانون الدولي لانمطة هذا القانون ومنظماته عن بيئته السياسية يهيء لاخلال التوازن بين الواقع الدولي وهياكله القانونية، والى ذلك يرتكز التفسير العلمي الصحيح لفشل القانون الدولي في تحقيق المجتمع الدولي الهادىء . ان واقع المجتمع الدولي الراهن يتمثل في علاقات القوى المتصارعة من اجل تحقيق المصالح القومية المتصادمة بينما تبدأ انمطة القانون الدولي من مثاليات انسانية (اخلاقية وطبيعية) تسعى هذه الانمطة الى وضعها موضع التطبيق تحقيقا للمجتمع الهادىء ومن ثم الامثل ، فكيف يتأتى هذا في بيئة لا تزال تعيش في حالة الطبيعة الاولى ، حيث يسيطر قانون الاقوى .

وكذلك الحال بالنسبة لعلماء العلاقات الدولية ،فان معرفتهم بالانمطة القانونية التي تحكم علاقات الدول أمر تقتضيه معرفتهم بواقع البيئة

الدولية وباحداثها ذلك بأن تلك الانمطة لا تعدو أن تكون جزءا من الواقع الدولي ، ان معرفة علماء العلاقات الدولية للنظام القانوني لجماعة الدول أمر تقتضيه النظرة العلمية الشاملة لعلاقات الواقع ، غير أن نظرة هؤلاء العلماء الى التنظيم القانوني للجماعة الدولية ليست هي نفس نظرة القانونيين لها . ان القانونيون ينظرون في التنظيم الدولي باعتباره مجموعة قواعد وضعية وليتناولونها بالتحليل القانوني الشكلي بمدلوله المتقدم ، ذلك بينما ينظر العلميون الى النظم القانونية الدولية باعتبارها جزءا من الواقع الدولي وفي روابطها بغيرها من احداث هذا الواقع وليصدرون في شأنها احكاما واقعية بحته فيضوء ما يقبع وراءها من حقائق سياسية .

وهكذا فانه لا مناص من ان نعتبر علم العلاقات الدولية علم تكميلي لدراسة القانون الدولي كما لا مناص من اعتبار دراسة القانون الدولي معرفة تكميلية لعلماء العلاقات الدولية .

وكل ذلك مع ضرورة التمييز القاطع بينهما من حيث المنهج فعلم العلاقات الدولية علم تجريبي بينما دراسة للقانون الدولي تقع في مجال الدراسات النمطية .

علم العلاقات الدولية علم تفسيري Science interpretative

في مواجهة القانون الدولي كعلم نمطي Science normative

هذا والكلام المتقدم يجرنا الى التساؤل حول مدى صحة ما جرى عليه البعض من تسمية المعارف التي تعنى بالانمطة ــ كالقانون والاخلاق وبما في ذلك القانون الدولي ــ بالعلوم النمطية Sciences normatives ؛ تميزا لها عن العلوم الموضوعية أي التي تعنى بتفسير الواقع .

والحق أن الخلاف لا يزال شديدا لا حول مجرد قبول فكرة

« العلوم النمطية » في ذاتها وانما كذلك حول موضوع هذه العلوم :فثمة اتجاه يرى في العلوم النمطية علوم ابتداع القواعد الواجبة (الانمطة في الأخلاق والقانون) لبلوغ اهداف معينة ، وذلك في مواجهة العلوم التفسيرية التي تقف عند حد الكشف عن الحقيقة فهي لا تبدع شيئا . وثمة اتجاه اخر لا يرى في العلوم النمطية علوم ابتداع الانمطة وانما هي العلوم التي تعنى بالانمطة من حيث هي كائنة لا من حيث خلقها ، وهكذا . وطبقا للتصور الاول يكون « القانون الدولي » (شأنه شأن غيره من فروع القانون الوضعي) علما نمطيا في معنى انه علم ابتدع القواعد (الانمطة) الواجبة الاتباع لتحقيق الانسجام في الجماعة الدولية ــ وطبقا للتصور الثاني يكون « القانون الدولي » علما نمطيا في معنى أنه العلم الذي يعنى بدراسة هذه القواعد الدواية الوضعية أي المعمول بها فعلا ، في ذاتها وفي علاقاتها .

هذا الى جانب أن من فلاسفة العلوم من يرفض فكرة العلم النمطي أصلا ، وذلك استنادا الى ان الانمطة متعلقة كلها بالعمل ، والعمل يقع في مواجهةد العلم ، وحتى اذا ما ارتبط العمل بالعلم فانما يكون عن طريق أن يأتي العمل تطبيقا للعلم أو أن يقدم العلم أساسا صلبا للعمل ، ودون أن يختلطان ــ ان مهمة العلم تقتصر على تبين الحقيقة بينما قد يفيد العمل من هذه الحقيقة بالأرتكاز اليها [1] .

واذا كان لا بد من قبول فكرة « العلم النمطي » فنحن نميل الى الارتباط بالاتجاه الثاني القائل بأن العلم النمطي هو العلم الذي يعني

(1) L.L.Bruhl, La morale et la science des mœurs, p. 11.
وراجع بصدد الاتجاهات المختلفة في شأن فكرة العلم النمطي
Georges Hostelet, L'investigation scientifique des faits d'activité humaine, Paris, 1960.
المجلد الثاني ص ٦٥ وما بعدها

بدراسة الانمطة القائمة في ذاتها وفي علاقاتها ، فذلك أقرب الى مفهوم العلم . أما الاتجاه الاول والذي يرى في العلوم النمطية علوم ابتداع الوسائل على مقتضى الغايات المحددة فانه يبدو بعيدا عن الصواب ، ذلك بأن ابداع الوسائل على مقتضى الغايات أي خلقها لا يتأتى الا ان يكون عملا من أعمال الفن (التقنية Technique) .

وحينئذ نستطيع القول بأن علم العلاقات الدولية هو علم تفسيري لانه يعنى بما هو كائن في العلاقات الدولية من أجل تفسيره ، بينما القانون الدولي هو « علم نمطي » في معنى أنه يعنى بالانمطة الدولية من حيث هي كائنة وفي علاقاتها ببيئتها . غير أن « القانون الدولي » كعلم نمطي في هذا المعنى لم تقدر له الحياة بعد اذ لا يزال فقهاء القانون الدولي المقلدون يتناولون قواعد هذا القانون بمنهج التحليل القانوني الشكلي الصرف كما قدمنا وبنأى عن واقعه السياسي ، ومع ذلك فثمة جهود مبعثرة هنا وهناك قد راحت تلوح في هذا المجال من أجل ربط دراسة القانون الدولي بالمنهج الموضوعي ، وذلك بالنظر في احكامه وفي منظماته في ضوء الحقائق السياسية القابعة وراءها ونخص بالذكر في هذا المقام الاستاذ الفرنسي جورج سل Georges Scelle ، الذي راح يجد في تفسير الانظمة الدولية ، تفسيرا علميا ، أي ارتكازا الى الملاحظة والمقارنة ، بل وكثيرا ما انتهى بذلك الى تصوير فروض علمية في شأن تلك النظم [1] .

(1) من ذلك ان جورج سل قد استطاع عن طريق الملاحظة والمقارنة ان يصيغ متطوقين لقانونين علميين سماهما هو : La loi de superposition (قانون التراكب) و La loi d'autonomie (قانون الذاتية) ، لكي يفسر بهما تفسيرا علميا الاشكال الدستورية للدول المركبة (للدول المتحدة اتحادا مركزيا وللدول المتحدة اتحادا استقلاليا) ، فربط بذلك بين ظاهرة الفيدريالية كظاهرة دولية وبين الهياكل الدستورية كنظم قانونية .
راجع تفصيل ذلك في مذكراتنا في « التنظيم الدولي » لطلبة جامعة الاسكندرية ١٩٧٠ ــ القسم الاول ص ٨ و ٩ و ١٠ .

غير أن « علما نمطيا » للقانون الدولي . لا يمكن تصور قيامه الا حين تنهض دراسة النظم القانونية الدولية بما في ذلك المنظمات الدولية بدأ من أنها ليست في حقيقتها الا مجرد وسائل من بين وسائل الدبلوماسية والتي هي بدورها وجه من وجهي السياسة . أي ان نشأة «القانون الدولي كعلم نمطي » مرهونة باعتبار القانون الدولي ومنظماته علم من علوم الواقع السياسي ومن تم من علوم السياسة فتعالج فيه ــ مثلا ــ المنظمات الدولية لا ارتباطا بواجهاتها القانونية البحته وانما بدء من خلفياتها السياسية أي بأعتبار أنها مجرد اداة من ادوات علاقات القوى . ان الاحتكام الى نصوص ميثاق الامم المتحدة وحدها لدراسة هذه المنظمة العالمية . يربط الدراسة بالقانون الدولي بمنهجه التحليلي الشكلي التقليدي . بينما ربط هذه الدراسة بعلم نمطي للقانون الدولي يقتضي تحليل احكام ميثاق الامم المتحدة على هدى من خلفياتها السياسية أي في ضوء الاعتبارات الحقيقية (الواقعية) التي جاء الميثاق اما لوضعها موضع التطبيق واما لتقنيعها . ان مثل هذه الدراسة التحليلية الموضوعية تكفي للكشف عن ان حقيقة هذه المنظمة العالمية لا تعدوا ان تكون بالدرجة الاولى مجرد تنظيم قانوني . او ان شئنا مجرد تقنيع شرعي لاعمال قانون الاقوى (المنتصر) . فلقد اختص ميثاق الامم المتحدة الخمسة المنتصرين (في مجلس الامن) بالتقرير في مسائل الامن الدولي . بينما راح الميثاق ــ ومن قبيل التقنيع ــ يلجأ الى قانون الاغلبية في الجمعية العامة حيث التقرير في مسائل الامن يأتي في الدرجة الثانية . الامر الذي يصح معه القول بأن هذا التنظيم القانوني ليس في حقيقته الا مجرد واجهة تخفي وراءها صورة من صور علاقات القوى البحته . وليس شيئا اخر .

علم العلاقات الدولية والعلوم المساعدة

يخلص مما تقدم ان لعلم العلاقات الدولية ذاتية متميزة في مواجهة ما عداه من المعارف التي تشاركه المجال الدولي ، وأن ذاتيته هذه تعتمد على تميزه بمنهجه وبمادته معا ، فهو علم تجريبي وذلك في مواجهة التاريخ الدبلوماسي والقانون الدولي على السواء ، وهو متميز بمادته التي تتمثل في « علاقات القوى » في المجال الدولي ، وذلك في مواجهة مادة التاريخ الدبلوماسي والتي هي الاحداث السياسية الدولية في ذواتها ، من ناحية ، وفي مواجهة مادة القانون الدولي والتي هي الروابط القانونية في المجال الدولي من ناحية أخرى .

على ان ذاتية علم العلاقات الدولية على هذا النحو لا تعنى انقطاع الصلة بينه وبين ما عداه من المعارف التي تتناول المجال الدولي ، ذلك بأن عالم العلاقات الدولية ــ اذ يستهدف بمنهجه العلمي الموضوعي تفسير الظواهر السياسية الدولية ــ يحتاج الى رصيد ضخم من معطيات الواقع الدولي لكي تعينه على الملاحظة والمقارنة باعتبارهما أداة التفسير العلمي ، ولا حرج البتة من أن يسعى وراء هذه المعطيات في حصيلة علم التاريخ ، وفي القانون الدولي ، وفي الاقتصاد ، وفي الجغرافيا ، وهكذا بل ان من المرغوب فيه ان يفيد عالم العلاقات الدولية مما حققه علماء العلوم الموضوعية التفسيرية السابقة عليه كأن يفيد من كل تقدم طرأ على الاجراءات المنهجية في علم الاجتماع وفي علم الاقتصاد ، وفي علم السياسة، بل وحتى في علوم الطبيعة ، ذلك طالما أن عالم العلاقات الدولية يستطيع أن يطوع تلك الاجراءات المنهجية لدراسة ظواهر القوى في المجال الدولي.

علم العلاقات الدولية والجيوبوليتيك :

وهنا يتعين الاشارة الى فرع من فروع الجغرافيا ، كان قد أرسى أساسه F. Ratzel الالماني في نهاية القرن التاسع عشر ، هوالجيوبوليتك (Geopolitique) ، وذلك حين نبه الى الاثار « الحتمية » للاوضاع الجغرافية في تشكيل خصائص وسلوك المجتمعات البشرية ، ومن ثم الى علم جديد يتعين ان يرتكز اليه علم السياسة • لقد اراد Ratzel ــ واتباعه من بعده ــ أن يعطيلعلم السياسة (ولعلم العلاقات الدولية تبعا لذلك) اساسا جغرافيا فكان علم الجيوبوليتيك La geopolitique ذلك العلم الذي يعرفه اتباع Ratzel بأنه علم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة ، انه العلم الذي يوضح كيف أن السياسة تجري على مقتضى حتميات جغرافية أي كيف أن للعوامل الجغرافية ــ كالمناخ والتضاريس والموقع الجغرافي ، وغيرها دورا حتميا في تشكيل سياسة الدول ، ومن ثم فان اية سياسة لا ترتكز الى هذا العلم لا يقدر لها البقاء ولنا عودة الى ذلك بمناسبة الكلام عن « المجال » كعامل من عوامل القوة في العلاقات الدولية •

علم العلاقات الدولية علم من علوم السياسة

هذا وينتمي علم العلاقات الدولية الى مجموعة « علوم السياسة » أي الى مجموعة العلوم التي تعنى بالظواهر السياسية ، ذلك بأنه يشارك هذه العلوم مادتها الرئيسية ، والتي تتمثل في السلطة السياسية ،ان كل علم من علوم السياسة يختص بوجه من وجوه السلطة السياسية • « فعلم السياسة » يختص بظاهرة السلطة السياسية في ذاتها وفي علاقاتها بالقوى السياسية الاخرى في الداخل بينما يختص علم العلاقات الدولية بتحليل

علاقات السلطات القومية فيما بينها باعتبارها علاقات قوى •

وعلم العلاقات الدولية هو من علم السياسة بمثابة الفرع ، فلقد رأينا كيف ان علم العلاقاتالدوليةقد تقل عنعلمالسياسةمفهوم الاساس الذي هو مفهوم « القوة » Puissance ، وسنرى فيما يلي كيف ان منهج علم العلاقات هو نفس منهج علم السياسة وان مستويات البحث العلمي في العلمين واحدة اللهم الا ما اقتضته طبيعة العلاقات الدولية من طرائق معينة للبحث ليست البيئة الوطنية بحاجة اليها حال طريقة الدراسات الاقليمية Area Studies بالتفصيل اللاحق •

ومن هنا فان دراسة علم العلاقات الدولية تعتبر ــ باليقين ــ دراسة متخصصة متفرعة عن دراسة علم السياسة ، ذلك بأن الفهم الشامل للظواهر السياسية الدولية ــ وهو موضوع علم العلاقات الدولية ــ يقتضي فهما سابقا للظواهر السياسية الداخلية وهو موضوع علم السياسة [1] •

اجراءات البحث ومستوياته في علم العلاقات الدولية

ان علم العلاقات الدولية كعلم تجريبي يرتبط كما قدمنا بعلم السياسة ، ارتباط الفرع بالاصل ، فعلم العلاقات الدولية يرتكز الى مفاهيم اساس استلهمها من علم السياسة ، وكذلك الحال بالنسبة لمناهج البحث فلقد انتقل علماء السياسة الى علم العلاقات الدولية بمناهجهم وادواتهم التي يألفونها في تحليل ظواهر علم السياسة • لقد ارتبطوا في علم السياسة بمنهج علمي قوامه الملاحظة والتفسير فانتقلوا به الى علم العلاقات الدولية وبنفس الابعاد والمستويات • ولقد هيأ لذلك اشتراك

العلاقات في كل من البيئتين الوطنية والدولية في الصفة السياسية • ان علاقات علم السياسة هي علاقات امر وطاعة فهي علاقات قوة ، وعلاقات علم العلاقات الدولية هي كما قدمنا علاقات قوى ، انها علاقات قوى في الحالتين وان تباينت ظروف البيئة •

ولقد رأينا ان « المنهج » يعني الاجراءات الذهنية التي يسلكها العقل للكشف عن حقيقة ظواهر معينة ــ هي في علم العلاقات الدولية الظواهر السياسية الدولية ــ وان هذه الاجراءات تتمثل في المنهج العلمي في الملاحظة والتفسير • فماذا نعنى بكل من الملاحظة والتفسير العلميين ؟

ان الملاحظة العلمية L'observation scientifique تعني ادراك مادة البحث بالحواس ادراكا متفكرا ، أي ادراكا فيه تفكر في حقيقة الوقائع الملاحظة ، فمجرد الملاحظة الفطرية البحتة الخالية من ذلك التفكير لا تعتبر ملاحظة علمية • على ان التفكر هنا لا يعني ارتباط الملاحظ L'Observateur بفكرة شخصية مسبقة عن حقيقة مادة البحث ــ فهذا يؤثر في موضوعية البحث بتعريضه للنظرات الذاتية • وانما يعني هذا التفكر الملاحظة المصحوبة باستهداف الكشف عن حقيقة المادة محل الملاحظة ومع قدرة الباحث على متابعة هذا العمل العلمي بحكم ما تحقق له من مواهب مكتسبة في مجال بحثه • وهكذا فان في كل ملاحظة علمية شيئا من التفسير •

واما عملية التفسير العلمي L'interpretation scientifique فانها تعني التعرف على الخصائص العامة للوقائع الملاحظة ومن ثم الكشف عن خواصها في ذاتها وفي علاقاتها بغيرها من ظواهر الواقع ، وبما يستتبع ذلك من توقع في شأنها •

وهكذا يستهدف البحث العلمي مجرد تفسير الواقع دون التغيير فيه ، وهو يتميز بذلك عن الفن الذي يستهدف التغيير في الواقع بوسائل معينة من اجل اهداف معينة كما قدمنا •

وفي علم العلاقات الدولية ليس من المتعين ان يتولى عالم العلاقات الدولية بنفسه تجميع المادة التي ستكون محلا للملاحظة المتفكرة ، ذلك بأن للعلاقات الدولية نوعيات متعددة (علاقات من طابع اقتصادي واخرى من طابع سياسي وغيرها من طابع ثقافي) ، ثم ان فاعلية الملاحظة مرهونة بانبساط المرحلة الزمنية التي تمثلها المعطيات المجمعة تحت نظر الباحث • ومن هنا كانت حاجة عالم العلاقات الدولية الى الافادة من آثار جهود الباحثين في العلوم الاخرى التي تتناول الجوانب المختلفة للعلاقات الدولية كالتاريخ ، والاقتصاد ، والجغرافيا ، والسكان ، وغيرها ، ولكي يبدأ ملاحظاته من المعطيات التي جمعها هؤلاء •

وليس للملاحظة في علم العلاقات الدولية خصائص معينة ، فعالم العلاقات الدولية يلجأ في ملاحظته لمعطيات الواقع الدولي الى نفس اجراءات الملاحظة وادواتها في علم السياسة مع مراعاة ظروف البيئة الدولية •

وكذلك الحال بالنسبة لمستويات البحث العلمي ولاجراءاته ، فعلم العلاقات الدولية يحاكي نفس المستويات والاجراءات التي ارتبط بها علم السياسة ، وذلك نتيجة لتشابه طبيعة المادة الملاحظة في العلميين ، انها في الحالتين علاقات اجتماعية ، للارادة فيها دور خطير ، كما ان للطابع الكيفي فيها الغلبة على الطابع الكمي • وفي هذا تشارك ظواهر علم السياسة وظواهر علم العلاقات الدولية ظواهر العلوم الاجتماعية الاخرى،

اللهم الا علم الاقتصاد فظواهره يغلب عليها الطابع الكمي (اجور ، اثمان، وهكذا) الامر الذي جعلها اكثر استجابة للعلم الموضوعي فاستقبلت مناهجه مبكرة عن العلوم الاجتماعية الاخرى ، بل ان علم السياسة وعلم العلاقات الدولية تبعا له ــ لا يزال يتعثر في الطريق الى استخدام كثير من مناهج البحث العلمي وادواته التي راحت تستقر في علم الاقتصاد كما سنرى فيما يلي •

مستويات البحث العلمي (١)

فبصدد مستويات البحث العلمي لا يزال علم العلاقات الدولية بعيدا عن ان يدرك مرحلة تكوين « القوانين العلمية » والتنبؤ استنادا اليها • ان للبحث العلمي ــ بصفة عامة ــ مستويات ثلاث :

مستوى الوصف Description فمستوى التصنيف Classification ثم مستوى التفسير Explication ويمثل مستوى التفسير الهدف النهائي للعلم الموضوعي ، ذلك بأن التفسير يعني الكشف عن خواص الظواهر في ذاتها وفي علاقاتها بغيرها من ظواهر الواقع ، ومن ثم الكشف عن القوانين التي تحكم هذه العلاقات والتنبؤ استنادا اليها •

مرحلة الوصف

ان علم العلاقات الدولية قد بلغ مرحلة الوصف والتي تعني تبين الحالة التي عليها ظواهر الواقع ، وذلك بالملاحظة •

(١) بصدد مستويات البحث العلمي واجراءاته في العلوم الاجتماعية بما في ذلك علوم السياسة ، يرجع الى
M. Duverger, Methodes des sciences sociales.
ص ٣٢٣ وما بعدها .

فعلماء العلاقات الدولية يلاحظون الواقع الدولي وبطرق الملاحظة المتبعة في علم السياسة ، وخاصة بالطريقة الاحصائية ، وذلك ليجمعون الظواهر الدولية في الحالة التي عليها هذه الظواهر وليصنفونها في انواع متجانسة استنادا الى مفاهيم معينة كمفهوم « القوة » •

مرحلة التفسير :

غير أن تبين الحالة التي عليها ظواهر الواقع ، وتصنيف هذه الظواهر ليس هو الهدف النهائي للعلم ، وانما علم العلاقات الدولية ــ كأي علم تجريبي اجتماعي آخر ــ يستهدف فهم الواقع الدولي أي الوقوف على مغزى الاحداث الدولية ، وهذا لا يتأتى الا بالتعرف على خواص هذه الظواهر وعلى الانتظام الذي يحكمها في علاقاتها فيما بينها وهذا هو موضوع « التفسير العلمي » •

ولقد تأثر التفسير العلمي لعلاقات ظواهر الواقع الاجتماعي في بادىء الامر (في القرن التاسع عشر) بفكرة الحتمية Determinisme نقلا عن علوم الطبيعة • وتعني فكرة « العلاقة الحتمية » حتمية الروابط التي تفرضها طبيعة الاشياء ارتباطا بفكرة « السببية » أي في معنى ان نفس الاسباب تؤدي دائما وحتما الى نفس الآثار • ان مقدمة معينة (أ) تؤدي حتما ودائما الى نتيجة معينة (ب) وذلك بمنأى عن الضمير الانساني • غير ان دراسات الطبيعة الذرية في الحقبة الاخيرة قد اثبتت ان العلاقات الفيزيائية لا تحكمها حتميات مطلقة ، وانما قد تؤدي مقدمة معينة (أ) الى عديد من نتائج ب ، ج ، د ، دون ان نستطيع التنبؤ بأي من هذه النتائج هو الذي سيقع فعلا ، وانما مجرد الاحتمال النسبي لوقوع كل منها ، وعلى العلم ان ينهض بحساب هذا الاحتمال •

وليس من شك في ان فكرة « الحتمية النسبية » في هذا المعنى الاخير تبدو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية ذلك بأن هذه العلاقات ليست في النهاية الا علاقات ما بين جامعات بشرية واعية ، وان اطرافها المباشرين هم الساسة المسئولون عن السياسات الخارجية ، ومن ثم فهي علاقات بين اطراف ذوي ارادة حرة ، انهم ليسوا ادوات آلية تتحرك ميكانيكيا كأداة في يد المقدمات الى نتائجها الحتمية .

ان في علم العلاقات الدولية « عوامل محتمة للسياسات الخارجية للدول » كالعامل الجغرافي والعامل الاقتصادي ، ولكن هذه الحتمية ليست البتة مطلقة . ذلك بأن السياسة الخارجية للدولة هي برنامج للعمل ، هي افكار عن اهداف الدولة في الخارج وعن وسائلها الى هذه الاهداف . وهي بها الوصف عمل من اعمال الساسة ، انها تتحدد بقرارات ، ومن ثم لا بد وان يكون لشخصية واضعيها دور في تحديد مضمونها . ان تأثر هؤلاء بالعوامل الواقعية امر لا ينكر ولكن احتمال قدرتهم على التأثير في هذه العوامل هو امر لا ينكر ايضا . ان الظواهر الدولية كشتى الظواهر الاجتماعية لا تقبل فكرة « الحتمية السببية » المطلقة ، وانما ثمة علاقات « تكيف » بظروف الواقع . وربما جاوز الامر ذلك الى علاقات توافق بين واقع دولي معين وواقع دولي آخر ، كأن ننتهي بملاحظة علاقات ظواهر الواقع الدولي (بالاحصاء) وبالمقارنة الى ان ثمة توافق بين خصائص قومية معينة كنوعية الحضارة ، او الشمولية في الحكم . أو عدم الاستقرار السياسي ، وهكذا ، وبين السلوك العدائي في السياسة الخارجية . ان الكشف — بالملاحظة والمقارنة — عن هذا التوافق ليس معناه انه ثمة علاقة حتمية (سببية) بين هاتين الظاهرتين ، وانما هو مجرد توافق في وقوعهما ، اذ ليس ثمة ما يقطع بأن وقوع الظاهرة الاولى (أ) تؤدي حتما

ودائما الى ظهور الثانية (ب) وعلى شكل يؤدي الى ان نرى في هذه العلاقات قوانين علمية ، وذلك حتى وان تحققت فروضها بالمقارنة على اوسع نطاق ممكن من المعطيات الاحصائية من حيث الكم والزمان ، ذلك بأننا في مجال علاقات للحرية فيها دور لا يتأتى تجاهله .

التصوير الرياضي للحتمية :

ولذلك فان الرياضيين حين خاضوا ميدان تفسير الظواهر الاجتماعية (بل والطبيعية أيضا) راحوا يربطون « الحتمية » بفكرة الدالة الرياضية Fonction ، ولكي تحل فكرة الحتمية الدالية Determinisme Fonctionnel محل الحتمية السببية القديمة ، ومضمون فكرة الرياضيين هذه : ان الروابط التلقائية بين الظواهر هي من شاكلة علاقات الدالة في الرياضة أي شبيهة بالعلاقات التي تربط المتغيرين في دالة رياضية :

بكل قيمة ل Z يرتبط قيمة ل Y

أو بكل قيمة للمتغير Z ترتبط قيمة واحدة للمتغير Y

أو بكل قيمة للمتغير Z يرتبط عدد من القيم الممكنة للمتغير Y بين حدين اعلى وادنى ودون ان نستطيع التنبؤ بأي من هذه القيم ل Y هو الذي سيظهر .

وبهذه الفكرة ترتبط طريقة التفسير الرياضية لعلاقات بعض الظواهر الاجتماعية ، باعتبارها علاقات توافق Association او علاقات ارتباط Correlation والفكرة في الحالتين واحدة ، كل ما في الامر ان درجة الارتباط في « علاقات النوع الثاني اقوى منها في علاقات النوع

الاول ، ومن هنا كان استعمال علاقة الارتباط لدى بعض المشتغلين بمناهج البحث في العلوم السياسية لدراسة الظواهر التي تتسم بالطابع الكمي Quantitatifs ، وقصر استعمال « التوافق » في شأن الظواهر الكيفية Qualitatifs ، كأن نبحث مثلا فيما اذا كان ثمة توافق أو استقلال بين صفة التدين وبين الانتماء الى الاحزاب السياسة المحافظة أو بين ضعف العقيدة الدينية وبين الانتماء الى الاحزاب الشيوعية المتطرفة ، وكأن نحاول التعرف على ما اذا كان ثمة ارتباط بين نسبة عدد الكادحين الى العدد الكلي للسكان في مجتمع معين ، وبين نسبة عدد الاصوات التي يحصل عليها الحزب الشيوعي من العدد الكلي للاصوات المعطاة في انتخاب معين بمجتمع معين • وكأن نحاول ان نتعرف في العلاقات الدولية ، عما اذا كان ثمة توافق ام استقلال بين نوعية الحضارة ونوعية السلوك الخارجي للدولة او بين الشمولية في الحكم في الداخل وبين الاتجاهات العدوانية في الخارج ، وهكذا •

وواضح ان هذا التصور الرياضي لعلاقات التوافق او الارتباط هو اكثر استجابة الى طبيعة العلاقات الدولية •

اجراءات البحث العلمي في الظواهر الدولية

علم العلاقات الدولية علم تجريبي ، ومن ثم علم موضوعي ، ومن هنا فانه يتعين على الباحث في الظواهر الدولية — في اطار هذا العلم — ان يدير بحثه ارتباطا بالاستقراء Induction فلا يحاول ان يفرض فكرته الذاتية على واقع الظواهر ، وانما عليه ان يبدأ بطرح اسئلة على الواقع محل الملاحظة ولكي يتلقى منه بالملاحظة الاولى اجابة مفترضة ، وهذا هو ما نسميه « بالفرض » • ثم يأتي التجريب ، لكي يقنع بصحة هذا الفرض

الاول ، فان ثبت بالتجريب صحة هذا الفرض اعتبر مضمونه ممثلا لحقيقة الظواهر محل البحث ، والا عدل عنه الى فرض آخر ، وهكذا ، بل ان ثبوت صحة الفرض بالتجريب لا يعني ان مضمونه يصبح قانونا خالدا ، وانما يظل الفرض المحص بالتجريب ممثلا للحقيقة طالما لم يتنكر له الواقع ، وهذا ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية ، وما يسمى ايضا بدائرية البحث العلمي ، ان على العلماء ان يواجهوا نتائج بحوثهم على وجه الاستمرار بالواقع ، فطالما يظل الواقع يؤيدها — بالتجريب — كلما هي ظلت محتفظة بطابعها العلمي والاعدل عنها الى فروض جديدة تعرض على الواقع — بالتجريب — من جديد •

وهكذا فان الفرض في المنهج العلمي لا يتأتى تصويره الا من الواقع وبالملاحظة ، وهنا يبرز دور الاحصاء كأداة لوضع معطيات الواقع الدولي على كثرتها وتنوعها تحت ملاحظة المحلل أي يأتي دور الاحصاء كأداة من ادوات استقراء الواقع •

وعلى أثر الانتهاء من صياغة الفرض الاول ، ينتقل الباحث الى تحقيقه • وفي العلوم الطبيعية يحقق الفرض بالتجريب L'Experimentation ففي هذه العلوم يقدم الفرض في شكل قانون علمي « مفترض » يعبر عن حقيقة العلاقة بين ظاهرتين او اكثر ، وتكون مهمة التجريب اثبات مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة ، ذلك بأن التجريب لا يعدو ان يكون ملاحظة مثارة مدارة ومن ثم صناعية ، فبالتجريب يدخل الباحث على سير الظاهرة عاملا صناعيا او اكثر ، لكي يقارن النتائج التي يؤدي اليها هذا التدخل بسير الظاهرة في غيبته ،ومن ثم يستطيع الباحث ان يقيس اثر الظواهر المضافة ، مثبتا بذلك صحة فرضه الاول والذي يصبح

بذلك ــ في العلوم الفيزيائية ــ قانونا علميا (في التعبير التقليدي) .

غير أن طبيعة العلاقات الدولية ،شأنها في ذلك شأن الظواهر السياسية بصفة عامة لا تطيق طريقة تحقيق الفروض هذه (أي طريقة التجريب الصناعي) ذلك بان العلاقات السياسية علاقات انسانية واعية ، لا يتصور بحال اخضاعها للتجريب الصناعي ، ولذلك كان من المتعين الالتجاء في تحقيق الفروض في شأن علاقات الواقع الاجتماعي بما في ذلك علاقات الواقع الدولي الى المقارنة ، كبديل للتجريب .وتعنى المقارنة Comparaison الملاحظات المتعددة والمتباعدة للظواهر الاجتماعية (الدولية) وعلى الطبيعة مباشرة ، وذلك من اجل تحليل وجوه الشبه ووجوه الخلاف بين الظواهر الملاحظة ، حتى اذا ما ثبت ان ظاهرتين تتغيران تغيرا متلازما في عدد كاف من الحالات اقتنع الملاحظ انه قد كشف عن انتظام معين ، او على حد تعبير المدرسة التقليدية انه يكون قد كشف عن قانون علمي معين يحكم علاقات هذه الظواهر .

وهنا يتعين التنبيه من جديد الى ان طبيعة العلاقات الدولية لا تقبل « فكرة » القانون العلمي بمفهومه التقليدي أي في مفهوم « الحتمية السببية » وانما اقصى ما نستطيع تبينه عن طريق الملاحظة (بالاحصاء) والمقارنة (بتحليل وجوه الشبه والخلاف) ــ هو ما اذا كان ثمة علاقات توافق او ترابط بين ظواهر دولية معينة ام لا ، وذلك بالمفهوم الرياضي للحتمية في المعنى المتقدم [1] .

(١) كنموذج للاجراءات المنهجية التي تتبع للكشف عن شكل هذه العلاقات انظر

Rudolph, J. Rummel, The relationship between national attributes and Foreign Conflict behavior Quantitive international Politics - David Singer, Editor - New York, 1968.

طريقة الدراسات الاقليمية Area Studies

وهنا يتعين التنويه الى طريقة الدراسة التي راحت تنتشر في الحقبة الاخيرة ــ في العلوم الاجتماعية ــ وذلك بصدد ظاهرة معينة او مجموعة من ظواهر متجانسة (منظمة معينة ــ مدينة معينة ــ حي معين ــ حزب سياسي معين ــ منطقة جغرافية معينة ــ قرار سياسي معين) ، وذلك على أساس تعاون عديد من الباحثين من ذوي التخصصات المتباينة ، ولكي يتناول كل منهم مادة البحث من زاوية تخصصه وبمنهج هذا التخصص ، حتى اذا ما انتهى المشتركون من دراساتهم تمت مقابلة النتائج بعضها بالبعض بقصد التأليف بينها .

ولهذه الطريقة تطبيق راح ينتشر بالولايات المتحدة الامريكية منذ الحرب العالمية الثانية في دراسة العلاقات الدولية بالذات .

انها الدراسة التي اصطلح على تسميتها هناك Area Studies (الدراسات الاقليمية) ، والتي تعنى دراسة منطقة معينة من مناطق العالم تبدوا متمثلة في وحدة سياسية اجتماعية ــ حال منطقة الشرق الاوسط ، وذلك بهدف توضيح مكانها ودورها في العلاقات الدولية . وطريقة الدراسات الاقليمية هذه هي وصف للدراسات التي تجرى بصدد اقليم معين والتي ينهض بها فريق من الباحثين من ذوي التخصصات المتباينة ولكي يعالج كل منهم مادة البحث من الجانب الذي يعنى تخصصه وبمنهج هذا التخصص، فيشترك في البحث جغرافيون بمنهجهم ، وتاريخيون بمنهجهم ، وعلماء سياسة بمنهجهم ، وعلماء علاقات دولية بمنهجهم ، وعلماء اجتماع

بمنهجهم ، وهكذا [1] ، فلا ينتمي لمنهج الدراسات الاقليمية Area Studies الدراسات التي يقوم عليها باحث واحد او حتى عديد من الباحثين الذين ينتمون الى تخصص واحد مستخدمين فيه منهجا واحدا هو منهج تخصصهم.

(١) للتفصيل في شأن طريقه Area Studies ارجع الى العدد المخصص لها من اعداد
Bulletin international des sciences sociales de l'Unesco, 1952 Vol. IV

القسم الثاني

عوامل القوة في المجال الدولي

في هذا القسم نتناول عوامل القوة في المجال الدولي ، أو بمعنى اخر عوامل قوة الدولة في المجال الدولي ، وذلك ارتباطا بفهمنا المتقدم لطبيعة « الحتمية » التي تربط عوامل القوة بالقدرة الفعلية للدولة في عالم الدول ، أي على أساس أن ثمة حتمية نسبية (لا حتمية سببية مطلقة)، فالمجال الجغرافي ــ مثلا ــ عامل من عوامل القوة أو الضعف ولكنه لا يؤدي الى ذلك بطريقة آلية بحته ومن ثم « حتمية » مطلقة ؛ اننا حين نتكلم عن عوامل قوة الدولة فانما نعني بهذا العوامل التي تتكيف على مقتضاها قوة الدولة وليست البتة العوامل التي تحتم قوة الدولة • ذلك بأن لكل من الفكرة والارادة دورا خطيرا في مجال علاقات الدول ، فقد يتوفر لدولة ما موقع جغرافي هو في ذاته عامل من عوامل القوة ، ومع ذلك فان عجز القيادة السياسية قد يفوت على الدولة الافادة الفعلية من ذلك العامل ، وهكذا •

ولهذا الاعتبار ايضا فان التقسيم الذي سنأخذ به هنا في دراسة عوامل قوة الدولة في المجال الدولي فيه كثير من التحكم ، فحين سنميز بصدد عوامل القوة بين العوامل الطبيعية لكي نجمع بها : عامل المجال الجغرافي والعامل السكاني والموارد ، من ناحية ، وبين العوامل الاجتماعية ولكي نجمع بها عوامل الفكرة والارادة : الوحدة الوطنية ، والقيادة السياسية من ناحية أخرى ، نكون بالضرورة قد لجأنا الى شيء من التحكم ، ذلك بأن العوامل الطبيعية لا تؤكد قدرة الدولة بطريقة آلية كما قدمنا وانما لا بد لها من محرك ارادي ، لا بد لها من نظم اجتماعية واعية بها ومصممة على تحريكها ، بالارادة والعلم •

وهكذا فان تقسيمنا لهذه العوامل على ذلك النحو ، لا يعدو أن يكون مجرد اسلوب تعليمي لا يستند الى تمييز علمي ، وهذا ما سنلمسه على طول دراستنا لهذه العوامل ــ موزعة على النحو الاتي :

العوامل الطبيعية	المجال
	السكان
	الموارد
العوامل الاجتماعية	الوحدة الوطنية
	القيادة السياسية

الفصل الاول

في

العوامل الطبيعية

المجال ــ السكان ــ الموارد

المجال ــ البية الجغرافية كعامل من عوامل قوة الدولة ــ اهمية الموقع في مجال السياسة الخارجية ــ المجال وقوة الدولة ــ مدرسة الجيوبوليتيك في شأن المجال ــ ايديولوجيات المجال .

السكان ــ الاوضاع السكانية وقوة الدولة في المجال الدولي ، الاوضاع السكانية والعلاقات السياسية الدولية .

الموارد ــ الموارد كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي ــ الموارد كهدف من اهداف السياسة الخارجية ــ الامبريالية والاستعمار .

١ – المجال
L'Espace

ان الارتباط بمجال جغرافي معين (الاقليم) هو الظاهرة التي انتقلت بها الجماعات الانسانية الى حالة المجتمع السياسي ، ذلك بأن ارتباط الجماعة باقليم معين كان ولا يزال في طليعة اسباب التميز بين الجماعات البشرية ، فهو عامل من عوامل ادراك الجماعة لذاتها ازاء ما عداها من الجماعات التي ترتبط باقاليم أخرى ، مهيئا بذلك لمفهوم «نحن» ليعبر بها اعضاء الجماعة عن ذاتها في مواجهة كل من عداهم ٠ وهذا التميز «بالاقاليم» هو الذي أفضى الى مفهومي « السلام والحرب » بين الجماعات المتميزة فيما بينها باقاليمها وعلى اعتبار أن اقليم الجماعة هو « دار السلام » ، وان ما وراءه «دار حرب » ، ومن ثم فأهله اعداء او بربر Barbares ٠ والارتباط بالاقليم هو الذي هيأ ايضا لظهور مفهوم « الوطن » Patrie كدار للسلام يورثها الاباء الابناء ،وتنعقد بها الامال في مواجهة هؤلاء المقيمين وراء حدودة ، فتظهر الوطنية كمفهوم يعبر عن الترابط الواعي باطارة الاقليمي ٠

ولقد مرت المجتمعات السياسية باطارها الاقليمي هذا بصور تاريخية من الامبراطوريات القديمة الى نظام الاقطاع في العصر الوسيط ، الى الدول الملكية في العصر الحديث ، حتى بلغت صورة الدولة القومية المعاصرة ودون أن يمس هذا التطور عنصر المجال الجغرافي في شيء فحتى في ظل نظام الاقطاع الوسيط وحيث تفتت السلطة السياسية بين الامراء

الاقطاعيين فان مزاولة مظاهر هذه السلطة (سلطتي القضاء والامن) كانت مرتبطة تماما بملكية الارض وكأثر لها .

وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم السيادة Souveraineté كصفة قانونية لصيقة بالدولة الحديثة ، ذلك بأن «السيادة» فيجانبها الايجابي[1] (سلطة الانفراد باصدار القرار النهائي في الداخل) مرهونة بعنصر المجال الجغرافي . ان اقليم الدولة هو وعاء هذه السيادة الايجابية فبه يتحدد سريان مظاهرها ، فلا يمتد ــ من حيث المبدأ ــ الى ما وراء حدود الدولة .[2]

وهكذا فان الوحدات السياسية (اطراف العلاقات الدولية) هي بطبيعتها وحدات اقليمية ، في معنى أن كيان كل واحدة منها مرهون بتوفر عنصر المجال الجغرافي L'espace

ولقد عبر « راتزل » الالماني (أمام مدرسة الحتمية الجغرافية) عن هذه الحقيقة بقوله « ان فكرة الدولة لا تنفصل عن فكرة الاقليم » .

دور المجال الجغرافي في العلاقات الدوليه

وفيما يتصل بدور المجال الجغرافي في العلاقات الدولية فان الباحث يستطيع النظر فيه اما باعتباره بيئة جغرافية ، واما باعتباره مسرحا أو

(١) اما الجانب السلبي للسيادة فقد رأينا انه يعني رفض الدولة الامتثال لاية سلطة تاتي من خارجها .

(٢) انه مبدأ اقليمية القوانين كما يتصوره فقهاء القانون بابعاده واستثناءاته التي لا مجال لتناولها هنا في دراستنا ، فيرجع في شأن هذه الابعاد الى مصنفات الدراسات القانونية المتخصصة .

هدفا للسياسات الخارجية للدول [1] .

والنظر الى المجال الجغرافي باعتباره بيئة يعني محاولة تفسير علاقة البيئة الجغرافية بالجماعة البشرية التي تعيش فيها وباعتبار ان الاولى هي الاطار الجغرافي لحياة الثانية ،ومن ثم التعرف على مدى تأثير خصائص المجال الجغرافي في اساليب حياة الجماعة ونظمها ، انها اذن دراسة المجتمعات في علاقاتها « بالارض » . وهذه الدراسة هي من شأن الجغرافية البشرية والسياسية .

وأما النظر في المجال الجغرافي باعتباره مسرحا أو هدفا فهذا يعني النظر فيه باعتباره ملعبا للاستراتيجية والدبلوماسية وهدفا للاعبين على ملعب السياسة الدولية .وهذا من شأن علم «الجيوبوليتك» Geopolitique

على ان التمييز بين هاتين النظرتين على هذا النحو لا يعني انفراد النظرة الثانية ــ دون الاولى ــ بتفسير علاقة المجال بالسياسة الخارجية للدول ، ذلك بأن لكل من النظرتين حظها في هذا التفسير .

اثر خصائص البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية

تؤكد الملاحظة ان ثمة علاقة بين خصائص البيئة الجغرافية وبين نوعية حياة الجماعات البشرية ، ومن ثم بين تنوع الخصائص الطبيعية للبيئة الجغرافية وبين تنوع اساليب حياة الجماعات في داخلها وفي علاقاتها فيما

(١) في شأن هذا التمييز انظر :
R. Aron, Paix et Guerre
المرجع السابق ص ١٨٨ ، وما بعدها .

بينها • ولقد كان لـ Ratzel الالماني السبق في التنبيه الى اهمية هذه العلاقة • والحق انه رغم تغالي « راتزل » في تصويره لها في شكل علاقة سببية حتمية ــ فلقد رد كل شيء في سلوك الجماعات الى الارض ومن ثم فسر تلك العلاقة على اساس فكرة « الحتمية الجغرافية Determinisme Geographique ــ الا انه مما لا يصح تجاهله بحال هو ان ثمة تاثير لتلك الخصائص الطبيعية ــ لخصائص المناخ ، والتضاريس ، والتربة وطبيعة ما تحتها ، في ذلك السلوك ، وبما يهيء له هذا التأثير من تفاوت بين الوحدات السياسية لا من حيث نوعية الحياة الاجتماعية في داخلها فحسب ، وانما كذلك من حيث القوة في المجال الدولي ، وكذلك في سياساتها الخارجية •

ان على علم العلاقات الدولية ان يعنى بطبيعة تلك العلاقة ، هل العلاقة بين ظاهرة التفاوت في الخصائص الطبيعية للبيئة من مجتمع الى مجتمع ، وبين التفاوت في درجات القوة او التباين في السياسات الخارجية لتلك المجتمعات ، هي من نوع علاقات « الحتمية » أم هي مجرد « ارتباط نسبي » تتغير بعوامل اجتماعية تاريخية ؟ كأن تتغير بتغير القدرات الثقافية والتكنولوجية ، وهذا ؟

والى ان نعود الى هذه المسألة فيما بعد ، نعرض فيما يلي للمعطيات الجغرافية التي اثبتت الملاحظة ان لها دورا في انماء قوة الدولة أو في اضعافها في المجال الدولي •

ليس من شك في ان لمعطيات الطبيعة دورا يتعين التنبيه الى اهميته في مجال العلاقات الدولية • ذلك بان من معطيات البيئة الجغرافية ما يشكل بذاته موردا يستطيع الانسان ان يحوله ــ بقدراته ــ الى ثروة

في عالم الاقتصاد ومن ثم الى عنصر من عناصر القوة في عالم العلاقات الدولية •

« فالمناخ والتربة » يشكلان المورد الطبيعي للثروة النباتية (الغابات والحشائش) والثروة الزراعية (الحاصلات) ، وتشكل مركبات الارض الحجرية والمعدنية (ومنها البترولية) موردا طبيعيا للثروة المعدنية والبترولية ، وهكذا • هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فان لخصائص المناخ والتضاريس وغيرهما من عناصر البيئة الجغرافية اثرها البين في حياة الجماعات وسياساتها •

ففي شان دور المناخ

لقد ثبت ــ بملاحظة التاريخيين والجغرافيين ــ ان لدرجة الحرارة اثر في صحة البشر وفي امزجتهم وفي اساليب حياتهم ، ان حياة الانسان بطبيعة تكوينه البيولوجي مرهونة بجو حراري معين ، فهو لا يستطيع أن يعيش دون درجة معينة أو في اعلى من درجة معينة ،وكلما استجابت الحرارة الطبيعية للبيئة لتلك الحتمية كلما كانت هذه البيئة اقدر على التمكين لحياة الانسان وتقدمه • فلقد ثبت بالملاحظة ان الحرارة العالية ــ كالبرودة القاسية ــ يحدان من نشاط الانسان ويعوقان بذلك قيام الحضارات بل ان المناطق القطبية لا تهيء للحياة أصلا ، كما ان الحرارة العالية مع ارتفاع درجة الرطوبة في المناطق الاستوائية تحد من القدرة على العمل ولا تهيىء ــ تبعا لما تؤدي اليه من بيئة نباتية (الغابات الاستوائية) ــ لتكثف سكاني يعتد به • بينما من الملاحظ ان الانسان يبلغ أقصى قدراته على العمل في درجات الحرارة الوسط ، وان المناطق المعتدلة

قد هيأت اكثر من غيرها لقيام الحضارات وفيها نشأت الدول الكبرى الحديثة .

ولنظام الامطار اثره الخطير في حياة الجماعات ، ففي المناطق التي يعز فيها المطر والماء ، لا يتكثف فيها البشر ولا تستقر فيها الجماعات وانما تتبعثر وتتنقل سعيا وراء الماء والنبات ، ومع غزارة المطر الاستوائي يعوق عالم النبات بضخامته وكثافته تجمع عالم الانسان ، وبدرجة الرطوبة مع الحرارة العالية تهيىء البيئة الاستوائية للامراض الفتاكة (كالملاريا ومرض النوم) التي تهدد حياة الانسان هناك .

وبديهي ان توفر الموارد الزراعية تبعا لصلاحية المناخ والتربة للزراعة ــ يهيىء للقدرة على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية ، ومن ثم يرفع من قدرات الدولة على الاستقلال في مواجهة الدول الاخرى . ولقد كانت كثافة الغابات فيما مضى تشكل موانع طبيعية تعوق غزوات الاعداء من التقدم ، ومن ثم كانت من عوامل الامن بالنسبه لبعض المجتمعات ، وهكذا .

ولقد كانت لخصائص المناخ والتربة فيما مضى اثار نافذة وعلى درجة توحي بفكرة « الحتمية الجغرافية » فعلا ، غير أن تسلط تلك الخصائص راح يفقد قوته شيئا فشيئا مع تقدم العلم والتكنولوجيا ، فلقد راح الانسان في عصرنا يطوع عناصر البيئة الجغرافية في خدمته مما شكك في فكرة « الحتم الجغرافي » التي نادى بها (راتزل) واتباعه والتي كانت تعني ان الانسان لا يسعه الا ان يخضع لخصائص البيئة الجغرافية ، فان اعطته عاش وجاءت اساليب حياته أثرا حتميا لها ، ان البيئة الطبيعية هي التي تصنع الحياة الاجتماعية ، وهي التي ترفضها . ولقد

اثبتت الملاحظة قدرة الانسان المعاصر على مغالبة عناصر البيئة الطبيعية ، لقد راح ــ بالعلم والتكنولوجيا ــ يسيطر في كثير من بقاع الارض على خصائص المناخ والتربة . ولا تزال هذه السيطرة تمتد في كل يوم الى ابعاد وافاق جديدة في هذا المجال .

التضاريس :

وللتضاريس أثر في حياة الجماعات لا تزال الملاحظة تسجله حتى في عصرنا ، فكثيرا ما تباين اساليب الحياة الاجتماعية تبعا لتباين تضاريس البيئة ، بين سكان الجبال الى سكان السهول ، ان كان من شأن المرتفعات ان تكون عازلا بين الجماعتين . ولقد اعانت الجبال فيما مضى بعض الجماعات على الحفاظ على استقلالها ، فلقد استطاعت الحبشة ان تفلت ــ بفضل طبيعة تضاريسها ــ من الغزو الاستعماري الغربي حتى عام ١٩٣٥ . وجملة القول في هذا الشأن ان التضاريس قد لعبت دورا لا ينكر في حياة الشعوب ، كلما كانت عائقا قويا لحركة المرور بين الجماعات البشرية هذا وقد تتأيد الحدود السياسية للدولة بحدود جغرافية ، فيقال عنها انها « حدود طبيعية » frontières naturelles كما قد تقنع التطلعات التوسعية الامبريالية من جانب القيادات السياسية بفكرة السعي الى بلوغ الحدود الطبيعية للجماعة ــ كما تفعل اسرائيل حاليا ــ وباعتبار انها هي الحدود الآمنة .

وهكذا كان للمرتفعات فيما مضى مكانة في الاستراتيجية والتكتيك راحت تتقلص ــ بالضرورة ــ مع تقدم تكنولوجيا الحرب المعاصرة . اي مع الطيران والاسلحة الالكترونية .

هذا وللانهار دور يمكن تصوره في مجال الاستراتيجية ، فكثيرا ما عرقلت الانهار تقدم الجيوش فيما قبل تكنولوجيا الحرب المعاصرة .

ويقول اصحاب مدرسة الجيوبوليتيك أن تطلعات الدولة الاقوى ــ من بين الدول التي تقع على نهر واحد ــ نحو ضم النهر كله الى اقليمها ؛يكاد يشكل مبدأ م نمبادىء علىهم •

ولعل في تطلعات مصر من القدم الى وحدة وادي النيل مثل على مدى ما يصح أن تستدعيه مجارى الانهار من اعتبارات حيوية تهيء بدورها لاعتبارات سياسية ليس من الميسور تفاديها •

الموقع

«ان من المواقع الجغرافية ما يحقق بذاته قيمة سياسية» ؛ أن ملاحظة « راتزل » هذه ؛ والتي ابداها في نهاية القرن الماضي ، لا تزال تحتفظ بكثير من حجيتها ؛ وذلك رغم التغير الجذري الذي تم في تكنولوجيات الاستراتيجية في عصرنا •

لقد ثبت بالملاحظة أن دولا صغيرة ــ باقليمها ومواردها ــ قد تركت في عالم العلاقات الدولية اثارا أعمق بكثير مما كان لدول تفوقها في المجال والموارد . وستلمس ذلك فيما يلي :

الاهمية السياسية لمواقع المرور الدولي

يعلق اتباع مدرسة « الجيوبوليتيك » اهمية سياسية خاصة على المواقع الجغرافية التي تمكن للدولة من التحكم في طرق المرور الدولي . فالدولة التي يشكل جزءا من اقليمها طريقا طبيعيا للمرور الدولي ــ تتمتع تبعا لذلك بنفوذ سياسي في مواجهة الدول التي لا مناص أمامها من الالتجاء الى هذا الطريق . وذلك طالما ن الدولة صاحبة المر على درجة من القوة

بحيث تستطيع درء تطلعات الدول المنتفعة ؛ والا كان الموقع الجغرافي هنا سببا مهيئا لتعرض الدولة الضعيفة لمطامع الدول الاخرى • فكلنا يعرف كيف أن المضايق والقنوات الدولية ــ كالدردنيل والبسفور . وسيل ، وباب المندب وملاكا ؛ وغيرها . وكقناة بناما وقناة السويس ــ كانت ولا تزال تشكل مراكزا للاهتمام السياسي الدولي ، دبلوماسيا واستراتيجيا ؛ وكلنا نعرف كيف ان بريطانيا العظمى قد ارتكزت في التمكين لسياستها الامبريالية الى ضرورة السيطرة على مواقع المرور البري والبحري الى اطراف امبراطوريتها ــ مدخل البحر الابيض المتوسط (جبل طارق) ــ ومدخل البحر الاحمر (مصر) ومخرجه (عدن) ؛ وهكذا •

ومهما يكن من أمر ما يقال من أن التقدم التكنولوجي قد أثر في اهمية مواقع المرور الدولي الطبيعية ــ كأن يقال أن القدرة على بناءالسفن الضخمة ذات السرعة الفائقة قد يهيء لتفادي الضغوط السياسية التي تزاولها الدول التي تملك تلك المواقع على الدول المنتفعة ــ فان شيئا لا يمكن تجاهله هو أن المسافات لا تزال تحتل مكانة هامة في الاستراتيجية المعاصرة رغم تكنولوجيا الحرب الحديثة ، فلا تزال فاعلية حرب الطيران مرتبطة بعامل المسافة كما لا تزال الدول الكبرى تتسابق فيما بينها على اقامة القواعد العسكرية ــ خارج اراضيها ــ وعلى مقربة من مراكز الاعداء •

الاهمية السياسية للمواقع المطلة على البحار

يقول الملاحظون أن الدول التي لا منافذ لها على البحار كثيرا ما تتعرض للضغوط الاقتصادية في حالات التوتر السياسي [1] • ان في

---

(١) في هذا المعنى : Renouvin - Duroselle
المرجع السابق ص ١٥ وما بعدها

البحار العامة متسعا للنقل التجاري بتكاليف دون تكاليف النقل البري بكثير ، فشق الطرق ومد الخطوط الحديدية مكلف بينما طرق الملاحة البحرية لاتكلف شيئا • كما أن للتحرك في البحار ميزة استراتيجية ،قوامها أن الاقلات من تصدي قوات الاعداء اكثر يسرا في البحر عن البر •

ومن هنا كانت المكانة الهامة التي احتلتها على طول التاريخ الحديث مسألة المنافذ الى البحار في السياسة الخارجية للكثير من الدول ، الامر الذي أدى « براتزل » الى القول بأن الشعوب الاقوى كانت ــ دائما وفي كل مكان ــ تعمل على احتلال المناطق الساحلية دافعة الشعوب الاضعف الى الداخل •

على أن هذا القول مردود عليه بأن الامر يعتمد أكثر ما يكون على الجهة التي يرد منها الاقوى ، فحين يأتي الغزاة من البحر يدفعون الشعوب المغلوبة الى الداخل ليستقرون هم بالمناطق الساحلية ولو الى حين ، وهكذا فعل الغزاة الاوربيون لامريكا وافريقيا • أما اذا جاء الاقوياء من البر فانهم يدفعون بالضعفاء الى المناطق الساحلية الخلفية ، وذلك كان حال الفتوح الاسلامية في أفريقيا الغربية •

الاهمية السياسية للجزر المنعزلة

يردد الباحثون في الجيوبولتيك أن للجزر المنعزلة في البحار وخاصة في المحيطات مزايا سياسية واستراتيجية أظهرها أنها تشكل مراسي للقوافل التجارية البحرية وقواعد عسكرية بحرية وجوية ذات اهمية قصوى ، كما أنها تشكل ــ في حالة وقوعها على مقربة من دول قارية ــ خط الانطلاق العسكري الى تلك الدول • ومن هنا كانت الاهمية الاستراتيجية لكثير من الجزر ،ككوبا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ،وهنج كونج بالنسبة للصين وهكذا •

ويثير الملاحظون بصدد الاهمية السياسية للجزر المنعزلة . المزايا السياسية التي تحققت لبريطانيا العظمى بفضل طبيعة موقعها كجزر منعزلة عن القارة الاوروبية فلقد هيأ لها هذا الموقع ــ وعلى طول تاريخها ــ حرية اختيار واسعة في شأن سياستها الخارجية . لقد استطاعت ارتكازا الى وفرة مواردها النباتية أن تختار ــ بصدد علاقاتها الخارجية ــ بين الاتجاه الى القارة الاوروبية لتحقق فيها تطلعاتها او بين الانصراف عنها نهائيا الى ما وراء البحار لتنشد هناك قوتها الاقتصادية لتصبح قوة بحرية بصفة اصلية • فلقد ظلت مرتبطة بالاتجاه الاول حتى نهاية حرب المائة عام.وعلى أثر قيام الوحدة بين انجلترا واسكتلندة ، راحت بريطانيا العظمى تتجه نهائيا الى ما وراء البحار لتحقق اطماعها الاقتصادية والتوسعية ، مكتفية في شأن القارة الاوروبية بالتردد بين سياستي التدخل او عدم التدخل في شؤونها وعلى ما فيه تأكيد لتحقيق توازن القوى الاوروبية ؛ وحتى لا تصل دولة منها الى درجة من القوة تستطيع بها أن تسيطر تماما على القارة فتتجه اثر ذلك الى الجزيرة البريطانية لتهدد أمنها أو الى البحر لتهدد امبراطوريتها •

خصائص البيئة الجغرافية ام التكنولوجيا :

هذا وبصدد أثار خصائص البيئة الجغرافية في مجال العلاقات الدولية تعين التنبيه الى أن هذه الاثار وعلى عكس ما اراده « راتزل » لا تفرض ذاتها على تلك العلاقات فتحتم فيها حلولا بطريقة تلقائية . وانما لا بد لها ــ عندي ــ من أن تعمل في هذا المجال من ثنايا العوامل الاجتماعية Les facteurs sociaux . بل ان هذه العوامل الاخيرة كثيرا ما تستقل اثر نشأتها متأثرة او غير متأثرة بالعناصر الجغرافية بتوجيه الحياة

الاجتماعية وتطويرها ، بل ان البيئة الجغرافية لا تعنى ــ في هذا المقام ــ مجرد جمع من عناصر جغرافية صرفة ؛ وانما هي هذه العناصر حين تعمل من ثنايا الظواهر الاجتماعية ؛ متفاعلة معها ؛ فالعناصر الجغرافية للجزر البريطانية ــ مثلا ــ لم تك لتسهم في تشكيل برامج السياسة الخارجية لبريطانيا العظمى على طول تاريخها الحديث الا من ثنايا المجتمع البريطاني ذاته .

وقصارى القول فان خصائص البيئة الجغرافية قد تستدعي السياسات الخارجية ولكنها لا تصنعها .

هذا وليس من شك في أن وسائل الانسان الى الافادة من الطبيعة تشكل عنصرا من عناصر العوامل الاجتماعية التي تعمل البيئة الجغرافية من ثناياها .

ونحن نقصد بالوسائل هنا « الادوات التكنولوجية » البحتة التي تتوسط الانسان والطبيعة ، لكي تعين الانسان على الافادة من العناصر الطبيعية وتسخيرها .

صحيح أن وسائل الانسان في البيئة الطبيعية ليست قاصرة على الادوات المادية (التكنولوجية) البحتة : كالفأس ، أو البخار ، أو الكهرباء أو الطاقة النووية ، فثمة وسائل اخرى بيولوجية أعظم خطرا في هذا الشأن ، حال العقل البشري ذاته ، انه عقل علمي بطبيعته ، وهو المفضى الى المعرفة الانسانية المنظمة التي هي أداة الانسان للكشف عن حقيقة الطبيعة من أجل تسخير عناصرها لمصلحته ، ومن ثم فان المعرفة العلمية هي من شتى وسائل الانسان على الارض بمثابة الام . ولكننا نقصر الكلام هنا على الوسائل المادية التكنولوجية البحتة التي يستعملها الانسان لكي

يفيد من قوى الطبيعة ، والتي يصر على تطويرها من أجل مزيد من هذه الافادة والتي ادى تطورها الى تطوير جوهري في حياة الانسان ، على وضع ربط تاريخ الحضارة الانسانية كله بمراحل التطور التكنولوجي على النحو المعروف : من العصر الحجري الى عصر البرونز ، فعصر الحديد ، حتى ادرك الانسان عصر البخار في القرن التاسع عشر ، فعصر الكهرباء في القرن العشرين ... وها نحن نقبل الان على عصر حديد هو عصر الذرة .

وتمثل الفلسفة الماركسية قمة « الحتمية التكنولوجية » فيما نحن بصدده déterminisme technologique : ففي هذه الفلسفة ، تتطور المجتمعات تطورا حتميا على مقتضى تطور وسائل الانتاج بالذات . ان خلق واستعمال ادوات الانتاج هي التي تميز الانسان عند ماركس ، كما ان طريقة الصناعة هي التي تتميز بها العصور فيما بينها اكثر من خصائص المصنوعات ذاتها .

ولقد أعلن ماركس عن هذه الحتمية التكنولوجية بعبارات قاطعة في كتابه « نقد الاقتصاد السياسي » (١٨٥٩) .. «ان في الانتاج الاجتماعي لوسائل الوجود يعقد الافراد فيمابينهم روابط معينة لا مناص منها مستقلة عن ارادتهم ، وهي روابط ترتبط بمرحلة معينة من مراحل تطور قواهم الانتاجية ،ومجموع روابط الانتاج هذه تكون الكيان الاقتصادي للمجتمع ذلك الكيان الذي ترتكز اليه النظم القانونية والسياسية والافكار الاجتماعية ، فهو أساسها الحقيقي جميعا » .

وهكذا فان طريقة الانتاج في الحياة المادية هي التي تحدد بصفة عامة تطور الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري . ان طريقة انتاج معينة

تقضي بكيان اجتماعي معين . كيان يقضي بدوره بتنظيم سياسي قانوني معين . وكذلك بأحاسيس وأفكار معينة . فليس ضمير الانسان هو الذي يحدد طريقة وجوده وانما العكس هو الصحيح ان طريقة وجوده الاجتماعية هي التي تحدد شعوره .

ويوجز ستالين هذه الحتمية .في أن طريقة انتاج الامتعة المادية اللازمة لحياة المجتمع وتقدمه هي القوة الرئيسية التي تحدد ملامح المجتمع وخصائص النظام الاجتماعي . وانتقال المجتمع من نظام الى نظام . وهكذا.

غير أن هذا لا يعني تنكر الفلسفة الماركسية فيما نحن بصدده لغير الجانب التكنولوجي ، ذلك بأن « طريقة الانتاج » لها عند ستالين مظهران: القوى الانتاجية وروابط الانتاج [1] .

وتتمثل القوى الانتاجية في « أدوات الانتاج » التي يستعين بها الانسان في انتاج الامتعة المادية بفضل تجارب معينة في الانتاج وعادات في العمل . وهذا المظهر من مظهري « طريقة الانتاج » يعبر عن سلوك الانسان ازاء الاشياء وقوى الطبيعة التي يستخدمها لانتاج الامتعة المادية.

بينما يتمثل المظهر الثاني في علاقات الانتاج فيما بين الافراد المتجمعين . أي العلاقات التي تنشأ فيما بين الافراد كامتداد للانتاج (dans le processus de production) وهذه العلاقات اما ان تقوم على التعاون بين الافراد المتحررين من كل استغلال . واما ان تقوم على السيطرة والخضوع : كما قد تمثل صورا وسطا للانتقال من شكل من أشكال هذه العلاقات الى

(1) Histoire du Parti Communiste p. 18 - p. 130 - H C. Desroches « Signification du Marxisme. » Paris 1940

شكل آخر . وفي شتى الانظمة تمثل علاقات الانتاج هذه ركنا ركينا في « طريقة الانتاج » ازاء القوى الانتاجية .

وواضح اذن أن « طريقة الانتاج » في الفلسفة الماركسية لا تؤدي دورها الحتمي في تشكيل المجتمع كمجرد عامل تكنولوجي بحت . وانما على اساس طبيعتها المختلطة بمظهريها : التكنولوجي والاجتماعي في المعنى المتقدم . صحيح أن الصدارة في مجال الحتمية هنا هي للقوى الانتاجية اذ تأتي روابط الانتاج امتدادا لها . غير ان هذه الروابط تؤدي دورا خطيرا ومباشرا في تطوير المجتمع ودفعه ان في روابط الانتاج هذه تقبع عناصر « حتمية ثورة طبقة البرولوتاريا في المجتمع البرجوازي » لكي تنتزع ملكية ادوات الانتاج من الطبقة الرأسمالية فيتغير تبعا لذلك كيان المجتمع باسره .

وهكذا تؤكد الفلسفة الماركسية صدارة تكنولوجيا الانتاج على شتى العوامل الاجتماعية والطبيعية في تقرير مصير الجماعات ومن باب اولى في رسمها لسياساتها . ولنا عودة الى ذلك عند الكلام عن اثر تباين النظم الاجتماعية في السياسات الخارجية .

اهمية انبساط المجال الاقليمي

هل لانبساط المجال الاقليمي قيمة في ذاته ؟ أو ان شيئا هل ثمة توافق بين انبساط المجال الاقليمي وبين قوة الدولة في المجال الدولي ؟ في هذا المقام ينبه الجغرافي الالماني « راتزل » الى أن كل دولة هي بالضرورة في صراع دائم مع العالم الخارجي للدفاع عن المجال الذي تملكه وكلما بلغت الدولة درجة كافية من الصلابة راحت تسعى الى بسط رقعتها الاقليمية .من أجل المزيد من الوفرة في الموارد وفي تنوعها أو من أجل المزيد

من الامن • ان وعي الشعوب بمصائرهم مرتبط ارتباطا نهائيا بانبساط رقعة الاقليم ، بل ان هذا الارتباط هو مركز الاهتمام في نظريات «راتزل» الجغرافية كلها • ان لمواطني الدول المنبسطة الارجاء افاقا واسعة تبعا لما يهيئه لهم هذا الانبساط من وفرة في الموارد وفي تنوعها ومن حرية كبيرة في الحركة ، وعلى عكس سكان الدول الصغيرة فافاقهم متواضعة محدودة • وهكذا يشكل المجال بذاته ــ عند « راتزل» قوة سياسية • ان الدولة ــ عنده ــ كائن حي تنمو كما تنمو الكائنات الحية ، ومن ثم فان الدول الصغيرة لا مستقبل لها •

ايديولوجيات المجال

ونقصد بايديولوجيات المجال ، الافكار التي ترتكز الى المبررات الجغرافية المتقدمة في شأن المجال ، بقصد تقنيع تطلعات سياسية بحتة وذلك ارتباطا باعتبارات استراتيجية أو اقتصادية • ان المجال في هذه الايديولوجيات يشكل المرمى الذي تتصارع عليه الدول ، اما استهدافا لقوة اقتصادية وهذا حال ايديولوجية المجال الحيوي الالمانية l'espace vital واما بادعاءات استراتيجية حال ايديولوجية الحدود الطبيعية les frontières naturelles التي لاقت رواجا في فرنسا • وفيما يلي سنعرض لكل من هاتين الايديولوجيتين :

ايديولوجية الحدود الطبيعية :

وفكرة «الحدود الطبيعية» ــ كفكرة «المجال الحيوي»، ليست في حقيقتها الا مجرد تبرير جغرافي للتطلعات التوسعية حين يعجز القادة السياسيون التوسعيون عن تقديم مبررات أخرى • ان السعي الى حدود طبيعية (من عمل الطبيعة كالانهار والجبال بحجة الاستجابة الى ضرورات استراتيجية يقتضيها أمن الدولة كثيرا ما يتخذ اداة لتقنيع اعمال الغزو والتوسع •

لقد كانت فكرة « الحدود الطبيعية » فيما قبل القرن التاسع عشر في اوروبا ــ غير ذات أهمية ؛ ذلك بان مبدأ « الشرعية » principe de légitimité كان كافيا بذاته لتنظيم كل ما يتصل بالعلاقات فيما بين الوحدات السياسية في شأن الاقاليم والسكان • لقد كانت «السيادة» خاصة من خصائص الملوك الشخصية ؛ فكان مصير المدن والاقاليم بسكانها يتقرر تبعا لمصير اصحاب العروش أو اراداتهم • انه « حق العروش في تقرير مصائر الشعوب » ذلك الحق الذي كان يشكل مبدأ من مبادىء دبلوماسية القارة الاوروبية حتى نهاية القرن الثامن عشر •

ولقد صحب قيام الثورة الفرنسية الكبرى ــ لسنة ١٧٨٩ ــ اذاعة فكرة جديدة في هذا الصدد ؛ هي « حق الشعوب في تقرير مصيرها » . وذلك كاثر حتمي لانتقال السيادة من العروش القديمة الى الشعوب (مبدأ سيادة الامة) • والحق ان تاريخ القرن التاسع عشر في اوروبا لا يعدو ان يكون تاريخ الصراع بين المبدأين القديم والجديد : بين مبدأ الشرعية (حق العروش في تقرير مصائر المدن والاقاليم بسكانها) من ناحية وبين حق الشعوب في تقرير مصائرها بحرية من ناحية أخرى • ولقد كانت الجمهورية الفرنسية بافكارها الثورية هي التي تتزعم بداهة ذلك الحق الجديد في مواجهة المبدأ الرجعي القديم ، الامر الذي حتم عليها البحث عن ايديولوجيات جديدة تؤيد بها سياساتها في شأن مشاكل الحدود ؛ فكانت فكرة « حق الشعوب في تقرير مصيرها » وفكرة « الحدود الطبيعية » كفكرتين بديلتين • فلقد راحت فرنسا تلجأ ــ في مواجهة المانيا وبصدد الحدود بينهما ــ الى فكرة حق تقرير المصير بشأن منطقة الالزاس واللورين تارة والى فكرة الحدود الطبيعية تارة أخرى ، وذلك في ضوء قدرتها الفعلية ؛ لقد كانت تلجأ الى فكرة الحدود الطبيعية متجاهلة تماما

ارادة سكان تلك المنطقة وذلك في اعقاب انتصارها على المانيا ، بينما كان حق الشعوب في تقرير مصيرها يشكل الملاذ الاخير بالنسبة لفرنسا المنهزمة لتبرر به ادعائها بحقها في الالزاس واللورين .

وهكذا كان البديل في سياسة فرنسا الجديدة بصدد مشاكل الحدود لدبلوماسية العروش القديمة هو حق الشعوب في تقرير مصيرها كسند ايديولوجي في دبلوماسية الضعف ، أو فكرة « الحدود الطبيعية » كسند جغرافي للاستراتيجية .

وفي منطقة الشرق الاوسط وفي ايامنا هذه تلجأ اسرائيل الى فكرة « الحدود الطبيعية » تلك ، كضرورة جغرافية من ضرورات امن الدولة وكمبرر لسياسة العنف والتوسع في المنطقة .

والحق ان الحدود الجغرافية الطبيعية ليست كافية بذاتها كحدود سياسية صلبة فيما بين المجتمعات ، وبصفة خاصة في ظروف تكنولوجيا الحرب المعاصرة ، وانما اصدق الحدود السياسية واقدرها على الاستمرار هي تلك التي ترتكز اكثر ما تكون على التميز الحضاري او القومي بين الشعوب المتجاورة ، ان الاحساس بالذات الحضارية او القومية حين تقف امام احساس الاخرين بذاتيتهم تحدد بوقفتها هذه أصلب الحدود السياسية واقدرها على الاستمرار . وما فكرة الحدود الطبيعية بمدلولها المتقدم الا ايديولوجية جغرافية كثيرا ما تتخذ اداة لتقنيع استراتيجيات التوسع .

ايديولوجية المجال الحيوي L'espace vital

اما ايديولوجية المجال الحيوي الالمانية فلقد برزت في افكار هتلر وبرامجه . لقد نوه عنها — من حيث المبدأ — في كتابه « كفاحي » حين

قال بان ثمة وسائل اربعة لتغذية الشعب الالماني الذي يزداد بمعدل ٩٠٠ر٠٠٠ نسمة في كل عام : تقييد النسل تقييدا صناعيا كما تفعل فرنسا — المزيد من التعمير في الداخل — كسب اراض جديدة — مزيد من العملاء لتجارة المانيا في الخارج،ومن بين هذه الحلول الاربعة يختار هتلر « غزو الاقاليم الجديدة » ، ومن ثم « المجال الحيوي »

وكان هتلر يتلمس هذا المجال الحيوي في — شرق اوروبا . لا في المستعمرات فما كان تصميمه على استرداد المستعمرات الالمانية القديمة الا من قبيل رد الاعتبار الى المانيا ، ولا اعمالا لفكرته عن المجال الحيوي . ان المجال الحيوي عنده يتمثل في تلك السهول الشاسعة التي تقطنها تلك الشعوب الدنيا من السلاف . وهنا تلتقي ايديولوجية « سمو الجنس الآرى » — التي كان يتوارثها الفكر الالماني من قبل هتلر — مع ايديولوجية هتلر عن المجال وهي ايديولوجية جغرافية بركائز اقتصادية . ان ايديولوجية سمو الجنس الآري القديمة بركيزتها البيولوجية راحت تتكامل مع ايديولوجية المجال الجغرافية الجديدة ، ولكي يعنيان معا أن « الجنس الاسمى — وهو هنا الجنس الالماني بداهة — في حاجة الى مجال ، وذلك لكون المجال يشكل بذاته مصدرا للقوة » لا تتمثل عند هتلر في مجرد السعي الى تحقيق المزيد من الموارد كمصدر غير مباشر لقوة الدولة ،وانما المجال — في فكرته — هو مصدر مباشر لهذه القوة ، انه قوة بذاته . ومن هنا فان اعتبارا ما لا يرقي الى الوقوف في وجهه .

لقد خاطب — في ٢٢ اغسطس ١٩٣٩ القادة العسكريين — قائلا : نحن لا نسعى من جانبنا الى العدل وانما للنصر وللنصر فحسب ... فلتصرفوا قلوبكم تماما عن الرحمة ... ولتتصرفوا بكل عنف .. فالاقوى

هو دائما على حق ... ان تحت امرتنا في الشرق (شرق اوروبا) كتلا من البشر الغبي البليد ولا بد ان نعتمد عليه في اعمالنا الدنيا ... [1] .

ولقد افصح هتلر عن ذلك صراحة اثناء السنوات الاولى من الحرب العالمية الثانية : « لقد كان الكثيرون يتصورون ن في اعقاب الحرب العالمية الاولى ــ اننا سنتجه الى الثروة المعدنية في الغرب والى المواد الاولية في المستعمرات والى الذهب ، غير انى كنت اعتبر دائما الاستيلاء على الارض في الشرق شيئا لا غنى عنه بالنسبة لنا ، وليس لدى اليوم من المبررات ما يستدعي تغيير وجهة نظري هذه ، ذلك بانه ليس من المقبول التطلع الى سياسة عالمية ما لم نسيطر اولا على القارة الاوروبية . انه لا معنى البتة لسياسة استعمارية لا ترتكز الى سيطرة سابقة على اوروبا .. »

وهكذا فان في اوروبا الشرقية حتى الاورال كان ينشد هتلر المجال الحيوي الالماني باعتباره اداة قوة الدولة الالمانية وارتباطا بايديولوجية سمو الجنس الالماني الذي يعين ذلك التوسع الاقليمي على حساب الشعوب الدنيا فهؤلاء ما وجدوا الا ليكونوا عبيدا .

وبايديولوجية المجال الهتلرية بسنديها الجغرافي والبيولوجي المتقدمين ارتبطت فكرة هتلر عن « الحرب » . فما الحرب ــ عنده ــ الا « قانون الاختيار » الذي يهيء البقاء للاصلح ، كما ان الحرب التي ظلت طويلا تعنى « حرب الشعوب للشعوب » راحت تعود الى حقيقتها الاولى اي الى « الحرب من أجل حيازة المجالات الكبيرة » . لقد كانت الحرب في البداية تعنى الصراع من اجل حيازة اراضي الرعى ، وهو اليوم اداة الصراع

(١) وردت في المرجع السابق ص ٣٥١ Renouvin — Duroselle

من اجل الثروات الطبيعية ومن ثم من أجل المجال الذي تقع به [1] .

وهكذا نستطيع بلورة « ايديولوجية المجال الحيوي » الهتلرية في أنها « ايديولوجية مزدوجة » انها ايديولوجية ذات اهداف اقتصادية تنحصر في تمكين الشعب الالماني من الموارد التي يقتضيها نموه ، وبسند مزدوج ، فهي تستند الى سمو الجنس الالماني ومن ثم الى حقه في البقاء ولو على حساب ما عداه من الشعوب السفلى من ناحية ، والى ان المجال قوة في ذاته ، وباعتبار القوة امرا تقتضيه ايضا عظمة الجنس . انها ايديويولوجية المجال بسندها الجغرافي والبيولوجي معا .

قضية الحتمية الجغرافية في مجال السياسة الخارجية بين اصحاب مدرسة الجيوبوليتيك وبين اعدائهم (٢)

ان فكرة العلاقة بين البيئة الجغرافية واساليب الحياة الاجتماعية

(١) وردت بالمرجع السابق ص ٣٥٤

(٢) بالنسبة لهذه القضية بصفة عامة راجع :

M. Sorre, les fondements de la geographie humaine, T. I, Paris 1917
J. Gottmann la politique des Etats et leur geographie, Paris, Colin 1952.

R. Strausz Hape, Geopolitics, The struggle for space and power, New York 1942.

Renouvin — Duroselle,

المرجع السابق ص ٦ وما بعدها

قديمة ، فلقد نوه عنها الكثير من مفكري السياسة في العصور الحديثة منذ بودوان ، فمونتسيكو حتى لنراها تبدو قريبة الى مفهوم الحتمية في كتابات المفكر الفرنسي Victor Cousin باوائل القرن التاسع عشر اذ يقول : « اعطني خريطة بلد ما ، طقسه ، مياهه ، رياحه ، وكل جغرافيته الطبيعية .. اعطني منتجاته الطبيعية ... فاتعهد لك من جانبي بان احدد لك ـ تبعا لذلك ـ الدور الذي يؤديه في التاريخ ، لا بصفة عرضية وانما بالضرورة وعلى وجه الدوام » (١) .

مدرسة راتزل

غير ان مسألة العلاقة بين المعطيات الجغرافية والسياسات الخارجية لم تتخذ طابعا علميا الا في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر . فالحق أن « راتزل » الالماني كان اول من تصدى لهذه المسألة على اساس فكرة الحتمية . لقد جد « راتزل » بكتابه :

Politische Geographie, Leipzig, 1897.

في التقريب بين الجغرافيا من ناحية وبين التاريخ وعلم السياسة من ناحية اخرى .

M. Merle, la vie internationale, Paris 1963.

ص ١٠٧ وما بعدها .

(١) في كتابه :

Introduction à l'histoire de la philosophie, Paris 1828

ولقد ظلت مسألة الارتباط بين الجغرافيا والسياسة بالذات تشكل من بعد « راتزل » مركز الاهتمام لدى اتباعه من بعده ، لقد ظلوا جميعا يلتقون حول فكرة واحدة مضمونها أن قوة الدولة تعتمد اعتمادا حتميا على المعطيات الجغرافية .. ولقد برز في مدرسة « راتزل » مفكران هما Mackinder الانكليزي و Haushofer الالماني ، وفيما يلي نعرض لافكار كل منهما في شأن تلك المسألة :

فكرة ماكيندر Halford Mackinder

ولقد اعلن ماكيندر الانجليزي عن افكاره بشأن أثر الجغرافيا في السياسة ، لاول مرة في المحاضرة التي القاها في الجمعية الملكية الجغرافية (Royal Geographical Society) عام ١٩٠٤ والتي نشرت تحت عنوان : The geographical pivot of history ، ثم في كتابه المعنون : «Democratic ideals and reality» عام ١٩١٩ .

والحق أن افكار « ماكيندر » فيما نحن بصدده قد بدت متجهه نحو الكشف عن الحقيقة . فلقد كان شديد الحرص على الابتعاد عن اتخاذ اي موقف يبدو ايديولوجيا ومن ثم في خدمة سياسات سابقة ، وذلك على عكس الجغرافيين الالمان اتباع مدرسة الجيوبوليتيك . فهؤلاء كانوا يسعون بما يكشفون عنه من علاقة بين المعطيات الجغرافية وبين علم السياسة الى تقديم مبررات ـ تبدو وكأنها علمية ـ للسلوك السياسي الفعلي للساسة الالمان او للايديولوجية الرسمية للدولة الالمانية .

المراكز الطبيعية للقوة

ونحن نستطيع ان نلخص ما انتهى اليه « ماكيندر » في مجال مسألة علاقة الجغرافية بالسياسة في أن ميزان القوى السياسية لا يعتمد على الاوضاع الجغرافية فحسب وانما لكفاية التنظيم دور لا ينكر في هذا المجال ، غير ان ألغلبة في التأثير هي للعوامل الجغرافية فهي اكثر وضوحا وثباتا • وتطبيقا لذلك نبه « ماكيندر » الى اهمية الموقع الذي تشغله روسيا في اوروبا الحديثة ، فالدولة الروسية ؛ اذ قامت في منطقة حدود راحت تنبسط فيها نحو مناطق « الاستبس » التي كانت طريق الغزوات الكبرى من الشرق ، استطاعت ان تتسلط على المجال الاوراسي (الاوربي الاسيوي) ، ذلك المجال الذي هو من الارض بمثابة القلب «Heartland» ذلك بان ماكيندر قد انتهى بملاحظاته الى ان الغلبة في القوى هي للدولة القارية وخاصة حين تحتل موقعا استراتيجيا مركزيا يهي لها التحرك على كل الاتجاهات ، كما انتهى الى فروضة العلمية المشهورة والتي مضمونها :

« من يحكم اوروبا الشرقية يحكم قلب الارض »

« من يحكم قلب الارض يحكم جزيرة العالم »

« من يحكم جزيرة العالم يحكم العالم »

وتطبيقا لهذه الفروض العلمية التي خلص اليها ماكيندر بالملاحظة ،

راح ينبه الى أن سيطرة روسيا على العالم لم يعد ينقصها الا ان تمتد الى المناطق الحدية في اسيا (الصين والهند) وان تمتلك قوة بحرية كافية •

والحق ان « ماكيندر » قد استطاع بملاحظاته ان يقدم فروضا ــ بصدد علاقة المجال بالسياسة ــ ومن ثم الجغرافيا بعلم العلاقات الدولية ــ أراد ان ينبه بها الى الاهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي ، ومن ثم «الى المراكز الطبيعية للقوة » • الامر الذي افاد منه الجغرافيون الالمان ، وتأثر به هتلر عن طريقهم فكانت فكرته التي قدمناها انفا عن ربطه للمجال الحيوي الالماني بضرورة الامتداد شرقا • غير ان عرض هذه الفروض على الواقع الدولي لم يؤيد صحتها بعد ، ومن ثم فهي لا تزال بعيدة عن ان تشكل فروضا علمية بالمدلول الدقيق للفرض العلمي •

ان من الواضح ان « ماكيندر » قد استند في تصويره للمراكز الطبيعية للقوة في العالم الى فرض عام قوامه ان الصراع بين امبراطورية البحر وامبراطورية البر يشكل قانونا ثابتا وان الصدارة في القوة هي لامبراطورية البر ، ومن ثم للدب على الحوت ، فكيف التوفيق بين فروض ماكيندر هذه وبين تسلط بريطانيا كدولة بحرية ــ في وقت ما ــ على اكثر من نصف العالم ورغم انها لم تحكم « قلب الارض » •

هوشوفير Haushofer الالماني ومدرسة الجيوبوليتيك :

ولقد تزعم مدرسة الجيوبوليتيك الالمانية من بعد الحرب العالمية الاولى الجنرال «كارل هوشوفير» ، الذي راح يدعى ــ مع مفكري مدرسته ــ القدرة على استخلاص قوانين علمية من دراسة اثار المعطيات الجغرافية ، تلك القوانين التي يستطيع القادة السياسيون الافادة منها •

ولعل ابرز افكاره في هذا الصدد هي تلك التي اودعها القسم الاول من مؤلف مشترك صدر في برلين عام ١٩٢٨ Hausteine fur geopolitik

ولقد كان لافكار الجنرال هو شوفير ومدرسته (مدرسة الجيولوليتيك) أثرها البالغ في تفكير هتلر حتى قيل ان الاتفاق الالماني ـ الروسي الذي ابرم في اغسطس عام ١٩٣٩ كان بوحي من تعاليم تلك المدرسة .

لقد عنى الجنرال « هوشوفير » بفكرة « المراكز الطبيعية للقوة » نقلا عن ماكيندر ، فعنده ان افكار هذا الاخير تمثل اعظم ما قاله الجغرافيون . غير ان الجديد في دراسات الجنرال الالماني ينحصر في اهتمامه الخاص ـ متاثرا في ذلك « براتزل » ـ باعطاء علم السياسة اساسا جغرافيا .

ففي علاقة الجغرافيا بعلم السياسة يقول « هوشوفير » أن « الجيوبوليتيك » هو علم دراسة العلاقة بين الارض والسياسة ، ذلك العلم الذي يوضح كيف ان المعطيات الجغرافية هي التي تعين السياسات ان علم الجيوبوليتيك يعنى بدراسة اثار البيئة الجغرافية ، والموقع الجغرافي في حياة المجتمعات ومن ثم باستخلاص القوانين التي تحكم علاقة المعطيات الجغرافية بسياسة الدول ، تلك القوانين التي يتعين على رجال الدولة الاستناد اليها في رسم سياساتهم وذلك ضمانا لصلابتها وفاعليتها . ان كل سياسة لا ترتكز الى علم الجيوبوليتيك هي سياسة هشة وغير قادرة على الاستمرار .

وعلى الرغم مما يبدو على افكار مدرسة الجيوبوليتيك الالمانية من اتسام بالموضوعية ، فان الثابت ان اصحاب هذه المدرسة قد قصدوا

بعملهم الجديد ان يهيئوا للايبوبولوجيات السياسية الالمانية في ايامهم سندا تبدو عليه سمة العلم ، واضعين بذلك معارفهم في خدمة السلطة . وفي هذا يختلف اصحاب هذه المدرسة عن « ماكيندر » الانجليزي الذي اراد لفكره ان يقف عند حد تصوير الفروض التي بدت له وكأنها علمية ، ودون ان يحاول وضعها في خدمة تطلعات مجتمعة .

الافكار المخالفة لراتزل واتباعه

وفي مواجهة افكار « راتزل » و « ماكيندر » واصحاب مدرسة الجيوبوليتيك الالمانية ثمة افكار متعارضة نستطيع ردها الى اتجاهين اتجاه لا يلتقي مع افكار ماكيندر وهوشوفير في شأن « المراكز الطبيعية للقوة » ، واتجاه يشكك في فكرة راتزل واتباعه عن «الحتمية الجغرافية» .

وفيما يلي سنعرض بكلمة قصيرة ـ لكل من هذين الاتجاهين : ـ

اتباع الفريد ماهان Alfred Mahan والقوة البحرية في مواجهة القوة البرية

ويمثل الاتجاه الاول اتباع «Alfred Mahan» ، ذلك بانهم جميعا قد التفوا حول الافكار التي خلفها امامهم في كتابه عن

The Influance of sea power upon history

ذلك الكتاب الذي كان قد انتشر من قبل كتابات راتزل باكثر من قرن ، والذي لم يعنى بمسألة العلاقة بين الجغرافيا والسياسة ، وانما اهتم بصفة اصلية بتحليل عوامل الاستراتيجية البحرية مبينا كيف أن فيالقوة البحرية تفسيرا كافيا للشطر الاعظم من التاريخ . ولذلك اختلف اتباع الفريد ماهان مع اتباع مدرسة الجيوبوليتيك حول مسألة المراكز الطبيعية للقوة فبينما يبدأ في شأنها ماكيندر وهوشوفير واتباعهما من امبراطورية الارض

(البر) باعتبارها مصدر السيطرة السياسية ،راح اتباع الفريد ماهان يقنعون بان للقوة البحرية الغلبة عبر التاريخ ، وذلك استنادا الى ان في البحر طريقا اضمن للاتصال بالشعوب الاخرى ولتجديد القوة الذاتية للدولة ، ومن ثم فعلى الدولة التي تطل على البحر ان تنمى قوتها البحرية بدل ان تسعى الى التوسع الاقليمي ، فذلك يتطلب جهودا حربية ، تفوق بكثير الجهود المطلوبة للقوة البحرية ، فلقد اخطأت فرنسا في القرن السابع عشر وفي الشطر الاكبر من القرن الثامن عشر حين وجهت سياستها نحو القارة. كما ان اضمحلال اسبانيا يرجع الى عدم قدرتها على المحافظة على وسائل اتصالها بامريكا الجنوبية نتيجة لعدم امتلاكها للقوة البحرية الكافية .

على ان شيئا يستحق التنويه بصدد موقف اتباع ماهان من فكرة الحتمية الجغرافية . ان ماهان واتباعه لا يلتقون مع اصحاب مدرسة الجيوبوليتيك في شأن مسألة « المراكز الطبيعية للقوة » على نحو ما قدمنا ، ولكنهم فيما عدا ذلك لا يناقضون افكار تلك المدرسة ، فاتباع فكرة «سيطرة القوة البحرية» ليس لهم مواقف عدائية صريحة من فكرة الحتمية الجغرافية بل ان امامهم (ماهان) لم يتردد في القول بان دور الاوضاع الجغرافية في تشكيل تاريخ الشعوب البحرية يجاوز في الاهمية دور اعمال الحكومات في هذا المجال . وفي هذا القول ما يوحي بتسليم ماهان بالاثر الحتمي للجغرافيا وان كان لم يتعرض في كتابه المتقدم لقضية العلاقة بين الجغرافيا والسياسة كقضية عامة فلم يقدم لها تفسيرا صريحا .

اعداء فكرة الحتمية الجغرافية

والحق ان التصدي لفكرة الحتمية الجغرافية بالنقد ، استنادا الى التحليل الصادق ، كان ولا يزال من عمل الجغرافيين والتاريخين الفرنسيين

فعلى أثر ظهور كتابات راتزل في هذا المجال تصدى لها وعلى التو الجغرافي الفرنسي Vidal De La Blache ، وذلك في مقال له بعنوان « الجغرافيا السياسية la geographie politique » بمناسبة كتابات فردريك راتزل ، ثم في مقدمة كتاب له ظهر في عام ١٩١١ عن جغرافية فرنسا (٢) . ثم الجغرافي Camille Vallaux في كتابه عن الارض والدولة «le sol et l'etat» (باريس ١٩١١) والذي اخذ فيه على نظرية المجال عند راتزل انها لا تعنى بالواقع وانما هي محاولة لتبرير الامبريالية الالمانية ، ثم اخيرا يأتي الجغرافي الفرنسي Jean Gottmann بكتابه عن « سياسة الدول وجغرافيتها » (١٩٥٢)(٣) — لكي يقنع — في مواجهة نظرية راتزل في المجال — بان الاعتبار الاول في التميز السياسي للجماعات انما يكمن بالدرجة الاولى في العوامل النفسانية والاجتماعية .

وكذلك فعل الكثير من التاريخيين الفرنسيين ، نخص بالذكر منهم Lucien Febure (في كتابه عن الارض والتطور البشري — باريس ١٩٢٢) (٤) ، و Jacques Ancel (في كتابه عن جغرافية السياسة الاوروبية — باريس ١٩٣٦) (٥) .

---

(١) منشور في Annales de Geographie, عدد ١٥ مارس ١٨٩٨

(٢) Tableau de la Geographie de la France, Paris1923

(٣) La politique des Etats et leur Geographie Paris 1952

(٤) La Terre et l'Evolution humaine, Paris, 1922

(٥) Manuel Geographique de Politique Europeenne, Paris 1936

ان هؤلاء الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين يلتقون فيما بينهم على اهمية العوامل الطبيعية ولكنهم يرفضون « الحتمية الجغرافية » في مجال السياسة ، ذلك بانهم يؤكدون لدور قدرة الانسان على مغالبة البيئة الجغرافية بل والسيطرة عليها، ومن ثم يشككون في اثر الظواهر الجغرافية على السياسة رافضين فكرة الحتمية كما صورها اصحاب مدرسة الجيوبوليتيك في هذا المجال . انها « نسبية الظواهر عند الجغرافيين والتاريخيين الفرنسيين في مواجهة « حتمية الظواهر » عند راتزل واتباعه . ان لانبساط المجال — مثلا — اهمية استراتيجية لا تنكر فبفضله فلتت روسيا من الهزيمة امام جيوش كل من نابليون وهتلر ، كما استطاعت فرنسا ان تتابع صمودها للسيطرة النازية — في الحرب العالمية الثانية — (ورغم احتلال ارضها)، وذلك في مستعمراتها ، غير ان هذا الانبساط ذاته قد يكون سببا من اسباب الضعف ، بل وربما من اسباب الوهن والاضمحلال ، وذلك اذا ما عجزت الدولة لاعتبارات اقتصادية او اجتماعية عن حماية اطراف اقاليمها المترامية . وكذلك فان انبساط رقعة الدولة لا يشكل بذاته عاملا من عوامل القوة الاقتصادية الا ارتباطا بدرجة وفرة الموارد الطبيعية التي يقدمها ، فانجلترا — مثلا — تحابيها الطبيعية ببيئتها الجغرافية وبما في بطن ارضها اكثر من محاباتها للسودان ، رغم تجاوز مساحة رقعة هذا الاخير لرقعة انجلترا بكثير — ولعل نظرة سريعة على خريطة العالم تكفي للاقناع بصحة « فكرة النسبية » بصدد عامل المجال بالذات ، ذلك المجال الذي ارتبطت به مدرسة الجيوبوليتيك بصفة اصلية .

السكان

ونحن نقصد بالسكان هنا العنصر البشري ووزنه كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي ، وما يستتبع ذلك — بداهة — من علاقة بين واقع هذا العنصر من ناحية وبين السياسة الخارجية للدولة من ناحية اخرى . انها اذن — وفي هذا المجال ايضا — قضية النزاع بين الحتميين بمدرستهم (الجيوبوليتيك) وبين اصحاب فكرة « النسبية » . هل للوضع السكاني حتميات آلية في مجال العلاقات الدولية ام ان كل شيء نسبي ؟

وللاجابة على هذا السؤال سنتناول ، اثر الاوضاع السكانية في قوة الدولة اولا ، ثم أثر هذه الاوضاع في سياستها الخارجية ثانيا .

اثر الاوضاع السكانية في قوة الدولة

يبدأ الباحثون في أثر الاوضاع السكانية في قوة الدولة دائما من فرض مبدأي يسعى الممحصون منهم الى الوقوف على مدى صحته من ثنايا الملاحظة والمقارنة : انه الفرض الاولى الذي ينبه الى الاهمية الاستراتيجية « للكم » البشري في المجال العسكري والى أهمية « رأس المال » البشري في المجال الاقتصادي ، ومن ثم لاهمية « الكم » السكاني لقوة الدولة ، وفي سياستها الخارجية .

وللتحقق من مدى صحة هذا الفرض سنبدأ من ملاحظة الواقع ومقارنة معطياته .

فمن حيث الحجم السكاني منعزلا عن الاعتبارات الطبيعية والاجتماعية المتباينة المتغيرة ، نلاحظ التباين الآتي بين الدول ومن ثنايا ثلاثة مجموعات استنادا الى الكم العددي وحده :

مجموعة الكم الكبير :

البلد	العدد التقريبي بالمليون
الصين الشعبية	٧٠٠
الهند	٤٠٠
اتحاد الجمهوريات السوفيتية	٢١٠
الولايات المتحدة الاميركية	١٨٠
اليابان	١٠٠
اندونيسيا	٩٠
باكستان	٨٨

مجموعة الكم الصغير : ـ

ثم تاتي الدول التي تتراوح اعداد السكان فيها بين ٢٠ و ٦٠ مليون نسمة ، ومنها :

انجلترا ـ المانيا ـ فرنسا ـ بولندا ـ تركيا ـ ايطاليا ـ نيجريا ـ الجمهورية العربية المتحدة ـ المكسيك ـ الارجنتين ـ البرازيل ـ الخ .

مجموعة الكم الاصغر : ـ

وفي النهاية تاتي الدول التي يتراوح عدد سكانها بين ٣٠٠٫٠٠٠ و ٢٠ مليون نسمة ، فلكسمبورج وموريتانيا ـ مثلا ـ لا يجاوز عدد سكان كل منهما المليون الواحد ، ولا يجاوز عدد سكان كل من لبنان والاردن وليبيا والبانيا ، المليونين ، وهكذا .

والملاحظة الاولى لواقع التوزيع الكمي للسكان بين دول العالم وتصنيف الدول في تلك المجموعات تبعا لذلك ، يوحي بتقديم الهند ـ مثلا ـ على انجلترا ، وباكستان على فرنسا من حيث القوة ، وهكذا . بيد ان واقع توزيع القوى في العالم الراهن لا يلتقى بذلك ، واذن فلا بد من ان تكون قوة الدولة معلقة على عوامل اخرى تجعل من هذا الكم عاملا متغيرا تبعا لتغير تلك العوامل ، ومن ثم فان « الكم البشري » لا يمكن ان يشكل بذاته منعزلا عاملا ثابتا من عوامل قوة الدولة . فما عسى ان تكون العوامل التي يمكن ان تغير في فاعلية الكم البشري ـ بالزيادة أو النقصان ـ في مجال تشكيل قوة الدولة .

العوامل المؤثرة في القيمة المتغيرة للكم البشري

ونحن نستطيع ـ من ثنايا ملاحظة الواقع ـ أن نجمع هذه العوامل في مجموعتين : العوامل الكمية الطابع **quantitatifs** والتي تتمثل بصفة اصلية في درجة انبساط المجال الجغرافي ووفرة موارده الطبيعية وفي علاقة هذه الدرجة بالكم البشري المرتبط بهذا المجال : ثم العوامل الكيفية **qualitatifs** والتي تتمثل في كيفية التركيب السكاني من حيث الاناث والذكور ومراحل الاعمار وفي نوعية الحضارة ودرجات التقدم الثقافي والاقتصادي والتكنولوجي وهكذا .

العوامل « الكمية »

فمن حيث العوامل الكمية التي تؤثر في قيمة الكم البشري كعنصر من عناصر قوة الدولة ، فان احدا لا يستطيع أن ينكر أن هذه القيمة مرتبطة اشد الارتباط بدرجة انبساط اطارها المجالي وطبيعة موارده . وفي مقدمة هذا الارتباط تاتي مسألة درجة الكثافة السكانية . لقد بلغت ارقام هذه الدرجات في الحقبة الاخيرة للكيلو متر الواحد في اوروبا ٣٤٠ ساكنا

بالنسبة للاراضي الواطئة ، ٣٠٠ بالنسبة لبلجيكا ، ٢١٥ بالنسبة لبريطانيا العظمى ، وبالنسبة لباقي القارة الاوروبية ، ١١ للنرويج و ١٧ للسويد و ٥٠ لاسبانيا ،

وفي اسيا تبلغ درجة الكثافة السكانية ٢٧٥ في فرموزا و ٢٥١لليابان، ٢٣٦ لكوريا الجنوبية ، ٦٩ للصين القارية ، ١٢١ للهند ، ٨٧ للباكستان ، و ٣٠ لكمبوديا و ٧ للاوس ، و ٩ لنيوزيلاند ، ١ فقط لاستراليا .

والاتحاد السوفيتي حيث يقع الجزء الاكبر من مساحته في اسيا لا يجاوز درجة الكثافة السكانية فيه ٩ بالنسبة للكيلو متر الواحد .

وفي امريكا تبدو درجات الكثافة السكانية شديدة الانخفاض ، فهي في الولايات المتحدة ١٩ وبالنسبةللمكسيك ١٧ وهي بالنسبة لكندا ٢ فقط وللبرازيل ٨ وللارجنتين ٧

وفي افريقيا ثمة تفاوت كبير في درجات الكثافة السكانية ففي مراكش تبلغ درجة الكثافة ٧٢ و في نيجيريا ٣٨ ولتونس ٣١ وللجزائر ٤ وللسودان ٤ ، وهكذا .

وليس من شك في أن توزيع الكثافة السكانية على هذا النحو والتي تعني توزيع السكان على الارض ارتباطا بالعلاقة بين عدد السكان ومساحة الدولة المقيمين في اطارها ــ يبدو بالنظرة الاولى وكأن فيه دلالة في المجال السياسي فقد يتصور ان الدول ذات الكثافة السكانية العالية ومن ثم ذات الضغط السكاني لا بد وان تكون على درجة من القوة العسكرية فالفائض السكاني يغريها على خوض الحروب ، وربما يقضي عليها بذلك بقصد نقل اثار الانفجار السكاني في الداخل الى اهتمامات خارجية ، ولنا الى ذلك عودة فيما بعد عند الكلام عن ايديولوجيات الكم البشري في مجال العلاقات الدولية .

غير ان الذي يعنينا هنا هو هل القول الفصل في شأن الكم السكاني كعامل من عوامل قوة الدولة ــ هو لمعدل الكثافة . فان قلنا بذلك فكيف نفسر ــ مثلا ــ ان لكل من كندا وليبيا نفس معدل الكثافة السكانية ودون ان يلتقيان على درجة واحدة من درجات القوة في المجال الدولي ونفس الشيء يمكن ان يقال في شأن التفاوت في درجات وفرة الموارد الطبيعية . فكم من دول تملك من الموارد الطبيعية في بطن ارضها كالبترول ومع ذلك فان درجة قوتها في المجال الدولي لا تأتي متوافقة تماما مع تلك الوفرة . واذن فلا بد من عوامل اخرى لها أثرها في تغيير قيمة « الكم البشري » كعامل من عوامل قوة الدولة . انها العوامل الكيفية .

العوامل «الكيفية »

واما الكيفيات التي تؤثر في قيمة « الكم السكاني » كعامل من عوامل قوة الدولة . فهذه عديدة متباينة نبرز منها :

التركيب السكاني : فقد يؤثر في قيمة الكم السكاني كعامل من عوامل قوة الدولة ارتفاع نسبة الاناث ــ مثلا ــ الى نسبة الذكور . اذا كانت تقاليد الجماعة تحمل الرجال عبء الاعمال الانتاجية . كما قد يكون لهذا أثر في المجال الاستراتيجي ، كان تعفى بعض الدول من الخدمة العسكرية الالزامية الولد الاوحد لاخوات بنات ولو تعددن . وهكذا .

وكذلك الحال بالنسبة لسلم الاعمار . فقد يتوافق تباين معدلات نسبة الشباب الذكور من العدد الكلي للسكان مع درجات القوة الاقتصادية للدولة تبعا لكون الشباب اكثر انتاجية من الاطفال والشيوخ ، وكما قد تتوافق هذه المعدلات مع درجات القوة الاستراتيجية للدولة نظرا لكون الشباب هو الاقدر على تحمل اهوال الحرب وتضحياتها ، فضلا عن سرعة استجابته للايديولوجيات التوسعية في خارج الدولة وتحمسه لها

بسبب اندفاعه العاطفي بحكم السن من ناحية وقلة خبرته من ناحية اخرى، بينما الشيوخ يميلون الى الاحتكام في هذه المجالات الى العقل والتجربة فيشكلون قطاعا محافظا في مواجهة الاندفاع نحو سياسة العنف في الخارج

درجة التجانس الاجتماعي لعناصر « الكم البشري » •

ولدرجة التجانس الاجتماعي اثر بالغ الاهمية في تحقيق الوحدة الوطنية داخل الدولة ، ومن ثم في قوتها . فثمة توافق ملحوظ على طول تاريخ العلاقات الدولية بين بقاء الدول وبين درجة التجانس التي تقوم عليها وحدتها في الداخل • فالامبراطوريات التي تقوم على عديد من قوميات متباينة لغة وأصلا ترتبط فيما بينها برباط الاكراه السياسي ، يهدد بقاءها عدم الالتقاء على المستوى القلبي بين عناصرها البشرية ، بل ويشكل ذلك سببا من اسباب اضمحلالها •

ان عدم التجانس الحضاري او احيانا الديني قد يؤدي الى عدم مبالاة بالمصلحة العليا للجماعة في الداخل كما قد يؤدي الى صراع داخلي بين الجماعات المتباينة يفوت على الدولة صلابتها السياسية في الداخل وقوتها الاستراتيجية في الخارج ، فيعرضها للهزيمة •

ويفطن الساسة في ايامنا الى أهمية عامل الوحدة في الداخل بالنسبة للمعارك التي تشترك فيها الدول في الخارج فيلجون في اوقات الحرب في الدعوة الى صلابة ما يسمونه « بالجبهة الداخلية » • كما تلح كل دولة من الدول المتحاربة بوسائل الاعلام الحديثة في اضعاف الوحدة الوطنية في داخل الدول المتحاربة معها •

التقدم الثقافي والتكنولوجي

واخيرا فان التقدم العلمي والثقافي والوعي الصحي والعناية الصحية، ومستوى المعيشة والتقدم التكنولوجي ، وغيرها من اسباب التقدم واثارة

لها دور رئيسي في تغيير قيمة « الكم السكاني » كعامل من عوامل قوة الدولة فبدء من التساوى في الاوضاع السكانيه كما وكيفا ، بين دولتين، يؤدي التقدم الاجتماعي والتكنولوجي دور العامل المرجح للدولة التي تتفوق به في مواجهة الاخرى • ويقول الغربيون في هذا المقام ان هذا التفوق الحضاري هو الذي هيأ لبقاء دولة اسرائيل وهي التي لا تتناسب البتة بكمها السكاني مع الكم البشري للدول العربية المحيطة بها ، ولقد تناسى الغربيون وهم يقولون بذلك ــ أن العملاق الامريكي هو الركيزة الحقيقية للصمود الاسرائيلي في المنطقة العربية •

وجملة القول اذن أن « الكم البشري » هو عامل متغير من عوامل قوة الدولة ، انه ليس عاملا ثابتا ، وانما قيمته تتوقف على كثير من الكيفيات على وضع يؤكد للقول باهمية النسبية في مواجهة الحتم الديموجرافي Determinisme demographique الذي يقول به اصحاب مدرسة « الجيوبوليتيك » •

مسألة الضغط السكاني

ويزيد من الاقناع بأن قيمة الكم البشري كعامل من عوامل قوة الدولة هي قيمة متغيرة ، أن هذا « الكم » قد يؤدي الى مشكلة اقتصادية سياسية كثيرا ما تكون سببا من اسباب ضعف الدولة لا قوتها •

فالقول قديم بأن « الضغط السكاني » يشكل عاملا فعالا من عوامل الصراع السياسي داخل المجتمعات وفيما بينها ، بل وكثيرا ما يحاول الملاحظون رد اسباب التوتر الاجتماعي بشتى صوره (من حروب وثورات) الى الضغط الكمي للسكان ، فيقول بعض الملاحظين انه في العالم الحديث ــ مثلا ــ ثمة توافق بين ظاهرة تضاعف سكان اوروبا في الفترة ما بين عام ١٨١٤ وعام ١٩١٤ وبين ظاهرة « الحروب العالمية » التي منها

الحرب العالمية الاولى ، وظاهرة انتشار التوترات العنيفة في شكل ثورات اجتماعية كالحركتين الفاشية والنازية • كما أن ثمة توافق في العالم النامي بين ظاهرة الانفجار السكاني الحالية وبين انتشار الحركات الثورية فيه •

وعلى الرغم مما يبدو على هذه الملاحظات من وجاهة فان في الملاحظة ايضا ما يقنع بان ذلك التوافق بين ظاهرة الضغط السكاني وبين التوترات السياسية ليس من طبيعة علاقات « الحتمية السببية » ، ففي اوروبا — مثلا — ليس الشعب الهولندي اكثر الشعوب الاوربية اقداما على الحروب وذلك رغم كثافته السكانية ، وفي اسيا ظل تاريخ الشعب الصيني الطويل يمثل تاريخ التبلد السياسي حتى قيام الثورة الشيوعية وذلك رغم كثافته السكانية • ولقد تفجرت الثورة البلشفية عام ١٩١٧ في روسيا وهي لا تعاني كثافة في سكانها يصح معها القول بانه كان هناك ضغط سكاني •

وهكذا فان ما يبدو من توافق بين الضغط السكاني وبين التوترات السياسية لا يرقى البتة الى درجة ما من درجات الارتباط **correlation** ترقي به الى فكرة علاقات « الحتمية السببية » ، انها مجرد علاقة توافق ضعيف ليس من الجائز علميا الاستناد الى حالاته المبعثرة على طول التاريخ للارتكاز اليه لتقديم تفسير عام للتوترات السياسية بان نرد كل توتر سياسي في الداخل او في العلاقات الدولية الى الضغط السكاني •

ولذا فاننا نرى في « الضغط السكاني » مسألة اقتصادية تتصل اكثر ما يكون باشباع الحاجات وبمستويات المعيشة • بل ان الذين تصدوا لها بتفكير علمي — حال « مالتس » راحوا يتناولونها على هذا الاساس ، وحين سعوا الى تصوير حلول لها انما كان ذلك من ثنايا فكرة تحقيق التوازن بين الكثافة السكانية وبين القوة الانتاجية • وتلك هي القضية المطروحة الان للحل في الدول النامية حيث ظاهرة الازدياد السكاني

المضطرد نتيجة لتقدم الرعاية الصحية بما يفضي اليه من نقص في الوفيات بينما يعجز الانتاج الاقتصادي المتخلف في هذه الدول عن ملاحقة ذلك الازدياد السكاني المضطرد والقضية المطروحة في تلك البلاد هي كيف يتحقق التوازن بين سرعة النمو السكاني وبين القوة الانتاجية فيها على وضع يهيء لرفع مستوى معيشة المواطنين •

الكم البشري والسياسات العسكرية

وبدء من مفهوم علاقات التوافق التي انتهينا الى تصويرها — بالملاحظة — بين الكم البشري وبين قوة الدولة سنعرض لبعض من صور التوافق وصور الاستقلال بين الكم البشري وبين القوة العسكرية للدولة بالذات ، وذلك من واقع العلاقات الدولية ، رابطين ذلك في نفس الوقت بالسياسات العسكرية للدول •

ان السياسة العسكرية — شأنها في ذلك شأن اي سياسة اجتماعية اخرى — لها بالضرورة هدف تسعى الى تحقيقه ، وهدف السياسة العسكرية هو بعينة هدف الحرب كعمل سياسي • ان العمل العسكري هو اداة الاستراتيجية ، والاستراتيجية (كما قدمنا) هي وجه من وجهي « السياسة » (ووجهها الثاني هو الدبلوماسية) ومن ثم فان الحرب بما تقتضيه من عمل عسكري هي عمل من اعمال السياسة ، وهي لذلك — برنامج اجتماعي بالمعنى الدقيق لهذه العبارة • وككل برنامج اجتماعي لا بد وان يكون للعمل العسكري — مع الحرب الذي يرتبط بها — هدف ووسائل ترسم على مقتضى هذا الهدف المحدد مقدما ، فما هي الاهداف والسياسات العسكرية التي عرفتها المجتمعات في شأن « الكم البشري » بالذات •

ان « الحرب » كبرنامج اجتماعي لا يتصور لها الا ان تستهدف : — اما

اشباع تطلعات نفسية مرضية لدى البعض من قادة الشعوب او نقل اهتمامات المواطنين بقضايا داخلية تبدو خطيرة الاثر في مصائر الحاكمين الى ساحات القتال مع الشعوب الاخرى ، او غير ذلك مما يشق تجميعه في صيغة عامة مجردة • واما ان تستهدف الحرب « القوة في المجال الدولي » وهذا هو الهدف العام الذي تسعى اليه كل دولة باعمال الاستراتيجية • وبصدد هذا الهدف العام ووسائله ليس من صيغة ترقى الى الحقيقة اكثر من تلك التي قدمها الباحث الفرنسي **G. Bouthoul** (في كتابه عن علم الاجتماع الحربي) [1] كفرض تنطلق منه الدراسة التحليلية في هذا المقام : « بذهبي اعد الجند ، وبجندي احقق مزيدا من الذهب »

« بذهبي اعد الجند ، وبجندي احقق مزيدا من الذهب »

انه البرنامج الموضوعي لاي حرب تقع بعيدة عن النزوات الشخصية لقادة الشعوب وعن الايديولوجيات السياسية التقنيعية •

ان اية سياسة تسليحية **politique d'armement** لا بد وان تتبلور — بالتحليل الموضوعي في التضحية بجزء من الدخل القومي للعمل العسكري من اجل مزيد من الموارد المرتقبة عند النصر •

ذلك بان واقع الجيوش المعدة للقتال لا يعدو ان يكون الاستهلاك قبل المعركة من غير انتاج ، فان وقعت المعركة فتدمير الاعداء والا فدمار الوطن • ان دور الجند ينحصر نهائيا — وهم في ذلك يستوون مع كل هؤلاء الذين يقومون على اعمال السيادة العليا في الدول — في الاستهلاك دون الانتاج في حالة السلم ، وفي التخريب من أجل المزيد من الوفرة او تفاديا

(1) **Gaston Bouthoul, Traité de Polémologie Payot-Paris 1970** ص ١٧٩ — ١٨٠

للخراب في حالة الحرب • وتصور سياسة التسليح على هذا النحو هو تصور صادق فهو يلتقي مع حقيقة ثابتة لم تمسها على طول التاريخ الكيفيات التي كثيرا ما غيرت من اوزان العوامل المحركة للعلاقات الدولية، فلاتزال الحرب حتى ايامنا — بل واكثر من قبل — تعنى توفر فائض من الثروة لينفق على هؤلاء العاملين المسلحين في فترات قد تطول قبل المعارك ثم على عمليات تدمير الاخرين حين وقوع الحرب ، ففي مشروع ميزانية الولايات المتحدة لسنة ١٩٥١ — مثلا — كان نسبة نصيب الحرب من الانفاق العام ٧١ ٪ ، وهي نسبة تقترب منها النسب المقابلة في اغلب دول العالم المعاصر •

ولقد كلفت حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ فرنسا حوالى ١٥ الف مليار من الفرنكات ، كما كلفتها حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ ما يقرب من ٤٠ الف مليار من الفرنكات اي بمعدل مليارين ونصف لليوم الواحد [1] •

وبهذا التحليل السريع « للعمل العسكري » نخلص الى أن « الكم البشري » لا يشكل بذاته عاملا من عوامل القوة العسكرية للدول ؛ وانما لا بد حتى تتدعم به هذه القوة من اقتصاد قادر ومال جاهز لمواجهةالانفاق الاستهلاكي غير المنتج انتظار للقوة المرتقبة على أثر النصر الذي قد يطول انتظاره • كما قد تاتي الرياح بما لا يشتهي السفن فيكون الخراب للوطن كبديل لتدمير الاخرين المنشود كمصدر للقوة الذاتية •

ثم ان فاعلية « الكم البشري » كعامل من عوامل « القوة العسكرية» ليست مرهونة — في عصرنا — بالقوة الاقتصادية والمال الجاهز فحسب ، وانما هي فوق ذلك معلقة على الحالة النفسانية والوعي العسكري وروح

(1) المرجع السابق ص ١٩٩ - ٢٠١ **Gaston, Bouthoul**

التضحية الموروثة بيئيا او على مدى قدرة اجهزة الدولة على تلقينها واستعداد المهيئين للقتال على تقبلها ، وكذلك على درجة الثقافة ــ في عصرنا بالذات ــ الكافية لتمكين هؤلاء من استخدام تكنولوجيا الحرب الحديثة • بل وفي مقدمة هذه العوامل الثقافية والنفسانية ــ تأتي في ايامنا ــ درجة الايمان بالقيم التي ترتكز اليها نظم الحكم في الداخل ، فنحن في عصر اضحت الغلبةفيه للصراع بين الايديولوجيات بين القوتين الرأسمالية القديمة والماركسية الجديدة والتي راحت تسعى كل واحدة منهما الى تشييع اكبر عدد مستطاع من دول العالم الثالث لايديولوجيتها ، حتى اضحى التميز الايديولوجي بالرأسمالية او بالاشتراكية يمثل ابرز صور التميز الدولي وليس من شك في أن المقاتل من أجل الفكرة يكون اكثر اقداما في المعركة واكثر استعدادا للتضحية عن ذلك الذي لا يعرف سببا للقتال الذي يشترك فيه اللهم الا أنه عمل من اعمال « اصحاب السيادة » . ولذا فان الحروب العقائدية كانت على طول تاريخ الانسان ــ ولا تزال ــ اشد الحروب ضراوة وقسوة •

وهكذا فان الفكرة التي كانت تنتشر قديما في هذا المجال ــ والتي كان مضمونها ان العجز في المواليد الذكور معناه خسارة معركة عسكرية ــ لم تعد تعنى شيئا بذاتها ، فلقد ثبت بالملاحظة ــ وحتى بالنسبة للماضي ــ ان الكم البشري ليس عاملا « ثابتا » من عوامل القوة العسكرية ، وانما هو عامل « متغير » بتغير العوامل الاقتصادية والمالية والثقافية والنفسانية وغيرها التي تؤثر فيه •

صحيح أنه كان للكم البشري فيما مضى دور فعال في القوة العسكرية للدول حيث كان لعدد المقاتلين اهمية كبرى ، ومع ذلك فالتاريخ يقنع بانه حتى بالنسبة لتلك الازمنة لم يكن « الكم البشري » هو العامل الرئيسي في رسم السياسة العسكرية للدول •

ففي اوائل عام ١٩١٤ كانت ايطاليا في اوج زيادة كمها السكاني ، ومع ذلك فقد كان جيشها دون جيوش الدول الاوربية الكبرى في العدد، ولقد كان العامل الاقتصادي وراء عدم التوافق بين « الكم البشري » في تلك الحقبة وبين عدد الجيش العامل ، ذلك بان الاغلبية البرلمانية كانت تفضل عدم الضغط على الاقتصاد الوطني من أجل زيادة قوة الجيش ، ففي الفترة من ١٨٨٧ الى ١٩٠٧ مارس البرلمان الايطالي سياسة الضغط في الاعتمادات العسكرية ، والحق أن الاقتصاد الايطالي لم يكن بقادر على أن يتحمل غير تلك السياسة فلقد كان لا يزال يعتمد في غالبيته على النشاط الزراعي ، الامر الذي كان يعجزه عن تحمل اعباء جديدة لحساب الاعتمادات العسكرية •

وكذلك الحال بالنسبة لروسيا عام ١٩١٤ ، فلقد كان عدد سكانها يقارب ضعف سكان الامبراطورية الالمانية ومع ذلك فقد كان عدد جيوش الاولى لا يجاوز بكثير نصف عدد جيوش الثانية • ولقد كانت الاعتبارات الاقتصادية والمالية من وراء تلك السياسة العسكرية أيضا ، فالاقتصاد الروسي ــ ورغم ذلك الكم السكاني الضخم ــ كان اقتصادا متخلفا نتيجة لتخلف الصناعة هناك حينذاك وبما كان يستتبع التخلف في الصناعة من ضعف في القدرة المالية الى جانب العجز عن متابعة تموين الجيش بمزيد من الاسلحة الحديثة

وهذان مجرد مثالين ، فاذا ما وضعنا جانبا المانيا وفرنسا في تلك الحقبة ، فقد كانت النسبة فيما بينهما متقاربة بين عدد السكان وعدد القوات العسكرية ــ لن نجد في الواقع الا صورا تقنع بان « الكم البشري » لا يعدو ان يكون في مجالنا هذا مجرد عامل متغير تبعا لتغير العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيه •

ولعل في المقارنة بين الصين واليابان في نهاية القرن الماضي ما يقدم

صورة اكثر شمولا للعوامل المغيرة في قيمة « الكم السكاني » كعامل من عوامل القوة العسكرية للدولة • ففي الحرب الصينية اليابانية الاولى ــ عام ١٨٩٤ ــ انت الصين تفوق اليابان ــ في عدد السكان ــ بما يجاوز اكثر من الثماني مرات ، بينما كانت اليابان أقدر على ان تضع في خدمة المعركة عددا من الكم البشري يفوق ذلك الذي تستطيع ان تقدمه الصين، ولقد كانت تلك المفارقة ترتد عند الصين حينذاك الى عوامل عديدة اقتصادية ومالية ، وثقافية ، ونفسانية • فلقد كان النظام الضريبي الصيني عاجزا عن أن يقدم الموارد الكافية للابقاء على جيش أكبر عددا ، وكان من أثر غيبة الصناعة الحديثة عجز حكومة الامبراطورية عن تموين الجيش بالاسلحة الحديثة وخاصة ان تلك الحكومة كانت عاجزة اقتصاديا عن مواجهة اية مدفوعات خارجية وكانت مع ذلك تصمم على عدم الالتجاء الى الاقتراض من الخارج والى جانب تلك الاعتبارات المالية والاقتصادية ، كان ثمة عوامل سياسية وثقافية ، فلقد كانت ملكية « ماندشو » لا ترغب في ان تنتشر حيازة افراد الشعب الصيني للاسلحة الحديثة ، كما كان سواد الشعب يجهل ــ من جانبه ــ الشعور القومي و لا يعظم احتراف حمل السلاح • ذلك بينما كان حمل السلاح يعتبر في اليابان مظهرا من مظاهر السمو الاجتماعي ، وكانت التضحية من اجل الجماعة من مقومات العقيدة الدينية ومن مقتضيات الخلق الوطنية [1] •

هذا ولا يفوتنا هنا أن ننوه الى اهمية التكنولوجيا كعامل يغير في قيمة الكم السكاني في مجال القوة العسكرية ، فبتكنولوجيا الحرب المعاصرة لقد راحت الصدارة ــ في القوة العسكرية ــ تتأكد للتقدم التنكنولوجي الذي يتحقق في اسلحة القتال على الكم البشري الصرف • ففي سنة ١٩٣٠ جاء في تقرير اللجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح أنه لم

(١) راجع في هذا Renouvin - Duroselle المرجع السابق ص ٣١ ــ ٣٣

يعد التفوق في القوة الهجومية للدول التي تتفوق بعدد جنود الاحتياط، وانما هو مرتبط ــ في الحرب الحديثة ــ بالتفوق في العتاد الصناعي • ولقد زاد من التأكيد لصحة تلك الملاحظة ذلك التقدم الهائل الذي راح يتحقق في ايامنا لتكنولوجيا الحرب الالكترونية والنووية المدمرة •

ايديولوجيات الضغط السكاني والسياسات الخارجية

هذا وبعد ان انتهينا بالتحليل المتقدم الى ان الكم السكاني لا يمكن أن يشكل بذاته عاملا ثابتا من عوامل قوة الدولة ، لا بد لنا من الاحاطة بما عسى ان يكون « للكم البشري » من دور في رسم السياسات الخارجية للدول • أثمة مجال هنا للحتمية ؟ في معنى أن يكون في الاوضاع السكانية داخل الدول ما يحتم عليها سياسة خارجية معينة أم أن هذه الاوضاع لا تعدو ان تكون مجرد نقطة انطلاق لايديولوجيات تبريرية لاهداف توسعية •

ان الملاحظات العديدة التي قدمنا بصدد الاوضاع السكانية تقنع بما انتهينا اليه من أنه لا حتميات البتة للكم السكاني وانما الثابت أن من الحكام التوسعي النزعة من وجد في « الكم السكاني » تبريرا ايديولوجيا لتطلعاته الامبريالية ، فراح يتخذ من ذلك « الكم » عاملا محتما لسياسة التوسع •

فمنذ السنوات الاولى للقرن العشرين والحكومات الالمانية لا تقف عن ترديد حجة « النمو السكاني » تدعيما لمطالبتها «بمكانها اللائق تحت الشمس » ، ذلك بانه ليس من المستطاع على مقتضى تلك الحجة الوقوف في وجه اي كائن ينمو نماء مضطردا • ولقد بلغت هذه الحجة صيغتها

النهائية ضمن الايديولوجيات الهتلرية ، ففي كتاب « كفاحي » يقول هتلر أنه يتعين على السياسة الخارجية للدولة ان تكفل وسائل الوجود للجنس الذي تضمه ، وذلك باقامة توازن صحيح قادر على الاستمرار بين عدد السكان ونموه من ناحية وبين مساحة الاقليم وقيمته من ناحية اخرى • وفي ديسمبر ١٩٣٦ أعلن « شاخت » ان السلام في أوربا وتبعا لذلك في العالم كله مرهون بمعرفة ما اذا كانت الكتل البشرية في اوربا الوسطى تستطيع ان تحصل على امكانيات للحياة ام لا •

فلو اننا علمنا أن معدل المواليد في المانيا في عام ١٩٣٣ كان يمثل ١ر١٥ للالف ثم ارتفع في سنة ١٩٣٦ الى ١٩ وهما يعتبران من بين أقل المعدلات في اوربا بتلك الحقبة لتبين لنا كيف ان حجة الضغط السكاني النازية ليست الا مجرد تبرير ايديولوجي بحت لسياسة القوة التوسعية •

وكذلك فعلت السياسات التوسعية في ايطاليا حتى من قبل موسوليني، لقد تابع موسوليني تلك السياسات فكان يردد دائما فكرة الارتباط بين التوسع السكاني والتوسع الاقليمي ، مبررا بذلك سياسة القوة التوسعية التي ربط بها نظامه الفاشي منذ البداية • ونفس الشيء بالنسبة لليابان فيما بين عامي ١٩١٩ و ١٩٣٩ فلقد وجدت سياسة التوسع في الانفجار السكاني خير حجة لدعم تطلعاتها الامبريالية •

غير ان تلك السياسات الثلاثة : النازية والفاشية واليابانية في نفس الوقت التي كانت تعلن فيه عن سياساتها التوسعية كحتمية من حتميات الضغط السكاني لديها ــ راحت تمارس سياسة تشجيع النسل بل والدفع اليه دون ان يشغلها امر مقتضياته الاقتصادية أقلا يوحي هذا بان سياسة الدفع الى التكاثر في ذلك السياق انما كانت تستهدف كما بشريا كافيا يصور به التوسعيون ركيزة واقعية لسياساتهم الامبريالية • ولكي تبدو تلك السياسات وكانها أثر حتمي لتلك الركيزة ؟

وهكذا في الوقت التي كانت تسعى فيه كل دولة من هذه الدول الثلاثة الى انماء « الكم البشري » بالحض على التكاثر في الداخل [١] ، وباعتباره عاملا من عوامل قوة الدولة ، راحت تدعى القلق من ضغط سكاني يعين عليها سياستها التوسعية •

الفائض البشري وظاهرة الحرب

هذا والكلام عن الكم السكاني في علاقته بقوة الدولة يجرنا بالضرورة الى التعرض لعلاقة الحرب بهذا « الكم » وذلك بان « الحرب» كما قدمنا هي اداة الاستراتيجية التي هي وجه من وجهي السياسة الخارجية • فالحرب بهذا المعنى هي ليست الا متابعة للسياسة ، ومن هنا كان من المتعين ان نعرض لها في هذا السياق •

ان الحرب لا تعني ــ كظاهرة اجتماعية ــ الا القتل المنظم • انها القتل الذي استدعته ظاهرة انقسام الانسانية الى وحدات سياسية متميزة ثم باركته • انه القتل الذي يجعل من القاتل بطلا عند قومه ومن القتيل شهيدا في فريقه وكأنه لا يستحق الحياة عند قتلته • والحرب مجردة عن هذه التمثلات الاجتماعية الصرفة : البطولة والشهادة وغيرهما ، هي القتل والقتل فحسب ، فمن غير القتل لا حرب • ان في الحرب حقيقة ثابتة لا

---

(١) في اليابان بالقانون الصادر في عام ١٩٢٩ والذي حرم كل ما من شانه تقييد النسل ثم تلا ذلك وضع نظام لتشجيع الزواج ومعونة الاسر المتعددة الابناء .

وفي المانيا بالقانون الصادر في يونيو ١٩٣٣ وبالقانون الصادر في مارس ١٩٣٦ والخاصان بتشجيع الزواج ومعونة الاسر المتعددة الابناء .

وفي ايطاليا الفاشية بدأت هذه السياسة بالالتجاء الى منح الاعفاءات الضريبية ثم انتهت باصدار تشريع خاص بذلك في عام ١٩٣٩ .

يأتيها الشك هي ان أثرها المحسوس الذي لا يتغير يتمثل في « الموت » ان المحارب يخرج الى الحرب قاتلا او مقتولا والا فهو جبان لا يستحق « الشرف العسكري » • ان في الحرب حقيقة واحدة ــ وكل ما عداها افكار ومقنعات اجتماعية ــ انها القتل • والى هذه الحقيقة ترتكز اهمية العلاقة بين الحرب « كظاهرة اجتماعية » وكعمل من اعمال السياسة على السواء وبين العامل الديموجرافي •

ان للحرب ــ في كل مرة ــ أثرا حتميا هو قتل البشر ومن ثم انقاص الكم البشري ، ولقد اوحت هذه الحقيقة الثابتة الى الباحثين بالنظر في أمرين : هل للحرب وظيفة اجتماعية تنحصر في تخفيض عدد البشر ومن ثم فهي عامل من عوامل تحقيق التوازن الديموجرافي الاقتصادي ؟ وهل هي لذلك اثر لما يتحقق من فائض بشري ؟ وجملة القول أثمة علاقة ارتباط correlation بين الحرب والاوضاع السكانية ، وما هي درجة هذا الارتباط ان وجد ؟

ولقد كان الباحث الفرنسي Gaston Bouthoul في مقدمة الذين نبهوا الى الحرب من حيث وظيفتها الديموجرافية fonction demographique في كتابه Traité de Polémologie الذي توج به دراساته الطويلة عن الحرب كظاهرة اجتماعية • لقد انتهى « بوثول » من ملاحظته لوقائع التاريخ وارقام المؤرخين واحصائيات الدارسين لآثار الحروب في « الكم البشري » الى تصوير فروض في هذا المجال قدر هو انها من العموم والثبات بحيث ترقى الى مستوى الفروض العلمية . وهذه الفروض تتمثل عنده في ثلاث [1] :

(١) المرجع السابق ٢٦٥ • ٢٦٦ • ٢٦٧ Gaston Bouthoul

١ ــ ان الحرب تؤدي حتما ودائما الى زيادة في الوفيات ، انها عامل من عوامل تدمير الجنس البشري •

٢ ــ ان الحرب « نظام تدميري ارادي » تقلل من عدد الاحياء وتهبط تبعا لذلك عدد المواليد • ان الحرب تدمير نظامي واع أي يصدر عن ذوي وعي بنتائجه ، بل ان أثره الثابت ، وهو القتل والتخريب ، هو دائم الامتثال في ضمائر المحاربين ،ان الحرب نظام اجتماعي ارادي ضميري تدميري فهي لا تختلف عن الكوارث الطبيعية المدمرة للبشر ــ كالاوبئة والمجاعات ــ الا بكون الثانية غير واعية لا دور للارادة فيها •

٣ ــ ان ثمة حقيقة ثابتة في مجال اثار الحروب تتمثل في ان الخسائر المباشرة في الانفس تقع بصفة اصلية في الشباب من الذكور ، وتلتقي هذه الحقيقة الثابتة بتقليد عسكري غاية في العموم والقدم مضمونه تقديم الاحدث سنا للمواقع والاعمال الاشد خطرا ، ثم اذا ما انتهت المعركة وراح الذي تحقق له النصر يجهز نهائيا على المنهزم كان الشباب دائما هو هدفه الاول •لقد كان المنتصرون من البدائيين بل وحتى في كثير من الحضارات الاولى ــ يقتلون رجال الجماعات المهزومة ويسبون نساءهم ؛ وحين كانوا يحتفظون في بعض الاحيان باطفالهم من الذكور فانما كان ذلك لاعمال الترف • ومن هذه الفروض الثلاثة المتقدمة يخلص « بوتول » الى ما يسميه « بالوظيفية الديموجرافية » للحرب fonction demographique والتي يتمثلها في دور الحرب في تبطيىء النمو الطبيعي للسكان ، او على حد تعبيره : في التبطيىء الديموجرافي relaxation demographique

ان الحرب اذ تقتل بالضرورة البشر ، والشباب خاصة ، تنقص رأس المال البشري ، وهي اذ تقلل تبعا لذلك ــ ولو لفترة معينة ــ معدل

المواليد تفوت على المجتمع كسبا كان محقق الوقوع في غيبتها . وظاهرة التبطيىء الديموجرافي هذه ثابتة زمانا ومكانا ، فمن الملاحظ بالنسبة لاوربا ــ مثلا ــ انه كان من المتوقع ــ لو لم تعترض الحربان العالميتان الاولى والثانية نموها السكاني أن يبلغ عدد سكانها في عام ١٩٤٥ : ٦٥٠ مليون نسمة ، ولكنه لم يبلغ ــ بعامل هذين الحربين ــ الا حوالي ٤٥٠ مليون ، وهكذا هدأت الحربان العالميتان الاولى والثانية من سرعة معدلات النمو السكاني في اوربا بو قع ٢٠٠ مليون نسمة اي بما يقرب من ٣٠ ٪ من العدد الكلي لسكان القارة .

واخيرا فان الحرب كنظام تدميري تحدث تغييرا في الكيان الديموجرافي للمجتمعات تبعا لكونها تحيق بالرجال أصلا ، والشباب منهم بالدرجة الاولى ، فهي تغير في النسبة العددية بين الجنسين ، فعلى أثر الحرب العالمية الثانية ــ في عام ١٩٤٦ ــ كان عدد النساء في المانيا حوالي ٣٠ مليون ونصف مقابل ٢٩ مليون رجلا . كما تغير من سلم الاعمار ، ففي المانيا ــ أيضا ــ كان عدد الرجال الذين تتراوح اعمارهم بين ٢٠ و ٤٠ سنة يمثل في عام ١٩٣٧ حوالي ٣٣ ٪ من العدد الكلي للسكان فاصبح بعامل الحرب يمثل في عام ١٩٤٧ ما لا يجاوز ٢٥ ٪ .

ويبقى بعد ذلك ان تتساءل هل ثمة علاقة ارتباط بين ظاهرة الفائض البشري في الداخل وبين الاتجاهات العدوانية للدولة في الخارج ؟

وفي هذا المقام سبق لنا ان وضحنا كيف ان ما يصح ان يلاحظ من « توافق » بين الضغط السكاني وبين الاتجاهات العدوانية للدولة في المجال الدولي لا يرقى بحال الى درجة «الارتباط» في المدلول الاصطلاحي لهذه اللفظة ؛ فلقد رأينا كيف ان ذلك التوافق لم يتحقق ــ في التاريخ ــ

على صورة دائمة ثابتة ، فضلا عن ان كثيرا من السياسات التي اعلنت عن ارتباطها بالعنف كنتيجة حتمية للضغط السكاني ، كانت تلجأ الى فكرة الفائض البشري كقناع تخفي وراءه تطلعاتها التوسعية .

ومع ذلك فان شيئا لا يتأتى تجاهله هنا هو ان تحقق فائض بشري ، وخاصة اذا كان في مجموعة الشباب ، (ونعني به الفائض عن حاجه العمل والذي يثقل على الموارد المتاحة للجماعة)، ان تحقق مثل هذا الفائض يهيء لاندفاع الشباب نحو التمرد وهنا تستطيع القيادات السياسية ان تتدخل بما قد يتوفر لها من مقدرة على التأثير في الشباب فتتلقى تلك الطاقات قبل تفجرها فتوجهها نحو ما ترتضيه هي ، فقد توجه نحو الهجرة السلمية كما قد توجه نحو « الهجرة المسلحة » اي نحو الحرب التوسعية ، او غير ذلك ، وعلى مقتضى السياسة الخارجية لتلك القيادات.

الموارد الاقتصادية

كـان « التجـاريون les mercantilistes » يرفضون التمييز بين التفوق التجاري والتفوق السياسي ، فلقد كانوا يتصورون أن « من يحكم المحيط يحكم تجارة العالم ، ومن يحكم تجارة العالم ، تدين له ثروته ، ومن يسيطر على ذلك كله يحكم العالم » ، وانه تبعا لذلك فان « ميزان القوى مرهون بالميزان التجاري » [1] .

فالى اي مدى يصدق هذا التصور ؟ أثمة علاقة حتمية بيـن القـوة الاقتصادية للدولة وبين قوتها السياسية في المجال الدولي ؟ أو ان شئنـا أثمة علاقة ارتباط ثابتة بين الاوضاع الاقتصادية للدولة وبين اتجـاهاتها وسلوكها السياسي في الخارج ؟ ذلك ما سنعرض له فيما يلي :

---

(1) «Whoever commands the ocean commands the trade of the world, and whover commands the trade of the world commands the riches of the world and whoever is master of that commands the world itself » —

« The balance of power can no other way be maintained or continued but by the balance of trade ».

هذه العبارات كانت تتردد في كتابات القرن السابع عشر في انجلتـرا ووردت في R. Aron, Paix et Guerre, p. 250

اثمة توافق بين الاتجاهات العدوانية في سياسات الدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها ؟

ان من اكثر القضايا العلمية انتشارا في الدراسات التي تعنى بظاهرة الحروب هي قضية العلاقة بين السياسات العدوانية للدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها .

وفي هذا الصدد سنبدأ من « افتراض » أن للاوضاع الاقتصادية المقام الاول في تشكيل اتجاهات الدول في علاقاتها الخارجية ، فيها تتحقق قوة الدولة في المجال الدولي ، وعلى مقتضياتها تتحرك الدول نحو الحروب وعليها تعتمد في تحقيق النصر ، وهكذا . وذلك لكي نعرض هذا الفرض على الواقع لنكشف عن مدى ما فيه من صحة ، أهو يمثل حقيقة ثابتة ، أم انه يمثل صورة من صور علاقات التوافق الضعيفة الذي لا يرقى البتة الى مستوى « الفرض العلمي » . ولذلك فاننا سنتناول فيما يلي ، هذه العلاقة من ثنايا الواقع ومن ثم بنظرة موضوعية بحتة ثم نعرض لها من ثنايا الافكار والنظم الاقتصادية ، فهذه الاخيرة تهيء ما في ذلك شك لكثير من النظرات الذاتية في شأن تلك العلاقة .

النظرة الموضوعية في علاقة الاوضاع الاقتصادية بالسلوك العدواني وبظاهرة الحرب

ينبه الباحثون تاييدا لارتباط « الحرب » ـ كظاهرة اجتماعية بين الدول ـ بالظاهرة الاقتصادية ـ الى التوافق الذي كشف عنه العلماء اخيرا بين ظاهرة التنظيم الاقتصادي لدى بعض الحشرات وبين ظاهرة

الحرب عندها وعلى اساس ان هذه الحشرات ـ ودون ما عداها من الكائنات الحية غير الانسان ـ هي التي تمارس وحدها درجة معينة من درجات التنظيم الاقتصادي ، كما تنفرد في نفس الوقت بممارسة الحرب كعمل منظم ، الامر الذي يفضي الى القول بان ثمة ارتباطا بين الظاهرة الاقتصادية وظاهرة الحرب لدى الكائنات التي تعيش حياة « اجتماعية سياسية » : الانسان والحشرات الاجتماعية : النمل والنحل .

ان عالم الحيوان يجهل الحرب ، فالحيوان يقتل ليتغذى بفريسته ، وهو لا يبتغي من القتل شيئا اخر . ان الحيوان لا « يملك » شيئا ، ولا يسعى الى التملك . انه لا يدبر لغده ، فاذا افترس بما اتته الطبيعة من اسلحة عضوية فبالاندفاع الغريزي البحت، ولكنه لا يجنب شيئا مما يفترسه الى الغد فهو لا ينظم استهلاكه لما يحوزه ، انه لا يتملك ، ولا يتدبر ، ومن ثم لا ينظم موارده فلا يعرف « الظاهرة الاقتصادية » .

ويصحب انعدام الظاهرة الاقتصادية على هذا النحو عند الحيوان انعدام ظاهرة الحرب المنظمة عنده ، فالحيوان اذ يندفع غريزيا الى القتل لمجرد التغذي بفريسته ، لا يفعل ذلك بفكرة مسبقة ومن ثم بهدف معين وهو لذلك لا يعرف ظاهرة الحرب ، ان الحرب « فكرة » تتشكل لدى الانسان مسبقا عن هدفه من القتل وعن وسائله ومدى فاعليتها الى تحقيق ذلك الهدف . ان الحرب كبرنامج لا تتصور الا في شأن الكائنات التي تعمل بالفكرة او على الاقل التي تفطن الى « التنظيم » وهو ما لا يتوفر لغير الانسان .

ومع ذلك فقد اثبت علماء الحشرات ان من الحشرات كالنمل والنحل

مـا يمارس « التملك » فهو يختزن المـواد الغذائية في مساكنه وينظم استهلاكه لها ، وهو يعرف العمل من اجل التملك ، ومن ثم فهو يعرف التنظيم الاقتصادي على صورة ما ، ثم هو في نفس الوقت يمارس قتـالا منظما شبيها بالحرب عند الانسان ، ان جماعات النمل تشن الهجمات على بعضها البعض من اجل اغتصاب المخزون من المواد الغذائية لدى الغير كما يمارس المنتصر على المنهزم كثيرا من اعمال القهر الشبيهة بمثيلاتها في الحرب عند الجماعات البشرية .

واذا كانت هذه الحشرات تنفرد في مواجهة ما عداها من الحيـوان (عدا الانسان) بممارسة التنظيم الاقتصادي ، وكانت تنفرد في نفـس الوقت بممارسة القتال المنظم من اجل اغتصاب المخزون لدى الاخرين — أفلا يوحي هذا التوافق بان الحرب « حتمية اقتصادية » أو ان الاوضاع الاقتصادية هي المحرك الحقيقي للاتجاهات العدائية بين الدول ؟

ليس من شك في أن في هذا التوافق ما يبدو مقنعا بان ثمة ارتباطـا بين الظاهرة الاقتصادية وظاهرة الحرب ،غير ان شيئايستحق — مع ذلك — التنبيه اليه ، في هذا الصدد ، الا يصح أن تكون كل من الظاهرة الفطرية للتنظيم الاقتصادي ، وللتنظيم الحربي ، مردها الى ظاهرة اخرى لـدى النمل وهي ظاهرة مشتركة بينه وبين الانسان وان في هذه الظاهرة الثالثة تقبع الدوافع العدوانية لدى النوعين ؟ ولقد نبهت البحوث الاخيرة الـى مثل ذلك فعلا ، فلقد نبهت الى ان للنحل حياة اجتماعية طقائسية بطقوس شبيهة بالطقوس العقائدية عنـد الانسان ، الامـر الذي يشكك في رد الاتجاهات العدوانية لدى النمل الى الظاهرة الاقتصادية وحدها .

ويؤيد الرأي القائل بان الحرب هي اثر حتمي للظاهرة الاقتصادية ،

ارتباط الغزو في الجماعات البدائية ارتباطا نهائيا بضغـط « حـالات القحط » فلقد كانت تلك الجماعات لا تمارس الحرب الا بقصد اغتصاب موارد الاخرين حين تعجز مواردهم الطبيعية عن تمكينهم من الاستمـرار في الحياة .

غير ان هذه الحجة مردود عليها بان الجماعات البدائية كانت تعيش اقتصادا « جامدا » اي بموارد محدودة لا مرونة فيها ، ولا تقبل للزيادة ، بل وكثيرا ما تشح بعامل الطبيعة ومن غير ان يكون للبدائيين قدرة على التحكم فيها ، ومن هنا كان الملاذ الاوحد من القحط هو الغزو . ذلك بينما في اقتصاديات الجماعات المتحضرة كثيرا من المرونة ،ففيها من البدائل في الموارد وفي مستويات اشباع الحاجات ما يجنبها ظاهرة « القحط » ، التي تلازم جماعات الاقتصاد الجامد ، ومن ثم فان الحرب في الجماعات المتحضرة لا يمكن ان تكون اثرا حتما للظاهرة الاقتصادية بصفة اصلية وعامة،اذ ليس من المقبول ان يرجح الانسان الالتجاء الى الحرب بما تعرضه له من موت على الحياة في مستوى اقتصادي يمكنه من الحياة ولكنه دون مـا يأمله ، وحتى اذا ما أقبل على ذلك الترجيح فان الحرب في هذه الحالـة ليست البتة « حتمية اقتصادية » وانما كل ما يمكن ان يقال هنا ان السعي الى الوفرة الاقتصادية قد يكون الدافع العام لحرب معينة والسعي الـى الوفرة لا يتسنى ان يشكل دالة لعلاقة « الحتمية »او حتى لاضعف علاقات « الارتباط » المتمثلة في مجرد « التوافق » .

يؤيد ذلك ان تكنولوجيا الحرب الحديثة تقتضي فائضا اقتصاديا ضخما لدى الدول التي تعد لها ، ان المانيا النازية ، كانت تنفق في الاعداد للحرب العالمية الثانية ما يكفي لرفع مستوى معيشة مواطنيها الى اضعاف ما كانوا

يعيشونه بل وعلى مستوى ارفع بكثير من مستويات شعوب اوربية اخرى تقاربهم في التحضر • ومع ذلك فقد افلحت النازية في اقناعهم بان الحرب بالنسبة لهم هي حتمية من حتميات المجال الحيوي ومن ثم فهي حتمية اقتصادية ونفس الشيء بالنسبة للفاشية في ايطاليا في تلك الحقبة • بل ان مما يزيد في التشكيك في فكرة « الحتمية الاقتصادية » في هذا المجال ان من الملاحظ أن الشعب الالماني بدا اكثر ما يكون ميالا الى السلام في اعقاب الهزيمة رغم ما كان فيه من قحط فعلي •

حروب التسويق

حرب القحط وحرب الوفرة

وهكذا ، وموضوعيا نستطيع القول بأن « الحرب حتمية » من حتميات القحط في الجماعات البدائية ذات الموارد الجامدة ، وهي مظهر من مظاهر اوضاع الوفرة الاقتصادية في جماعات الاقتصاد المتقدم •

ففي جماعات الموارد الجامدة البدائية،تبدو حالة القحط الناجم عن تخلف الموارد الطبيعية عن تمكين الجماعة من الاستمرار في الحياة ــ بسبب الجفاف او بسبب الضغط السكاني المتزايد مع جمود الموارد وهكذا ــ تبدو هذه الحالة وكأنها الوضع المحتم للحرب من اجل اغتصاب موارد الاخرين• انهااذن «حروب القحط »، ويقدم المؤرخون ــ مثلا ــ لهذه الحتمية ، ما افضى اليه الجفاف المتواصل في سهول آسيا الوسطى في دفع قبائل المنغول الى غزو المناطق المحيطة ، وما انتهى اليه هذا ــ حين توفرت الظروف المناسبة ــ من حركات هجرة مسلحة وغزوات بعيدة المدى •

ومع ذلك فان القحط ــ حتى في تلك الجماعات البدائية ــ لم يكن هو

الدافع الاوحد الى الحرب ، فالى جانب حروب القحط ، كثيرا ما كان الالتجاء الى الحرب لدى جماعات هذا النوع ، يستهدف سبى النساء او جلب الارقاء او لمجرد الاخذ بالثأر ، وغيرها مما لا تفسره فكرة « حتمية القحط » •

أما في جماعات الاقتصاد المرن الحديثة ، حيث التجارة والصناعة تستبعد « حالة القحط » البدائية ، وحيث تكاليف تكنولوجيا الحرب الحديثة باهظة ، فان البواعث الاقتصادية المهيئة للحرب ، ونقول هنا « المهيئة » ولا نقول « المحتمة » ، تدور كلها حول «الوفرة الاقتصادية » l'abondance دون القحط penurie • ان الحروب الحديثة التي تمارسها الدول الصناعية المعاصرة ، تقتضى كما قدمنا ــ فائضا من الموارد ليست الجماعة بحاجة اليه لمتابعة الحياة • ولولا توفر هذا الفائض لما كانت الحرب اذن ، ومن هنا كانت الحروب الحديثة « حروب الوفرة » بحكم الاوضاع الاقتصادية المهيئة لها • يؤيد ذلك من الناحية النفسية ان الثراء يدفع بصاحبه الى التعالي ، ومن ثم الى الاحساس بالتفوق على الاخرين فالى احتقار شأنهم فالى الاقبال على سحقهم دون ما مبالاة •

هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الدول الصناعية الحديثة سعيا الى تحقيق اكبر قدر من المواد الاولية اللازمة لصناعاتها ، وكذلك الى اوسع الاسواق لتصريف منتجاتها ، تدخل في صراع فيما بينها ، وهو في هذه الحالة ايضا « صراع الوفرة » • ان الباعث الى الصراع هنا يستهدف السعي الى مزيد من المواد الاولية من اجل المزيد من الانتاج الصناعي ، او السعي الى مزيد من الاسواق التجارية ، لمزيد من التسويق للمنتجات الصناعية ، انها هي الاخرى « حروب الوفرة » بين الدول الصناعية

المتصارعة فيما بينها على المواد الاولية وعلى الاسواق الخارجية ، وهي حروب الوفرة ايضا التي شنتها الدول الاوروبية على الشعوب الضعيفة في اسيا وافريقيا فاستعمرتها وقد كانت الاولى على قوة واستقرار اقتصادي بينما كانت الثانية في تخلف اقتصادي بل واحيانا في شبه قحط ، وهكذا كانت الحرب في حركات الاستعمار تشن من الاقوياء اقتصاديا على اشباه المعدمين •

وهكذا نستطيع القطع بان حروب العالم المتقدم هي حروب «الوفرة» وهو امر يبعدها تماما عن فكرة « الحتمية الاقتصادية » ، ويجعل من « حتمية القحط » في الجماعات البدائية (وخاصة مع التحفظ الذي اوردناه انفا بصددها) وضعا متغيرا لا يرقى البتة الى تشكيل علاقة ثابتة يحتكم اليها في تفسير ظاهرة الحرب تفسيرا اقتصاديا •

حرب الاسواق وحرب التسويق
Guerre de marchés — Guerre de debouchés

وبصدد علاقة « الحرب » بالوفرة الاقتصادية ، عرف العالم الحديث شكلين « لحروب الوفرة » : حروب الاسواق guerre de marchés وحروب التسويق guerre de debouchés • وحروب الاسواق هي تلك التي تلجأ اليها الدول من اجل الحصول على الحق في ان تتجر بحرية في منطقة معينة ، بينما حرب التسويق تعني ان دولة ما لديها من الفائض في الانتاج ما يقتضي منها البحث عن مشترين في الخارج ••

وحرب التسويق ، في هذا المعنى ، هي مظهر من مظاهر الثورة

الصناعية ، فبتكنولوجيا الانتاج الجديدة ومنذ اواخر القرن الثامن عشر بدأت ظاهرة الانتاج الكبير مع عدد اقل من العمال تهيء لفائض في الانتاج صحبه فائض سكاني زاد من وضوحه تقدم الرعاية الصحية ، الامر الذي انتهى بالدول الصناعية الى السعي الى فرض منتجات صناعاتها في الخارج، فكانت حروب التسويق •

ولقد صحب مشكلة فائض الانتاج ، في القرن التاسع ، مشكلة جديدة ، هي مشكلة الفائض في رؤوس الاموال ، التي لم تعد تطيقه عملية الانتاج المحلية ، وما اقتضاه ذلك من الدول الصناعية من السعي ايضا الى الكشف عن تسويق خارجي لفائض من رؤوس الاموال فيها وبطريقة مباشرة فكانت « حرب التسابق على استثمار رؤوس الاموال في الخارج» • وهكذا راحت منذ اواخر القرن التاسع — تتراكم على دواعي « الحرب القديمة » دوافع جديدة استدعتها « الثورة الصناعية » انها « الامبريالية الاقتصادية » أو حرب « التوسع الاقتصادي » •

الامبريالية الاقتصادية l'impérialisme économique

وهكذا فان الامبريالية الاقتصادية — تعني (والى ان نعود الى ذلك فيما بعد) الاستئثار بالاستراتيجية او بالدبلوماسية — بأوسع افاق خارجية ممكنة لتوزيع المنتجات ولتوظيف رؤوس الاموال • على ان الملاحظة تشير الى وضوح التوافق بين الامبريالية الاقتصادية وبين الاستراتيجية كاداة لها ، ومن ذلك التوافق الملاحظ بين حجم استثمارات رؤوس الاموال الامريكية في الخارج وبين مرتبتها في درجات القوى الاستراتيجية في العالم الراهن ، بل والتوافق الملاحظ بين درجة انتشار تواجدها العسكري خارج اراضيها وبين حجم رؤوس اموالها المستثمرة في الخارج • لقد كانت القوى

المسلحة الامريكية تتواجد في ثلاثة بلاد اجنبية فقط عام ١٩٢٠ وفي اثناء الحرب العالمية الثانية ارتفع هذا العدد الى ٣٩ ، ثم الى ٦٤ في ايامنا موزعة في مراكز تعسكر على النحو الاتي ،

امريكا اللاتينية	١٩
شرق اسيا بما في ذلك استراليا	١٠
افريقيـا	١١
اوروبـا	١٣
الشرق الاوسط وجنوب اسيـا	١١

ويتوازى ذلك الاضطراد في ازدياد عدد المراكز العسكرية للولايات المتحدة في الخارج مع ظاهرة الازدياد [1] المضطرد ايضا في تصدير رؤوس الاموال الامريكية الى الخارج ، كما يتضح من البيان التالي :

السنة	١٩٤٥	١٩٥٥	١٩٦٥
	اكثر من	اكثر من	اكثر من
الاستثمارات مباشرة	٨	١٩	٤٩
وغير مباشرة	٥	٧	٢١

بملايين الدولارات

على ان ذلك لا يعني ان الامبريالية الاقتصادية هي بالضرورة امبريالية

وردت هذه الارقام في Pierre Jalée, l'impérialisme en 1970, Paris 1969 ونقلا عن المصادر المشار اليها فيه ــ ص ٧٨ ــ ٢٠٨ ، ٢٠٩ .

سياسية عسكرية . فلقد اشرنا فيما تقدم الى ان التوسع الاقتصادي قد يلجأ الى الاستراتيجية كما قد يلجأ الى الدبلوماسية ، بل وربما ثم التوسع الاقتصادي في الخارج دون ان يضاهيه قوة سياسية تتوازى مع حجمه وذلك بان يتحقق هذا التوسع استنادا الى اعتبارات تجارية او اقتصادية بحتة لا تقوم في وجهها عوائق سياسية خارجية .

ولعل في البيان التالي [1] ــ الخاص بانصبة (بالنسبة المئوية) بعض الدول في مجموعة صادرات العالم من المنتجات الصناعية ــ ما يؤيد هذا القول :

	عام ١٩١٣	عام ١٩٣٧	عام ١٩٦٧
الولايات المتحدة	١٣	١٩	٢١
المملكة المتحدة	٣٠	٢١	١٢
المانيا الاتحادية	٢٧	٢٢	٢٠
فرنسا	١٢	٦	٨
ايطاليا	٣	٣	٧
اليابـان	٢	٧	١٠

وجملة القول اذن ، في شأن الامبريالية الاقتصادية انها قد لا تلتقـى بالتوسع العسكري ، غير ان الغالب انه يصحبها .

الفكر الاقتصادي وظاهرة الحرب

واذ انتهينا من عرض عاجل لواقع العلاقة بين الظاهرة الاقتصاديـة

(١) ورد هذا البيان في P. Jalée المرجع السابق ص ٩٦

وظاهرة الحرب ، تتناول فيما يلي هذه العلاقة كما تتصورها المذاهب الاقتصادية المختلفة .

نستطيع ان نحصر الافكار الاقتصادية الحديثة والمعاصرة التي مست علاقة الظاهرة الاقتصادية بالظاهرة السياسية ،في تصور «التجاريين» وفكر « الليبراليين » ، واخيرا رأي الماركسيين .

« فالتجاريون » les mercantilistes كانوا يتصورون ارتباطا قويا بين الاقتصاد والسياسة ينطلق من العبارة الشهيرة التي تنحدر الينا عنهم : « المال عصب الحرب » l'argent est le nerf de la guerre ولقد كان التجاريون يقصدون بالمال هنا المعادن النفيسة ، فعندهم كانت قوة الدولة مرهونة بما يتحقق لها فعلا من هذه المعادن . وثمة وسيلتان — في تصور « التجاريين » — لتحقيق ذلك الهدف الحرب والتجارة ؛ فعلى الدولة ان تزيد من اسباب قوتها بالعمل على زيادة احتياطياتها من المعادن النفيسة بالتجارة او بالحرب ، ولا فارق بين هاتين الوسيلتين — عند هؤلاء — فكلاهما ينتمي الى نفس الطبيعة . فالتجارة ليست في حقيقتها الا عمل من اعمال الحرب .

ان التجارة هي الدافع الى الصراع الدائم بين الشعوب في حالتي الحرب والسلم على السواء ، ومن ثم فان التزام شعب ما بسلام من اجل ما يحققه من ازدهار لتجارته هو في ذاته محاربة لاعدائه .

ولعل ابلغ ما قيل في تصوير العلاقة بين التفوق التجاري والتفوق

السياسي — لدى « التجاريين » — ما ينحدر الينا عن كتاب القرن السابع عشر في هذا الصدد :

« ان يحكم المحيط يحكم تجارة العالم »

« وان من يحكم تجارة العالم يحكم ثروة العالم »

« وان من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته »

ومن ثم فان « ميزان القوى » مرهون « بميزان التجارة »

ان التجاريين كان يفكرون ويعملون في اطار من عالم ساكن Statique لان كمية المعادن النفيسة — وهي مصدر الثروة والقوة معا — ثابتة . فالشعوب في كفاح دائم فيما بينها من اجل الاستئثار بها ؛ ولهذا الكفاح وجهان : الحرب والتجارة .

وهكذا كانت الحرب — عند التجاريين — اداة من اداتي الكفاح من اجل الثروة وباعتبار ان الثروة هي المصدر الاوحد لقوة الدولة : ان من يسيطر على ثروة العالم يحكم العالم ذاته » ؛ اما ترجيح الحرب على التجارة او التجارة على الحرب من أجل المزيد من المعادن النفيسة فهذه مسألة تقديرية بحتة امرها متروك للامير وحده يفصل فيه على ضوء ظروف الواقع .

الليبراليون والماركسيون

والحق ان فكرا اقتصاديا ما من بعد التجاريين وحتى يومنا هذا لم يقدم تصويرا لعلاقة الاقتصاد بالسياسة يرقى الى وضوح تصوير هؤلاء

التجاريين وقوة منطقهم في هذا المجال . فالليبيراليون لم تشغلهم كثيرا مسألة علاقة الاقتصاد بالسياسة ومن ثم بالحرب ، او على الاقل لم يقيموا بينهما علاقة مباشرة في وضوح العلاقة التي اقامها التجاريون ؛ فعندهم لكل من التجارة والسياسة مجاله المتميز ، ان للحرب اسبابا قديمة وخالدة ترتد الى تطلعات الامراء والشعوب الى العظمة والجاه او الى التوسع الاقليمي ، وقد تاتي الحرب بدافع من الضغط السكاني ، وهكذا . غير ان علاقة الحرب بالتجارة لا تعدو ان تتمثل — عند الليبرلايين — في ان التجارة سلام طالما كانت حرة .

واما الماركسية — فبرغم ادعائها للعلمية البالغة — لم تقدم صورة مقنعة — بالتحليل العلمي الموضوعي او حتى بالمنطق الشكلي — لعلاقة مباشرة بين الاقتصاد ، والحرب بالذات ؛ اللهم الا مجموعة « تعاليم مذهبية » بحتة تدور حول تحميل « الرأسمالية » مسئولية الحروب وعلى اساس ان الحرب من مقدرات النظام الرأسمالي وانها لذلك زائلة بزواله .

الامبريالية L'impérialisme

من الامبريالية القديمة الى الامبريالية الحديثة
الامبريالية الاقتصادية والامبريالية الايديولوجية

تعنى « الامبريالية » في مفهومها العام : السلوك السياسي — بوجهيه الدبلوماسي الاستراتيجي — الذي تسعى به وحدة سياسية معينة الى اخضاع شعوب اجنبية لسلطانها ، وبصرف النظر عن الاهداف النهائية لهذا الاخضاع السياسي . واستنادا الى ذلك توصف دولة ما بانها « امبريالية » حين تمارس سياسة خارجية قوامها بسط نفوذها الى ما وراء حدودها ، ايا كانت الوسائل والاهداف .

والحق أن « الامبريالية » في معناها هذا قديمة قدم ظاهرة توزيع البشر بين وحدات سياسية بذاتيات متميزة ،ظلت تتابع مسيرتها عبر تاريخ علاقات هذه الوحدات حتى عصرنا هذا محتفظة بمفهومها السياسي العام المتقدم . وكل ما في الامر انها راحت تتشكل في صور مختلفة على مقتضى ظروف الواقع في كل عصر ؛ ودون المساس بجوهرها . انها الصور التاريخية للامبريالية والتي من ثناياها تتميز الامبرياليات المعاصرة عن الامبريالية في صورها القديمة .

الصور التاريخية للامبريالية

لقد عرف تاريخ علاقات ما بين الوحدات السياسية صورا تاريخية للامبريالية تميزت فيما بينها بدوافعها أو بوسائلها او بهما معا . فحتى اوائل العصور الحديثة ، او ان شئنا حتى اوائل العصر الاوروبي ؛ كانت الامبريالية تتمثل في السعي الى بناء امبراطوريات empires عن طريق الغزو ، او ضم الاقاليم ، او وضع الاخرين تحت امرة المنتصر ، وغيرها ؛ مما يؤدي في النهاية الى التأكيد لعظمة الوحدة السياسية الامبريالية او لعزة الامبراطور ،وذلك بصرف النظر عن النتائج المقصودة او غير المقصودة لعمليات الغزو او الفتح من حيث الكسب المادي او أو المذهبي : كأن يتحقق للفاتحين بفتوحهم موارد مادية سعوا اليها بالفتح ؛ او جاءت جانبية مع هدف اسمى حال الفتوح الاسلامية . وبهذه الصورة التاريخية للامبريالية ترتبط الامبراطوريات القديمة والوسيطة كالامبراطورية الرومانية ، والامبراطورية الاسلامية ، والامبراطورية العثمانية فهذه تنتمي الى طراز الامبراطوريات القديمة والوسيطة وان جاءت لاحقة .

وفي اوائل العصر الاوربي ، ارتبط التوسع الامبريالي بظاهرة جديدة هي التجارة من اجل الثروة وباعتبارها السبب الاوحد للقوة السياسية على نحو ما فصلناه انفا عند الكلام عن الامبريالية الاقتصادية ، وبمناسبة الكلام عن نظرة « التجاريين » للحرب ، فارساء الامبراطورية البريطانية الاستعمارية ــ مثلا ــ كان من عمل التجار أصلا ، واما انشاء القواعد العسكرية ، أو تدخل الاسطول الحربي ، او غيرها من اعمال السيادة ، فلم تكن لتستهدف في البداية الا مجرد تامين المواصلات للامبراطورية التجارية. وهكذا انطلقت الامبريالية الحديثة من التجارة ، حتى اذا ما كانت الثورة الصناعية بما افضت اليه من مشكلة فائض الانتاج ثم مشكلة فائض رؤوس الاموال ، راحت الامبريالية تعمل « بالتوسع الاستعماري » على الاستجابة الى حاجة الصناعة المتفجرة من الاسواق وكذلك الى حاجتها من المواد الاولية فارتبطت الامبريالية الاستعمارية في القرن التاسع عشر بمقتضيات الصناعة الجديدة ، وظهرت بذلك على الامبريالية القديمة ، كما تميزت عن الامبريالية التجارية نتيجة لاختلاف السياق الاقتصادي . لقد كان السياق الاقتصادي الذي عملت فيه الامبريالية التجارية ، هو التجارة والتجار، بينما كان سياق الامبريالية الصناعية الصناعة والصناع ، وكلاهما سياق اقتصادي .

الامبريالية المالية

ولقد استدعت المشكلة الثانية ــ مشكلة فائض رؤوس الاموال ــ صورة اخرى للامبريالية الاقتصادية هي الامبريالية المالية أي الامبريالية التي تعمل لرأس المال الفائض او تعمل به ، فهي تتوسع بسلاح المال الهادىء كبديل للعنف المسلح او لحسابه ولو اقتضى الامر الالتجاء الى العنف .

انها اذن الامبريالية ـ المالية بوسائلها او باهدافها او بهما معا .

ولقد راحت الامبريالية الاستعمارية في صورتها الصناعية تنقضي بانقضاء عصر الاستعمار الامبريالي وسقوط الامبراطوريات الاستعمارية بحركات التحرر التي تلاحقت بعد الحرب العالمية الثانية ، بينما لا تزال الامبريالية المالية تجدد في اساليبها لكي تخلف الاستعمار القديم . وهي لذلك جديرة بان نعرض لها بشيء من التفصيل فيما يلي :

في عام ١٨٤٠ اشار الاقتصادي الانجليزي Merivale الى دور تراكم رؤوس الاموال الفائضة في التوسع الاستعماري فقال بأن تراكم رؤوس الاموال الفائضة لا بد وان يؤدي الى البحث عن مجالات للاستثمار في الخارج بما يقتضيه ذلك من السعي الى مزيد من التوسع في الاستعمار. وفي عام ١٩٠٠ كتب الجغرافي الانجليزي « هالفورد ماكيندر » عن علاقة الامبريالية بتصدير رؤوس الاموال ، فقال اننا ككبار مقرضين مضطرون الى توسيع رقعتنا الامبراطورية . وفي سنة ١٩٠٢ تناول الاقتصادي A. Hobsom هذه العلاقة فنبه الى ان البحث عن اسواق جديدة لتصدير المنتجات الصناعية ولرؤوس الاموال هو نقطة الانطلاق الى الامبريالية ، ذلك بانه لا بد لرؤوس الاموال غير المستثمرة في دولتها من مناطق جديدة تستثمر فيها ، الامر الذي يحرك القوى الرأسمالية ذات المصلحة المباشرة في هذا الاستثمار نحو الضغط على الدولة لدفعها الى التوسع الاستعماري لتهيئة مجالات جديدة ، وهكذا فان العلاقة مباشرة بين الامبريالية الاستعمارية وبين حركة تصدير رؤوس الاموال .

وهكذا كانت العلاقة بين الامبريالية الاستعمارية وبين حاجة « رؤوس الاموال » الى مناطق استثمار جديدة ، تبدو لهؤلاء الكتاب

وكانها علاقة سببية ، فالتوسع الاستعماري ليس عندهم سوى مجرد اثر لضغط القوى الرأسمالية على سلطات الدولة .

ولقد بلغت فكرة الربط بين الامبريالية الاستعمارية والرأسمالية قمتها في كتابات لينين عام ١٩١٧ . ذلك بانه قد راح يقنع ــ انطلاقا من الافكار المتقدمة ــ بان الامبريالية هي اثر مباشر للمرحلة الاحتكارية للرأسمالية ، ولمزيد من التأكيد للعلاقة بين الرأسمالية والامبريالية ، كان لينين يقنع في كتاباته ان الامبريالية الرأسمالية قد تكون سافرة فتحقق اهدافها بضم البلاد المتخلفة (المستعمرة) ضما نهائيا ، وانما قد تكتفي ببسط نفوذها عليها في شكل « مناطق نفوذ » فتجعل منها بلادا « شبه مستعمرة »

ولنتساءل الآن عن مدى الحقيقة في هذا التصوير للعلاقة بين الرأسمالية وهي تتخذ شكل حركة تصدير رؤوس الاموال وبين السلوك الامبريالي .

ان في التاريخ الحديث والمعاصر ما يشير الى اهمية هذه العلاقة ، من ذلك :

أن تصدير رؤوس الاموال كثيرا ما هيأ لتوسعات استعمارية فعلا كلما كانت الدول المقترضة عاجزة عن الدفاع عن استقلالها وكان التدخل العسكري من جانب الدول المقرضة لا يهدد رؤوس اموالها المستثمرة في تلك الدول . وذلك حال ما حدث في الفترة ما بين ١٨٧١ و ١٩١٤ بالنسبة لكل من مصر وتونس ومراكش ، فلقد هيأت هيأت القروض الاجنبية لتدخل اوروبي امبريالي في شؤونها . وحال ما حدث ايضا في نفس الفترة

بالنسبة لدول امريكا الوسطى على اثر استعانتها برؤوس الاموال الخاصة من الولايات المتحدة ، ففي ٦ ديسمبر عام ١٩٠٤ اكد الرئيس تيودور روزفلت ان سلامة رؤوس اموال مواطني الولايات المتحدة المستثمرة في تلك الدول مرهونة باستقرار النظام فيها ، الامر الذي يخول الولايات المتحدة سلطة « بوليس دولي » ولهذا الغرض وبما تقتضيه هذه السياسة من اساليب بما في ذلك التدخل العسكري .

وهكذا يكون « الدولار » قد عبّد الطريق للتوسع الامبريالي الامريكي وبصرف النظر عما اذا كانت نية التوسع قد سبقت اعمال تصدير رؤوس الاموال أم لا .

هذا وليس بخاف مدى ما تستهدفه الكتلة الغربية بتصديرها لرؤوس الاموال الى الدول المتخلفة : منذ عام ١٩٤٥ . ان الولايات المتحدة الامريكية حريصة على ان تقنع دول العالم الثالث المتخلفة بانها تصدر اليها رؤوس الاموال لا من اجل نفع يتحقق لها وانما من قبيل السخاء أو التعاون، بينما الحقيقة تنحصر في سعيها بذلك الى رفع مستوى معيشة شعوب هذه الدول لعلها تهدىء بذلك من سرعة انتشار الشيوعية ، ومن ثم بهدف اخير هو الحد من المد السوفييتي في بلاد العالم المتخلف المستقل حديثا . انه اذن تصدير رؤوس الاموال في خدمة « توازن القوى » بين العملاقين (الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية) ، أو ان شئنا : انها السياسة الاستثمارية في خدمة ميزان القوى .

وهكذا تبدو الاوضاع المالية ــ في الامثلة المتقدمة ــ وكأنها المحرك للتوسع الامبريالي تارة ، وكأنها مجرد اداة السياسة التوسعية تارة اخرى .

فاذا ما اضفنا الى هذا أن استثمار رؤوس الاموال في الخارج لا يهيء للامبريالية الا حين تكون الدول المستوردة عاجزة عن حماية استقلالها في مواجهة الدول المقرضة ، لعز القول بان ثمة علاقة ثابتة جديرة بان ترقى الى مستوى الفرض العلمي العام في هذا المجال .

على ان شيئا يتعين اقراره بصدد هذه العلاقة . هو انها قد ارتبطت بواقع تاريخي معين في الشطر الاخير من القرن الماضي ، فلقد كانت مقتضيات فائض الانتاج الصناعي وتراكم رؤوس الاموال من غير استثمار من بين الاسباب الدافعة لرجال الحكم في الدول الغربية الرأسمالية الى ممارسة السياسات الاستعمارية ان لم تكن هي المحرك الاوحد في كثير من الاحيان .

ففي اواخر القرن الماضي ، عرفت السياسات الامبريالية في القارة الاوروبية اتجاهين التقيا على النزعة التوسعية ولكنهما اختلفا في ترتيب الاولوية بين التوسع « القاري » والتوسع « الاستعماري » . وفي سياق حجج الساسة الذين يعطون الاولوية للتوسع الاستعماري على التوسع في القارة الاوروبية ، برزت الدوافع الاقتصادية والمالية بصورة تؤكد بانها كانت تمثل بالفعل واقعا تاريخيا في حركات التوسع مبريالي . لقد كان رجل الدولة الفرنسي Jules Ferry ينادي بضرورة الالتجاء الى التوسع الاستعماري وبالدرجة الاولى ، بينما كان « بسمارك » يرى في التوسع الاستعماري خارج القارة الاوروبية عملا ياتي في الاهمية بعد التمكين لدولته في القارة . بل وباعتباره مجرد وسيلة لذلك التمكين .

وفي افكار رجل الدولة الفرنسي Jules Ferry التي كان يرددها تاييدا لسياسته الاستعمارية ــ في خطبه ومذكراته وتقاريره الرسمية ما

يقطع بان الدوافع الاقتصادية والمالية الى التوسع الاستعماري كانت واقعا تاريخيا لا سبيل الى انكاره . لقد قال Ferry في ٢٨ يوليو ١٨٨٥ « ان سياسة التوسع الاستعماري هي نظام سياسي واقتصادي معا » . ولقد كان Ferry شديد الحرص دائما على ابراز الدوافع الرأسمالية الى الاستعمار وخاصة مشكلة الفائض في المنتجات الصناعية وفي رؤوس الاموال، حتى انتهى به الامر الى عبارته الشهيرة « حيث تقوم السيطرة السياسية تتحقق السيطرة الاقتصادية » ، وبهذه العبارة يقطع رجل الدولة الفرنسي بأن التوسع الاستعماري يسعى الى الامبريالية السياسية في خدمة الامبريالية الرأسمالية .

غير أن عبارة Ferry هذه ــ ورغم وضوحها ــ لا تعنى بحال صيغة لفرض علمي عام ؛ فهي لا تعدو ان تكون مجرد صيغة من صيغ « العمل السياسي » اقتضتها ظروف الواقع في عصره ،انها الصياغة النهائية لفكرة السياسي في مجال « فن السياسة » أي في مجال الاختيار بين اساليب للعمل من اجل هدف محدد مقدما هو قوة دولته ، الاختيار بين التوسع في القارة الاوروبية او في العالم الجديد ، فاختار الثاني ، وفن السياسة باساليبه وصيغة كلها بعيد تماما عن فكرة الحتميات العلمية بشتى صورها .

أثمة امبريالية ايديولوجية ؟

واذا كانت « الامبريالية » تعني كما قدمنا ــ مجرد النزعة التوسعية فيما وراء حدود الدولة من أجل التسلط على الاخرين ، فهل يصح القول بأن ثمة « امبريالية ايديولوجية » في حالة ما اذا كانت النزعة التوسعية

نطلق من التعصب لايديولوجيات معينة ومن أجل بسطها فيما وراء حدود أصحابها ؟

لا أظن أن ثمة تحرجا علميا في القول بذلك ، اذا ما ثبت أن للتوسع الايديولوجي ارتباطا أكيدا بالقوة السياسية للدولة في المجال الدولي . ان « السياسة الخارجية » وحدة واحدة ، تعمل بوجهين متكاملين هما الدبلوماسية والاستراتيجية ، والدبلوماسية تعنى فن اقناع الاخرين بتنفيذ ارادتنا دون الالتجاء الى العنف ، وتعنى الاستراتيجية فن اكراه الاخرين على تنفيذ ارادتنا فلو أننا تصورنا أن دولة ما رأت ــ في فترة ما ــ أن السعي الى تحقيق قوتها السياسية في المجال الدولي مرهون بربط أكبر عدد مستطاع من الشعوب الاخرى بفكرها المذهبي ، اما بقصد ضمها اليها في حرب تبدو « مقدسة » من أجل الدفاع عن هذا الفكر ، واما بقصد ضمان حيادها ــ على الاقل ــ في حالة نشوب الحرب المقدسة مع القوى المعادية لها في الفكر . أفلا يوحي هذا بان السعي الى التوسع الايديولوجي ــ وحتى بالعمل الدبلوماسي الصرف ــ هو سعي الى تحقيق تفوق في القوة السياسية في المجال الدولي أو الى تحقيق « توازن في القوى » ؛ ومن ثم فهو في النهاية توسع امبريالي بصورة تاريخية جديدة أقتضتها اوضاع ما بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث راح كل من العملاقين العالميين ــ الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ــ يسعى الى تجميع اكبر قدر من الشعوب حول افكاره ، بقصد تحقيق « امبراطورية ضميرية » ترتبط شعوبها فيما بينها وبالدولة المبشرة « بوحدة الضمير المذهبي » كبديل « لوحدة الضمير القومي » السابقة عليها ، ثم أليس في مقومات واقع الانقسام الراهن للعالم الى كتلتين : الغربية والشرقية

ما يوحي بذلك أيضا ؟ أليس واقع كل من هاتين الكتلتين يتمثل فعلا في وحدة ايديولوجية هي وحدة الفكر الحر عند الغربيين ، وهي وحدة الفكر الماركسي عند السوفيت ، ثم في حلف عسكري قام في خدمة الوحدة الايديولوجية هو حلف « وارسو » لدى الكتلة الشرقية ، وهو حلف « الاطلنطي » لدى الكتلة الغربية ، ولكي يؤكد كل من الحلفين ــ بالاستراتيجية ــ لوحدته الايديولوجية في مواجهة الوحدة الاخرى ، ثم يأتي عنصر ثالث من مقومات هذا التكتل الجديد ليتلازم مع العنصرين السابقين ، ليؤيد وجهة النظر القائلة بأن ثمة صورة تاريخية جديدة للامبريالية هي الامبريالية الايديولوجية ، انه عنصر امتلاك الاسلحة النووية المدمرة لدى كل من الكتلتين او على الادق لدى كل من العملاقين الامر الذي تحقق به توازن في القوى بين القوتين ، ومن ثم لحساب الايديولوجيتين .

لقد اوحى ذلك كله الى كثير من الباحثين بالقول بأن امبريالية العصر فيما بعد الحرب العالمية الثانية هي امبريالية ايديولوجية . ويؤيدون ذلك بان الايديولوجية السوفيتية هي بطبيعتها ايديولوجية « غازية » في المجال الدولي ، انها ايديولوجية « عالمية » تبشر بحضارة جديدة على انقاض الرأسمالية القائمة في وجهها ، بل ان قادة السوفيت أنفسهم حتى في صدر دولتهم وحين كانوا لا يزالون بعيدين ــ استراتيجيا ــ عن ان يتوازنوا بقوى الغرب الرأسمالي ، لم يترددوا في الافصاح عن ذلك ، فلقد كانوا يرددون دائما بصدد علاقاتهم بالعالم الغربي ، أن حربا طاحنة لا بد وان تقع بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي لكي تنتهي ــ حتما ــ بانتصار الشيوعية .

ويقول الذين من هذا الرأي [1] أن الامبريالية الايديولوجية التي اوحى بها قادة السوفيت ثم مارسوها بالفعل بعد الحرب العالمية الثانية هي ايديولوجية معدية ، فلقد استدعت ـ لمواجهتها ـ نزعة مشابهة لدى الولايات المتحدة ،فسعت هي بدورها الى توسع ايديولوجي رأسمالي شعاره وحدة « حضارة العالم الحر » ، ولكي تسعى به الى هدف نهائي هو تحقيق « توازن القوى » بينها وبين العملاق الجديد . بتحديد مناطق نفوذه الفكري ، ومن هنا كانت « الامبراطوريتان الايديولوجيتان » المعاصرتان .

ويرد بعض المفكرين هذه الصورة التاريخية للامبريالية الى ما راحت تتسم به نظم الحكم في عصرنا من طابع مذهبي يرسم لها سياساتها في الداخل والخارج . ومن ثم ما يصح ان يسمى « بالايديوكراسية Ideocratie » . ان كل من « الايديوكراسيتين » الكبيرتين في عصرنا قد راحت ـ بحكم طبيعتها ـ تسخر كل مواردها وطاقاتها من اجل حرب ايديولوجية ومن ثم مقدسة . تسود بها مذهبها ، الذي فيه بقاؤها ، ان كل دولة ايديوكراسية ذات وزن كبير بين القوى الدولية وايا كان نظامها الاقتصادي هي ـ عند هؤلاء المفكرين ـ امبريالية بالضرورة ، وخاصة اذا ما لجأت ـ في بسط افكارها ـ الى الاستراتيجية [1] .

الاستعمار الجديد

وفي أيامنا ينتشر الكلام عن صورة جديدة للاستعمار ـ ومن ثم للامبريالية ، وهي تتمثل ـ عند الذين يعنون بها من الباحثين ـ في تحرك

(١) المرجع السابق ص ١٣١ M. Merle
(١)في هذا المعنى المرجع السابق ص ٢٨١ R. Aron

القوى الاستعمارية القديمة ـ بعد ان فقدت سيطرتها على البلاد المستعمرة اثر استقلالها ـ نحو تعويض بعض ما فقدته باساليب جديدة تخدر بها ضحاياها . انه استعمار ولكن الجديد فيه هو اساليبه ، انه ـ على حد تعبير احد المعنيين بتحليل هذه الظاهرة الجديدة ـ كفاح مؤخرة قوى الاستعمار القديمة . من أجل الابقاء على مكاسبهم الاستعمارية ، وكفاح مؤخرات القوى هو دائما اكثر مرارة واشد ضراوة [2] ان التباين بين الاستعمار في صورته القديمة وصورته الجديدة ينحصر عند الملاحظين في تباين الاساليب فالمستعمرون القدامى راحوا يلجأون الى اساليب فيها من الرقة وقوة الاقناع ما يبعد عنها ظنون التوسع الاستعماري ولكنها أكثر فاعلية ـ في ضوء الواقع الجديد ـ الذي لم يعد يحتمل اساليب العنف الاستعمارية القديمة ، ذلك بينما الاهداف واحدة : انها بالنسبة لصورة الاستعمار الجديد تتمثل اما في الاستمرار في اخضاع الشعوب التي تحررت من الاستعمار في صورته القديمة لنفوذ المستعمر القديم تحقيقا لنفس الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، واما ببسط نفوذ مستعمر جديد الى مناطق لم يسبق له استعمارها . لقد اقتنع المستعمرون القدامى في الحقبة الاخيرة ان واقع العصر لم يعد يطيق « التكشير عن الانياب » وانما لا بد من ابتسامات وملاطفات تصفق لها الفريسة الجديدة فتتحقق الاهداف اللااخلاقية باساليب أخلاقية ميكياقيلية ؛ ان الاستعمار الجديد هو وحش رهيب يخدر فريسته بموسيقى هادئة ، ان اساليبه تدور لدى ـ اغلب الملاحظين ـ حول التقدم الى الشعوب المتحررة حديثا من الاستعمار بالقروض المالية لكي تستعين بها على مواجهة اعبائها القومية

(٢) Guy de Bosschere, Perspectives de la decolonisation, Paris, 1969 ص ٥١

الجديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية . أو بالمعونات الفنية اللازمة لانمائها ، وغير ذلك مما يبدو للدول المستقلة حديثا عملا وديا بينما هو في ضمير المستعمرين انغام الموسيقى المخدرة .

هذا ولا يزال تفسير صورة « الاستعمار الجديد » هذه موضع خلاف عميق بين الملاحظين والباحثين ، بل ان الاخطر من ذلك انالخلافات العقائدية راحت تتسرب الى هذا التفسير . فيدخلون السلوك السوفيتي الودي ازاء دول العالم الثالث ضمن هذه الظاهرة او ينزهونه عنها على مقتضى الاتجاهات الايديولوجية للملاحظين . الامر الذي يشكك في موضوعية الكتابات التي تنتشر في ايامنا عن هذه الصورة .

الفصل الثاني

في

العوامل الاجتماعية

الوحدة الوطنية :

الالتئام او التكامل داخل الوحدة السياسية كعامل من عوامل قوة الدولة في المجال الدولي ــ الشعور القوميوصداه في السياسات الخارجية للدول .

القيادات السياسية :

دور القيادات السياسية في تحريك الواقع الاجتماعي نحو سياسات خارجية معينة .

الوحدة الوطنية

ونقصد « بالوحدة الوطنية » هنا تكامل الجماعة المشكلة للدولة تكاملا يسقط عنها اسباب التصادم المفضي الى الضعف ، وحين يتصل الامر « بالتكامل » في أي مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، يتقلص دور العلم التفسيري لكي يفسح المجال للتنظيم المثالي في ضوء قيم معينة ولكي ترتبط الدراسة هنا بالعلم الموضوعي قدر المستطاع سنعرض لامثل ما انتهى اليه الواقع من صور للتكامل البشري داخل الوحدة السياسية ، والتي تتمثل في التكامل القومي في صورة « الدولة القومية » التي راحت تسود التنظيم السياسي للمجتمعات الانسانية منذ القرن التاسع عشر في اوروبا ، وباعتبارها اقدر الصور لاكثر التنظيمات السياسية استجابة الى قيمة انسانية اجتماعية مضمونها ألا يكره شعب على الحياة مع غيره في ظل وحدة سياسية واحدة ، وألا يتفتت شعب له وحدته الذاتية بما له من خصائص ينفرد بها فيوزع جبرا عنه بين وحدات سياسية متعددة ، ومن ثم لا « تفتيت ولا تجميع » بالاكراه . وانما الامثل هو ان يتحقق في مجال التنظيم السياسي للمجتمعات « الالتقاء الكامل بين الوحدة الطبيعية وبين الوحدة السياسية » في معنى ان تتوج كل وحدة طبيعية كاملة بوحدة سياسية واحدة ، فلا يفتت الشعب الالماني — رغم ارتباطه بوحدة الجنس واللغة — بين عديد من وحدات سياسية

لحساب الامراء وعلى مقتضى مبدأ الشرعية القديم (حق العروش في تقرير مصائر الشعوب) ، وهكذا بالنسبة للشعب الايطالي .

انها فكرة « القومية » وما انتهت اليه من مبدأ للعمل هو مبدأ القوميات في القرن التاسع عشر في اوروبا ، انه المبدأ الذي ان طبق انتهى الى وحدات سياسية (دول) على أمثل صوره للتنظيم في الداخل بفضل قيامها على وحدة قومية كاملة ومن ثم على التقاء على المستوى القلبي بين القوميين بما يؤدي اليه من تفان عام في التضحية من أجل الكل ، ومن ثم من أجل الدولة ذلك بأن الدولة القومية لم تعد مجرد دولة الامن التقليدية القديمة وانما هي دولة الاماني والآمال القومية ، انها دولة التراث القومي انها روح الامة .

ان هذه الصورة المثلى للتنظيم السياسي أو ان شئنا للتكامل البشري داخل الوحدة السياسية ، بدت لدى الداعين اليها في القرن التاسع عشر ارقى صور الحبك السياسي في الداخل واقدرها على تحقيق قوة الوحدة السياسية في الخارج . « فبالدولة القومية » تتخلص الوحدات السياسية من عوامل التناقض التي كانت تتسم بها شعوب اصحاب العروش القديمة ، فتتأكد الوحدة الوطنية في الداخل ولكي تنطلق الدولة القومية من هذه الوحدة الداخلية نحو سياسة القوة في الخارج ، وهذا ما كان فعلا حين تحققت الوحدات القومية في القرن التاسع عشر في اوروبا ، فلقد راحت تنطلق من تكاملها القومي الى سياسة القوة في المجال الدولي .

الدولة القومية والسلوك الخارجي

تلك هي الدولة القومية أو ان شئنا تلك هي الامم وقد راحت تتشخص في وحدات سياسية ، باعتبار أن هذا التشخيص يمثل غاية

المنتهى في التنظيم السياسي للوحدة الطبيعية . فماذا كان صدى هذه الصورة الجديدة في مجال العلاقات الدولية ؟

لقد كان من المتوقع منطقيا أن يكون لصورة هذا التكامل السياسي القومي أثر اجابي في التخلص من النزعات العدوانية للدول الملكيةالقديمة أو في الحد من التوترات الدولية على الاقل ، ذلك بأنه كان من المتعين منطقيا على كل أمة تحققت لها وحدتها السياسية أن تحترم ذاتية واستقلال ما عداها من الدول القومية فيتحة قىالمجتمع الدولي الهادىء تبعا لقيامه على وحدات قومية هادئة .

غير أن الواقع الجديد قد أدى ــ بالفعل ــ الى نقيض المتوقع له بالمنطق ، فلقد تخلف عن تحقق التطلعات القومية نحو الوحدة احساس ــ لدى شعوب الدول القومية الجديدة ــ بالعظمة فادعاء بالسمو فنزعات قوية نحو التوسع ، فظل المجتمع الدولي بعيدا عن الهدوء الذي كان مرتقبا ، بل ان « العزة القومية » الجديدة راحت تزيد من توتراتهالقديمة كما راحت تعمق في مفهوم الحرب ، فلقد كانت الحرب فيما مضى حرب العروش فيما بينها فاذا بها تصبح حرب الامم ، ذلك انها لم تعد اداة انعروش الى تحقيق اطماعها وانما اداة الامم في تحقيق عزتها . ولقد بلغت حروب العزة القومية الجديدة في قرن القوميات (القرن التاسع عشر) واوائل القرن العشرين مبلغا من العنف والعموم حتى انتهت الى الحرب العالمية الاولى فالحرب العالمية الثانية ، ومن ثم الى انهاء العصر الاوروبي وذلك ــ بتسليم العالم لنسق القوى الثنائي الحالي ذي الطابع الايديوكراسي ، لقد انتهت حروب العزة القومية التي استدعتها العزة الالمانية (النازية) والعزة الايطالية (الفاشية) الى عكس ما كانت تنشده فلقد اجهزت على اطرافها جميعا ، ولكي يحل محل طراز «الدولة القومية»

طراز جديد هو طراز « الدولة الايديوكراسية » ، أو ان شيئا لكي تحل محل « دول التراث القومي » المتصارعة في مجال القوى الدولية القوتان الكبيرتان الرأسمالية والشيوعية . وعلى حد تعبير الاستاذ الفرنسي R. Aron : ان اي نظام دبلوماسي ينتهي بافناء ذاته حين تتزايد ما يثيره من منازعات مكلفة (١) .

وجملة القول ان احساس الدول القومية الجديدة بالعزة استدعى فيها الاحساس بالسمو الذي استدعى فيها بدوره النزعة التوسعية . فكانت الحروب العالمية (الاولى والثانية) ، الامر الذي يؤيد أن «الحرب» ظاهرة اجتماعية ثابتة ، لا تملك لها الصور التاريخية للوحدة السياسية شيئا ، لقد كانت فيما مضى حرب العروش ، والاباطرة ، في ظل الوحدات السياسية الامبراطورية والملكية ثم اصبحت مع صورة الوحدة السياسية القومية حرب الامم . وهي الان حرب القوى الايديوكراسية . لقد ثبت بالتجربة ان ما بدأ في القرن التاسع عشر وكأنه أكمل صور التنظيم السياسي للمجتمعات في داخلها لا يقل في نزعاته العدوانية عن الوحدات السياسية الاوتوقراطية السابقة عليه : ان لم يجاوزها .

وفي هذا الصدد يلاحظ الاستاذ الفرنسي P. Renouvin أن « القومية » (قومية القرن التاسع عشر الاوروبي) كانت في أغلب الاحيان توسعية ، وكانت توسعيتها بوجهين : امبريالية استعمارية فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩١٤ ، بدوافع متباينة ، اقتصادية ، استراتيجية ، وغيرها . ولقد برزت الاعتبارات القومية بين هذه الدوافع ، فكثيرا ما كان يلوح كسند

(١) Paix et Guerre, p. 298

للتوسع الاستعماري بمقتضيات العزة القومية . وبما يقتضيه نمو الدولة القومية من توسع وخاصة عند الساسة والمفكرين الالمان ، ثم امبريالية قارية أي توسع في القارة الاوربية باعتباره حقا طبيعيا للقوى القومية الجديدة . حق الكائن الجديد في النمو وما يقتضيه هذا من توسع اقليمي (٢) . ولقد سبق لنا ان رأينا كيف ان النزعة التوسعية الالمانية كانت قارية بالدرجة الاولى بينما كانت النزعة الفرنسية استعمارية في المقام الاول .

هل للطباع القومية اثر في السلوك الخارجي للدولة ؟

هذا والكلام عن الابعاد الدبلوماسية للصورة التاريخية للوحدة السياسية القومية يجرنا الى التساؤل عن أثر الطباع القومية في السلوك الخارجي للدولة القومية الجديدة . ان الدولة القومية تعنى تجميع القوميين ، اي تجمع المتجانسين بالضمير أو بالفكر أو بالجنس أو بهما جميعا ، في وحدة سياسية واحدة هي دولة « التراث القومي » باهدافها . أفلا يوحي هذا بعلاقة ما بين طباع هؤلاء القوميين وبين سلوك دولتهم القومية في الخارج ؟ أو ان شئنا ، أثمة صدى للطباع القومية في التصور الرسمي للعالم الخارجي ومن ثم في السياسة الخارجية للدولة على وضع يهيء للقول بان ثمة سياسات خارجية ثابتة تبعا لثبات تلك الطباع ؟ وذلك في حالة ما اذا سلمنا بأن للامم طباعا ثابتة .

ان كيفية تحديد طباع الامم هي في ذاتها مسألة خلافية ، هل هي من

(٢) راجع تفصيل ملاحظات Renouvin في هذا المقام في المرجع السابق ، ص ٢١١ ــ ٢٢٦ Renouvin — Duroselle

شأن علم النفس الاجتماعي بمناهجه ؟ أم هي من شأن « الاتربولوجي Anthropologie » بمناهجه ؟ أم هي من شأن الملاحظة الشخصية لاتجاهات الافراد والجماعات ولسلوكهم ؟ وهل دراسة هذه الطباع ، أيا كان منهجها تستطيع ان تتخلص من الاحكام الذاتية أو على الاقل المسبقة ؟ أهل من شك في أن الذي يصدر احكاما على طباع الامم التي لا ينتمي اليها ، — ومهما حرص على الموضوعية — معرض للتأثر بطباع قومه التي يبدأ منها — بداهة — حين ينظر في طباع الاخرين ، وهكذا ؟ الا تشكك هذه الاعتبارات في نتائج الدراسات التي تجري في هذا المجال؟ ومع ذلك فثمة خصائص يكاد يجمع عليها الباحثون والملاحظون بالنسبة لكثير من الشعوب ، منها ما يصح أن يمس مجال السياسة ، كأن يقال عن الفرنسيين أنهم يتسمون بالنزعة الفردية ، وبروح الاستقلال التي لا تسعى راضية الى الامتثال للنظام الجماعي ، الى جانب الميل الى السكون والارتباط بالمكان ، فالفرنسي ليس مهاجرا بميوله . وذلك رغم « حركية» الروح والفكر التي يتمتع بها الفرنسيون . وكأن يقال عن الانجليزي أنه بطيء الانفعال العقلي وأنه ميال الى الاحتكام في تصرفاته الى التجربة ، وهو لذلك محافظ . ومن ذلك أنه يقال عن الالماني أنه متزوق — بطبعه — للنظام الاجتماعي ولتدرجه وللايمان بالزعامات وللخضوع للسلطة ، وهكذا .

والحق أن في تباين طباع الامم على هذا النحو ما يغري على تلمس التوافق بين هذا التباين وبين التباين في السلوك الخارجي « للدول القومية » ، ومن ثم على القول بأن ثمة استمرارا في ذلك السلوك بقدر ما في الطباع القومية من استمرار .

وهنا يتعين البدء أولا باستبعاد فرض الاستمرار في الخصائص

الطباعية للامم ، ذلك بأنه ليس من شك في أن هذه الخصائص ليست بيولوجية حتى يتسنى الكلام عن استمرارها باستمرار الجنس . اذ طباع الامم فيها جانب نفساني والجانب النفساني ليس بيولوجيا بحتا فللبيئة الطبيعية وللتجربة مجال كبير في تشكيله ، وفي هذه الطباع أيضا جانب ثقافي حضاري لا ينكر ، ان طباع عرب مصر اليوم — مثلا — ليست هي نفس طباع عرب مصر في عهد الفاطميين ، وايطاليو العصر الوسيط ليسو هم ايطاليو عصر موسوليني ، كما أن اتراك اليوم ليسو هم اتراك عهد سليم الاول .

ويبقى اذن التساؤل عما اذا كان ثمة توافق بين الطباع القومية في عصر ما وبين السياسة الخارجية للدولة القومية في نفس العصر ؟ وبمعنى اخر هل نستطيع التوقع في مجال السلوك الخارجي لدولة قومية ما استنادا الى طباع شعبها القومي ؟

لا أظن أن احدا يشك في أن القرارات التي تصدر في مجال السياسة الخارجية للدول ومن ثم البرنامج الخارجي لها دائما تصدر متأثرة بظروف واقع جغرافي وتاريخي ، واقتصادي ، وثقافي ، وفي ضوء حساب القوى الخارجية والقوة الفعلية للدولة ، الامر الذي يجعل من اتخاذ هذه القرارات عملا غاية في التعقيد ، ومن ثم بعيدا تماما عن ان ياتي كأثر مباشر للطباع القومية ، ويؤيد ذلك أيضا ان السياسات الخارجية للدول — كبرامج وقرارات — هي من عمل رجال الدولة ، وربما ، بل وفي كثير من الاحيان من عمل رجل واحد قائد أو زعيم قد تتأثر سياسته الخارجية بطباعه الشخصية كأن يكون معقدا أو مصابا بجنون العظمة فيسعى بدولته الى التوسع الامبريالي بمبررات قومية في ظاهرها وان كانت حقيقتها في اشباع تطلعاته الذاتية ، فيحمل بذلك تبعة تلك السياسة لطباع قومه

وسرعان ما تتشكل لدى العالم الخارجي صورة لهذه الطباع كثيرا ما تظل رکيزة لاحكام مسبقة على تصرفات تلك الدولة فيما بعد . بينما الحقيقة بعيدة تماما عن ذلك .

ان تصور « الالمان » اليوم للعالم الخارجي في المانيا الشرقيةمناقض لتصور « الالمان » في المانيا الغربية لنفس العالم الخارجي ، والنظرتان متناقضتان في نفس الوقت مع سياسة دولة « الالمان » في عهد هتلر . انه الشعب الالماني ذاته . هو الذي يقال عنه أنه كان يسعى « بطبعه » الى الامبريالية في ظل النازية ، وأنه هو بعينه الذي يقال عنه اليوم أنه يسعى الى السلام العالمي الاشتراكي الماركسي في ظل السيطرة السوفيتية . كما أن وداعة الانسانية كلها قد راحت تتجسد في نصفه الثاني في ظل السيطرة الامريكية . وهكذا ؟ افليس العامل المتغير الاوحد هنا هو القادة السياسيون الذين يرسمون للشعوب سياساتها الخارجية .

دور النظم والقيادات السياسية

هل للمصلحة القومية معيار ثابت ؟

ام ان مضمونها متغير بتغير النظم والقيادات السياسية داخل الدولة القومية ؟

اذا كانت الدولة القومية هي دولة التراث والاماني القومية بما يستتبع ذلك من السعي الملح الى تحقيق المصلحة القومية للجماعة ، فان السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المجال هو : هل « للمصلحة القومية » معيار ثابت يحتكم اليه رجال الدولة في تحديد اهداف سياستها الخارجية فلا يحيدون عنه ، أم أن مضمون المصلحة القومية متغير من دولة الى دولة، بل ومن نظام سياسي الى نظام سياسي اخر في داخل الدولةالواحدة، الامر الذي يجعل منه اثرا من اثار الظروف التاريخية والاجتماعية المتغيرة ؟

وبصيغة اكثر واقعية ، هل السياسة الخارجية لالمانيا النازية كانت سياسة المانية أم كانت سياسة هتلرية ؟ هل السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي هي سياسة روسية أم هي سياسة شيوعية ؟ وهكذا .

وبصيغة اكثر تجريدا ، أئمة سياسات خارجية يمكن ان توصف

بالثبات أم ان السلوك الخارجي للدولة القومية هو مجرد امتداد للنظام السياسي القائم في داخلها ؟

لقد سبق لنا أن اشرنا في القسم الاول من هـذا الكتـاب الى أن « المصلحة القومية » ترتبط في مفهومها التجريدي البحت بفكرة القوة، وتبعا لذلك بسياسة « القوة » التي تستهدف أمن الدولة وقوتها في المجال الدولي ، ولكن السؤال المطروح هنا يدور حول التعرف على المضمون المحسوس « للقوة » التي تسعى السياسات الخارجية للدول القومية .

وهنا يتعين البدء بالتساؤل عن المكان الذي يصح أن يكون للعالـم الخارجي في الايديولوجيات التي تشكل الجـانب الفكري في النظـم السياسية . هل هذه الايديولوجيات تتباين فيما بينها في تصورها للعالم الخارجي وفي موقف النظام السياسي من هذا العالم ؟ حتى اذا ما ثبـت ذلك صح القول بان السياسة الخارجية متغيرة في اهدافها تبعا لتغير النظم السياسية ؟

ان من البيِّن في عصرنا بالذات عصر الدول (الايديوكراسية) ان للنظم السياسية مواقف فكرية عقائدية محددة عن العالم الخارجي هي في النظم الماركسية ـ جزء من ايديولوجياتها ، وهي ـ في النظم الرأسمالية ـ من مقتضيات أمنها في مواجهة القوى الماركسية الجديدة . ان للنظـام السياسي السوفيتي تصورا محددا للعالم الخارجي القديم ، مضمونه أن القوى الرأسمالية القديمة قوى معادية بالضرورة تبعا للتناقض القائم بين نظمها الاجتماعية ونظم الاتحاد السوفيتي ، بل ان الاتحاد السوفيتي وهو طليعة دولة طبقة البروليتاريا العالمية المنشودة ، ملتزم ـ على مقتضى الفلسفة الماركسية ذاتها ـ بالجهاد من اجل تحقيق تلك الدولة العالمية .

وهكذا يتحدد تصور النظام السياسي السوفيتي للعالم الخارجي في ايديولوجية النظام ذاته ، ويفرض بهذا الوصف على قيادات السوفيت الذين ينحصر دورهم في مجال السياسة الخارجية ـ اذن ـ في مجـرد اختيار الاساليب ، الاختيار بين الدبلوماسية او الاستراتيجية ، أو تغيير اساليب التكتيك من يوم الى يوم أو من قضية الى قضية على مقتضـى ظروف الواقع ودون المساس بالهدف النهائي المحدد في ايديولوجيـات النظام السياسي: مغالبة القوى الرأسمالية من أجل تحقيق قوة سوفيتية عالمية. انها قوة الدولة السوفيتية التي لا تتحقق في تصور السوفيت الا بالقضاء على القوى الرأسمالية. وعلى الرغم من ان النظم الغربية الفردية النزعة لا تنطوي ـ في ايديولوجياتها ـ على تصور مقابل للعالم الخارجي ، الا أن حماية النظم الرأسمالية في الغرب ، وأمن دولها في مواجهة ذلك التصور الماركسي قد عين على الدول الرأسمالية القديمة وخاصة على الولايـات المتحدة الامريكية تصورا للعالم الخارجي راح يرتبط بالنظام السياسـي ذاته ، باعتباره من مقتضيات أمنه ، ان تصور القيادات الامريكية للعالم الخارجي المعاصر يتمثل في قوى شيوعية كانت فيما مضى تبشر بانهيـار القوى الرأسمالية وهي اليوم تسعى بغزو الافكار وبالاستراتيجية الـى القضاء بالفعل على تلك القوى ، واذن فالمقابلة بالمثل امر متعين من اجل تامين الذات .

وهكذا فان واقع عصرنا يوحي بالقول بان السياسات الخارجيـة للدول متغيرة بتغير النظم السياسية ، وان السياسة الخـارجية للاتحـاد السوفيتي هي بالدرجة الاولى سياسة « شيوعية » [1] ، وان السياسـة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية فيما بعد الحرب العالمية الثانية هي

(١) في هذا المعنى R .Aron, Paix et Guerre, p. 285

بالدرجة الاولى سياسة رأسمالية باهدافها النهائية • وهذا مؤداه في نفس الوقت القول بأن المصلحة القومية ــ في المجال الخارجي ــ تعنى في المحسوس القضاء على القوى الرأسمالية عند الاتحاد السوفياتي ، وتعنى سحق القوى الشيوعية عند الولايات المتحدة ، كما كانت تعنى في تصور النازيين تحقيق المجال الحيوي • وهكذا فان الكلام عن مفهوم عام مجرد « للمصلحة القومية » متمثلا في « قوة الدولة » أو في « امنها » لا يعني ان لهذه المصلحة القومية معيارا ثابتا وانما الصحيح باستقراء الواقع أن لها مضمونا حسيا متغيرا تبعا لتغير تصور النظم السياسية للعالم الخارجي

« أن مضمون المصلحة القومية متغير بتغير النظم السياسية »

هذا فرض اولي نصيغه من ملاحظتنا لواقع علاقات ما بين الدول الايديوكراسية الكبرى في عصرنا ، فهل في تاريخ علاقات جماعة الدول القومية الحديثة ما يقنع بصحة هذا الفرض ومن ثم يخلع عليه سمة الفرض العلمي ؟

أن نظرة سريعة في تاريخ نشأة الحركات القومية في القرن التاسع عشر وفي تصور فلسفاتها للمصلحة القومية يقنع بصحة ذلك الفرض ، بل ويهيء لصيغة اعم لمضمونه ، أي بأن « مضمون المصلحة القومية متغير بتغير الظروف التاريخية » ان الملاحظة الطويلة تقنع بأن « تصور مضمون المصلحة القومية » لدى الدول القومية ــ وحتى في مجال الفلسفة البحتة ــ كان ولا يزال يتشكل على هدى من تجارب قومية معينة بل وفي ضوء القوة الفعلية للوحدة السياسية [1] ففي الفترة ما بين ١٨٧١ و ١٩٣٩ كان الفرنسيون يتمثلون المصلحة القومية ــ بمجال القارة الاوروبية ــ في فكرة « الامن » la securité دون سياسة القوة ،ولقد أملت عليهم هذا التصور ظروف واقعية معينة ، هي خشية القوة الالمانية

(١) في هذا المعنى المرجع السابق Renouvin — Duroselle, p. 230, 231

على اثر انتصاراتها الحاسمة عام ١٨٧١ وهي تتمثل في اعقاب الحرب العالمية الاولى في توقع الانتقام الالماني من ناحية ؛ مع الخسائر الجسيمة في الانفس التي تحملها الشعب الفرنسي في تلك الحرب من ناحية اخرى• ومن ذلك ايضا ان وضع الاحساس بالسمو لدى الجنس الالماني موضع العمل ولكي يتخذ شكل السياسة التوسعية قد جاء في اعقاب انتصاراته العسكرية الكبرى عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ •

ولقد سبق ان رأينا ــ في القسم الاول من هذا الكتاب ــ كيف أن مضمون المصلحة القومية في مجال العلاقات الخارجية قد تغير في الولايات المتحدة الامريكية تبعا لتغير الظروف التاريخية ، ففيما مضى وحيث كانت الولايات المتحدة الامريكية في غنى عن القارة الاوروبية لوفرة مواردها الذاتية ، وكانت قوى القارة بعيدة عنها غارقة في دماء حروبها فيما بينها فهي عاجزة عن أن تهددها ، كانت المصلحة القومية تتمثل للامريكيين في العزلة ، ولكن ظروف الحربين العالميتين الاولى والثانية وقد اقتضت نهائيا الولايات المتحدة الامريكية بأن سياسة العزلة لم تعد تستجيب الى مصلحتها القومية وانما المشاركة الايجابية ــ بشتى صورها ــ في المشاكل العالمية اضحت من مقتضيات هذه المصلحة •

ويؤيد ذلك ايضا أن « المصلحة القومية » ــ كمفهوم عام ــ لا تعدو أن تكون التصوير الاصطلاحي لفكرة « الخير العام » في اطار المجتمع القومي ، « والخير العام » مفهوم مجرد يتباين محتواه من نظام سياسي الى نظام سياسي اخر ، بل ومن عصر الى عصر في المجتمع الواحد ، فالخير العام يتمثل للمجتمعات الرأسمالية الغربية (الفردية النزعة) ــ مثلا ــ في المنافسة الحرة في المجال الاقتصادي ، وفي الحرية الفردية في المجال

السياسي باعتبارهما جناحي الكفاية بل والطريق الى مجتمع الوفرة لدى تلك المجتمعات ، بينما في المجتمعات الماركسية يتمثل الخير العام في الملكية الجماعية في الطريق الى مجتمع لوفرة الشيوعي المرتقب • وهكذا ، وما دمنا بصدد « الخير » و « المصلحة » ، وغيرها مما يقع في مجال القيميات البحتة ، فان المضمون يتغير بتغير الفلسفات والايديولوجيات ، بل وربما بتغير القيادات السياسية •

فليس مما يتسنى تجاهله ذلك الدور الانشائي الذي لعبه بعض القادة السياسيين في تصوير الكثير من الفلسفات التي اعتمد عليها العمل السياسي في مجتمعاتهم ، مرتكزين في ذلك الى تجارب سابقة احيانا بل الى وجهات نظر ذاتية بحتة احيانا اخرى • لقد قدم هتلر بدأ من الافكار الالمانية الشائعة في مجتمعه من قبله مضمونا للمصلحة القومية الالمانية يتمثل في « المجال الحيوي» • وكان رجل الدولة الفرنسي Jules Furry يتمثل مضمون المصلحة القومية الفرنسية في الحقبة الاخيرة من القرن الماضي ــ في الافاق الخارجية ــ فيالتوسع الاستعماري بينما كانبسمارك يتمثلها بالنسبة لالمانيا ــ وفي نفس الحقبة ــ في التوسع القاري •

وفي أيامنا ــ نحن العرب ــ لا نزال نهتدي في تصورنا للعالم الخارجي بالمضامين التي حددها الزعيم الراحل ، جمال عبد الناصر ــ لمفهوم المصلحة القومية العربية ، « السلام من أجل القوة » ، أي السعي الى السلام العالمي باعتباره طريق الشعوب النامية الى تحقيق انمائها الاقتصادي فقوتها السياسية •

ان درجة مصاحبة تغير الاهداف الدبلوماسية لتغير النظم تتوقف على درجة امعان النظام الجديد في الايديوكراسية ، كما ان درجة مرونة التكتيك الدبلوماسي تتلازم مع الحالة التي عليها النظام في سلم تقييد السلطة او اطلاقها •

وبصدد علاقة التغير في مضمون المصلحة القومية بتغير النظم والتقيادات السياسية ، ثمة اتجاهان في تفسير هذه العلاقة ؛ على هدى من الصورة التاريخية الراهنة للسياسات الدولية :اتجاه ينبه الى ان ثمة توافق بين التغير في الاهداف الدبلوماسية (اهداف السياسات الخارجية) والتغير في النظم السياسية ذات الطابع الايديولوجي ؛ واتجاه اخر لا يرى في التغيرات التي تطرأ على السياسة الخارجية حتى حينتصاحب التغيرات الايديولوجية الا مجرد اثار لمقتضيات حساب القوى التقليدي ، ومن ثم فلا توافق لدى هذا الاتجاه بين التغيرات الايدبولوجية في نظم الحكم وبين التغيرات في اهداف الدبلوماسيةاو في اساليبها •

والحق ان الحذر ــ حتى لدى اصحاب الاتجاه الاول ــ شديد في شأن تقريرهم للعلاقة بين التغيرات الايديولوجية وبين تحديد مضمون المصلحة القومية وما يستتبعه من تحديد لمضمون اهداف السياسات الخارجية • فهؤلاء اذ يقررون « توافقا » بين هذين التغيرين بدأ من ملاحظتهم لواقع العصر ، ينبهون الى أنه بعيد عن أن يدرك مستوى الارتباط ومن ثم مستوى القانون العلمي ، وانما الامر قاصر ــ عندهم ــ على مجرد التنبيه الى وضوح هذا التوافق • وبهذا التصور يصح اقتراح الصيغتين الاتيتين : (١) •

(١) في شأن هاتين الصيغتين وبصدد الاتجاه الثاني يرجع الى R, Aron, Paix et Guerre, P. 285.

« ان درجة مصاحبة تغير الأهداف الدبلوماسية لتغير النظم السياسية تتوقف على درجة امعان النظم الايديوكراسية الجديدة في الايديولوجية » • يؤيد ذلك التغير الجذري الذي تم في اهداف السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي استجابة الى التغير الجذري الذي حدث في النظام السياسي الروسي على أثر انتصار الثورة البلشفية الماركسية لقد جاءت جذرية التغير في تلك الاهداف كأثر طبيعي لجذرية التغير الايديولوجي وبنفس درجة العمق في التغير ، على النحو الذي اشرنا اليه آنفا •

« ان درجة مرونة التغيير في التكتيك تتوافق مع درجات اتجاه النظام السياسي نحو الانطلاق في السلطة » • فكلما كان النظام مطلقا كانت مرونة التكتيك اعظم ، وناحق أن في هذه الصيغة كثيرا من الصدق مع الواقع ، فالقيادات السياسية المطلقة أي التي لا تخضع خضوعا فعليا لضغط المحكومين ، او لقيود دستورية حقة ، فتتحرك في الشؤون العامة تحركا حرا ، هي تبعا لذلك — أكثر حركية في مجال اساليب العمل الدبلوماسي ، ذلك بينما في تقيد سلطة القيادات تقيد في نفس الوقت لحركيتها في مجال التكتيك الدبلوماسي • ان القادة السوفيت لا يملكون تغييرا في اهداف السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي فهذه محددة في ايديولوجيات النظام الايديوكراسي ذاته — كما قدمنا — بيد أنهم يملكون حرية التحرك في مجال التكتيك ، بدرجة لا يملكها رجال الدولة في النظم النيابية والبرلمانية منها بالذات ، حيث سلطات « الحكومة » (الوزارة) مقيدة بمسؤوليتها السياسية الدائمة امام البرلمان الذي يملك حق طرح الثقة بها ، فان فقدت ثقته تعين عليها ان تستقيل •

أما الاتجاه الثاني في شأن علاقة تلك التغيرات ، فهو يبدو متمثلا

في استبعاد التغير الايديولوجي كعامل من عوامل التغير الدبلوماسي في المجال الاهداف أو التكتيك ، فطبقا لهذا الاتجاه ، ليس التصور لمضمون المصلحة القومية في المجال الخارجي بالذات — ومن ثم التصور للعالم الخارجي — متغيرا بتغير الايديولوجيات الحاكمة ، وانما هو مرتبط جملة وتفصيلا بحساب القوى في المجال الدولي • فالاتفاق السوفيتي الالماني لعام ١٩٣٩ لم يكن ليستهدف من جانب السوفيت اكثر من نقل المجرى الحرب الى الغرب ولاستنزاف القوى الالمانية هناك وهو امر يستجيب الى المصلحة القومية لروسيا أيا كان نظامها السياسي • وكذلك الحال بالنسبة لاخضاع دول اوروبا الشرقية للاتحاد السوفيتي ، فهو يستهدف خطا دفاعيا عازلا لروسيا كوحدة سياسية وكقوة في المجال الدولي وأيا كان نظامها السياسي ، فضلا عن استجابته الى التطلعات السابقة الى الوحدة السلافية ، ونفس الشيء بالنسبة للصراع السوفيتي الامريكي ، فهو من طراز صراع القوى التقليدي ، انه مفروض على الاتحاد السوفيتي بحكم موقعه في نسق القوى الثنائي الذي يسود العالم الراهن ، ذلك بأنه حيث تتوزع القوى في العالم بين قطبين اثنين فان ذلك يستدعي — وعلى مقتضى حساب القوى بالذات وليس لاي اعتبار ايديولوجي — عداء بين القطبين بحكم وضعهما •

اهمية المهارة الدبلوماسية والدراية الاستراتيجية في تشكيل قوة الدولة في المجال الدولي

هذا وما دمنا بصدد الكلام عن دور القيادة السياسية في تشكيل قوة الدولة وفي رسم سياساتها الخارجية ، فان التنويه عن اهمية المهارة

الدبلوماسية والدراية الاستراتيجيه في هذا الصدد امر لازم .

ان العوامل الطبيعية والاجتماعية لقوة الدول (والتي عرضنا لها في هذا القسم) هي من هذه القوة بمثابة المواد الاولية التي تتشكل منها هذه القوة . وليس من شك أن دبلوماسية الدولة هي التي يقع عليها عبء تجميع هذه العوامل في كل واحد متكامل ثم تقدير مدى ما يكون له من وزن في ميدان علاقات القوى في المجال الدولي ، فتتحرك به في الطريق الى تحقيق اهدافها الخارجية ، وذلك بالاسلوب الدبلوماسي في زمن السلم . وكذلك الحال بالنسبة للاستراتيجية ، فهي التي تقع عليها عبء تقدير عوامل قوة الدولة وتوجيهها في حالة الحرب . ان الدبلوماسية كالاستراتيجية كل في حينه ، هي القدرة على تجميع العوامل الاولية لقوة الدولة في كل واحد [1] ثم تقديره لتوجيهه الى ما يحقق المصالح القومية لدولة من اقرب طريق وبأقل التضحيات ، وذلك — بداهة — في ضوء تقديرها لمكانة هذه القوة من سلم القوى الدولية في « النسق الدولي » الذي تعيشه .

وجملة القول اذن — فان الدبلوماسية — كالاستراتيجية — كل منها في زمنه ، هي عقل الدولة الذي يصهر قواها الخام في طاقة فعالة في المجال الدولي ، ثم يقدر قوة هذه الطاقة وليحسن استخدامها في المجال الدولي على مقتضى مصالحه القومية .

وهكذا يصح لنا ان نميز بين مستويات ثلاثة للدبلوماسية ، — تتدرج في القوة تدرجا ينتهي الى الاستراتيجية ، وذلك استنادا الى

(١) في هذا المعنى — Hans, J. Morgenthau, Polotics among nations — New York, Third Edition, p. 193.

التقدير الصادق للطاقات القومية في المجال الدولي من جانب دبلوماسي الدولة واستراتجييها :

الدبلوماسية الخافتة — ذات الطاقات الضعيفة

الدبلوماسية الجهورة — ذات الطاقات المقبولة

الدبلوماسية المتعجرفة — ذات الطاقات القادرة

الدبلوماسية المهددة — ذات الطاقات الفائقة

الاستراتيجية الهجومية — ذات الطاقات الفائضة .

وكل مستوى من مستويات القوة الدبلوماسية على هذا النحو . يمارس مستندا الى مستوى يقابله من درجات قوة الدولة الفعلية يرجح له النجاح في تحقيق اهدافه ، والا ضل الهدف وعرض الدولة الى المخاطر والتاريخ مليء بالامثلة التي ساء فيها تقدير الساسة للقوى القومية فحملوها دبلوماسية متعجرفة او مهددة لا تطيقها او استراتيجية تنوء بها . فكان الدمار للوطن ، ولعل اقرب مثل الينا من التاريخ المعاصر في هذا المعنى يتمثل في دبلوماسية موسوليني المتعجرفة المهددة ، والموسيليون كثيرون في كل العصور .

على ان شيئا يتعين التنبيه اليه من جديد — لاهميته القصوى — هو ان تقدير طاقات الدولة على العمل الدبلوماسي او الاستراتيجي في الخارج لا يرتكز الى حساب عوامل قواها القومية وجمع مفرداته ثم تقدير هذا الجمع فحسب ، وانما لا بد للتقدير الصحيح من ان يتم في ضوء القوى الخارجية التي ستتصارع معها القوة القومية من اجل تحقيق مصالحها ، وفي اطار خريطة توزيع القوى في « النسق الدولي » الذي تعيش فيه .

القسم الثالث

في

توزيع القوى في المجال الدولي

استعمال لفظة « النظام » العربية في مجال العلاقات الدولية بالذات يثير ـ بالضرورة ـ لبسا كبيرا ، ذلك بأن لفظة النظام قد دخلت في عالم المعرفة الاجتماعية عندنا مرتبطة بالدراسات النمطية البحتة ، وخاصة الدراسات القانونية ، ولقد استقرت في هذه الدراسات حتى بلغت مبلغ الاصطلاح باعتبارها تعنى « مجموعة القيم » التي يتحقق باعمالها المجتمع الفاضل أو العلاقات الاجتماعية الفاضلة ؛ وهكذا .

فنقول نظام قانوني ، نظام سياسي ، نظام الملكية ، نظام الاسرة ، النظام الضريبي ، او نقول أيضا « النظام الدولي » ويعني به القانونيون ـ بمنهجهم النمطي ـ مجموعة القواعد القانونية التي يتحقق بالالتزام بها الانسجام في الحياة الدولية . ومن هنا فان استعمال لفظة النظام في مجال دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية (موضوعية تفسيرية) كمقابل للفظة systeme ستثير بالضرورة لبسا كبيرا ، فهي قد تهيء لخلط في الاذهان بين النظام الدولي بذلك المفهوم القانوني النمطي وبين المقصود بلفظة systeme في مجال الدراسات العلمية الواقعية البحتة والذي ينحصر نهائيا في « ميكانية » (آلية) المجموعات الدولية المتناسقة ، ومن ثم في ظواهر وصور واقعية ، في مواجهة النظم القانونية الدولية أي النظم القيمية التي تحكم المجموعات الدولية، كالنظام الدبلوماسي ، أي مجموعة القواعد القانونية التي تحكم تبادل التمثيل الدبلوماسي بين الدول ، ومن هنا رأينا ضرورة استعمال لفظة « نسق العربية » في مجالنا هذا ، بمعنى مجموعة الدول ذات العلاقات المنتظمة انتظاما آليا ومن ثم من عمل الواقع لا من عمل القانون الوضعي او الاخلاقي .

وجملة القول فاننا نعني هنا «بالنسق» :الانتظام الالي الواقعي لمجموعة

معينة من قوى دولية ، في زمن معين ، ومن ثم من شأن علم العلاقات الدولية كعلم تفسيري وذلك في مواجهة التنظيم القانوني الدولي والذي هو من شأن القانون الدولي .

وارتباطا بهذا المعنى « للنسق الدولي » ، سنتناول ، في الفصل الاول من هذا القسم النظرية العامة للنسق الدولي ، أو ان شئنا « المفهوم العام » لهذا النسق ، ولكي نعرض ـ على هدى منه ـ للنسق الدولي الراهن فنعالج خصائصه والتي تتمثل ـ كما سنرى ـ في « عالميته » من حيث المدى ، وفي ثنائية قواه القطبية وتوازنها النووي من حيث توزيع القوى .

الفصل الأول

في

النظرية العامة للنسق الدولي

النسق الدولي : رابطة قوى

النسق الدولي : مجموعة من قوى في حالة توازن

في

النظرية العامة للنسق الدولي

ماذا نعني بالنسق الدولي Système international ؟

ان الباحثين الذين يعنون بدراسة العلاقات الدولية ، دراسة موضوعية يستهدفون بها ، وصف هذه العلاقات ، وتصنيفها ، من أجل تفسيرها تفسيرا علميا ، يجدون في تصوير « مفهوم » : عام تجريدي — يصورونه من الواقع الدولي وبالملاحظة لكيان مجموعة علاقاته ، ولكي ينطلقون منه في تلك الدراسة التفسيرية • ولقد أم الباحثين في هذا المجال الاستاذان الفرنسي R. Aron والامريكي S. Hoffmann ، لقد التقى هذان الباحثان على مقومات مفهوم عام لكيان Structure العلاقات الدولية بتسمية واحدة راح جمهور الدارسين العلميين يرتكز اليه في كل دراسة وصفية ، أو تصنيفية ، أو تفسيرية للعلاقات الدولية • انه عند هذين الباحثين مفهوم « النسق الدولي Système international » ؛ فما مضمون هذا المفهوم عندهما ؟

يعني النسق الدولي مجموع الوحدات السياسية ، ذات العلاقات

المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب عامة [1] . أو في تعبير اخر : مجموع العلاقات التي تنعقد بين مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكم وانتظام كافيين لتصوير كيان Structure كلي لتلك العلاقات [2] .

وتصوير « ارون » و « هوفمان » على هذا النحو لمضمون مفهوم « النسق الدولي » يذكرنا بمفهوم « النسق Systeme » في علوم الطبيعة في الفلك والفيزياء ، انه يذكرنا بالنظام الشمسي ، وبالمجموعة الشمسية ، كما يذكرنا ــ في علم الاقتصاد ــ بمفهوم جهاز الثمن Systeme de prix الامر الذي يوحي لنا بالقول بأن النسق الدولي ــ حتى كما قصد كل من « ارون » و « هوفمان » ــ لا يعدو ان يكون المفهوم التجريدي للسير المنتظم لعلاقات مجموعة دولية معينة ، او ان شئنا لجهاز دولي معين . انها المجموعة الشمسية او النسق الشمسي في الفلك ، وهو جهاز الثمن في الاقتصاد ، وهي « المجموعة الدولية » أو « النسق الدولي» في العلاقات الدولية .

ومن هنا فان الوقوف على مضمون مفهوم « النسق الدولي » معناه

(1) L'ensemble constitué par des unités politiques qui entretiennent les unes avec les autres des relations regulières et qui sont toutes susceptibles d'être impliquées dans une guerre générale.

R. Aron, Paix et guerre, p. 101.

(2) «L'ensemble des relations qu'entretiennent les unités politiques a une epoque donnée dans la mesure ou ces relations sont suffisemment regulières et intenses pour avoir une structure determinée».

Pierre Hassner, le systeme international et les nouveaux etats في :

Cahiers de la fondation nationale des sciences politiques,Relations internationales — 126, Paris 1964.

ــ عندي ــ الوقوف على « كيان » هذا النسق ، « بآلياته» كجهاز منتظم أي على الصورة التي ينتظم بها بقاؤه .

فما هي هذه الصورة ؟

نحن نستطيع اذ نجمل صور « الانساق الدولية » ــ كما عرفها الواقع الدولي ــ في الصيغة العامة الاتية : مجموعة من عدد كاف من الوحدات السياسية بقوى متدرجة ، يقدر انتظام علاقات القوى فيها تبعا لتوازن قواها القطبية .

ومن هنا نستطيع أن نرد كل نسق دولي الى واقعين متكاملين هما :

١ ــ مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى .

٢ ــ تحقق الانتظام في المجموعة الدولية بتحقق التوازن بين قواها القطبية .

فثمة نسق دولي كلما توافرت لمجموعة من الدول هذه العوامل ، وبصرف النظر عن صورته التاريخية ، من ذلك أن شمولية النسق الدولي في عصرنا (عصر ما بعد الحرب العالمية الثانية) تجاوز بكثير مدى شمولية الانساق الدولية السابقة ومن ذلك ايضا ان توازن الانساق الدولية حتى الحرب العالمية الثانية كان يتحقق بتوازن قوى قطبية متعددة ، بينما يتحقق توازن القوى في النسق الدولي الراهن بتوازن قوى قطبين رئيسيين فحسب ، ولا يغير ذلك في طبيعة المجموعة الدولية ــ من حيث هي « نسق دولي » ــ طالما تتوفر للمجموعة العدد الكافي من الدول ، والتفاوت المتدرج في القوى بحيث يتعلق انتظام المجموعة

بقوى قطبية متوازنة فيما بينها ، فحيث لا يتوفر العدد الكافي من الدول ولا تتدرج قواها فيما بينها ، فلا نسق دولي بذلك المدلول ، ذلك بان تساوي القوى لا يتصور معه قيام « جهاز » يعمل بطريقة منتظمة ، ان اي ان أي جهاز ما ــ بسواء كان في الطبيعة أم في الجماعة ــ لا يعدو ان يكون مجموعة من اعضاء متكاملة متوازنة ، وتوازنها يقتضي بالضرورة اعضاء قيادية يدور حولها سير المجموعة ، فتلك هي صورة المجموعة الشمسية في الكون ، وحال الكيان البيولوجي لاي كائن حي في عالم الاحياء ، بل وهي حال اي جهاز ميكانيكي مصنوع .

وفيما يلي سنتناول كل جانب من هذين الجانبين « للنسق الدولي» بشيء من التوضيح :

١ ــ مجموعة من وحدات سياسية بقوى متدرجة يقود علاقات القوى فيها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى .

النسق الدولي هو « رابطة قوى » :

ان اولى الخصائص لاي « نسق دولي » تتمثل في انه صورة واقعية لرابطة قوى ، اي لرابطة من مجموعة قوى دولية اي من مجموعة من دول كل واحدة منها على درجة كافية من القوة تمكنها على الاقل من الاستمرار في الوجود بكيان متميز داخل الرابطة ان النسق الدولي « رابطه قوى » بحكم طبيعة اعضائه ، وهو ايضا « رابطة قوى » بحكم عامل الانتظام فيه ذلك بان انتظامه يتحقق بتحقق توازن قواها القطبية التي تقود الرابطة.

ان في كل نسق دولي عددا كبيرا من الوحدات السياسية ومن ثم من قوى تظهر جميعا على مسرح علاقات القوى الدولية ، ولكنها تتباين

ــ تبعا لتباين درجات القوى فيما بينها ــ في اهمية الادوار التي تؤديها على هذا المسرح ، ومن ثم في اهمية الادوار التي توديها في تحقيق الانتظام لعلاقات القوى في مجموعها ، فمن هذه القوى ما يقود المجموعة ، فهي قوى قطبية يتقرر بها انتظام الرابطة ــ ومن ثم « النسق الدولي » ــ ولا تتقرر هي به . فيكفي لتغير الصورة التاريخية للنسق الدولي أن يقع تغير عميق في قواه القطبية ، كأن يتغير عددها بالنقصان حال ما حدث في اعقاب الحرب العالمية الثانية اذ اتخذ النسق الدولي صورة جديدة قوامها قطبان رئيسيان فقط ، وذلك على اثر هبوط عدد من دول قوى الدرجة الاولى الى مرتبة قوى الدرجة الثانية ، فانفرد بتقرير « النسق الدولي » كله قطبان اثنان هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي . وراح يتعلق ــ تبعا لذلك ــ توازن النسق واستمراره على صورته التاريخية الجديدة بتوازن قوى هذين القطبين فيما بينهما بالذات . ان استمرار هذه الصورة الراهنة للنسق الدولي مرهون باستمرار توازن القوى بين قطبيها هذين حتى اذا ما اختل هذا التوازن ادى ميكانيكيا الى صورة جديدة للنسق الدولي ، ربما الى نسق دولي بقوى قطبية متعددة، وربما الى لا « نسق » دولي اي الى لا رابطة قوى وانما الى قوة عالمية واحدة ومن ثم الى امبراطورية عالمية ،وربما ايضا بعامل تكنولوجيا التدمير النووي الى ارض بلا بشر .

وجملة القول ــ اذن ــ أن قوام النسق الدولي يتمثل في رابطة من قوى عديدة متباينة الدرجات ، تقودها دول قطبية تاتي في القمة ثم دول كبرى لها وزنها في « ميكانية » علاقات القوى في الرابطة دون ان تكون قادرة على قيادتها ثم أخيرا دول اعضاء في رابطة القوى تتقرر علاقاتها مع علاقات قوى الرابطة مجتمعة على نسق واحد تقرره القوى القطبية ،

ويتقرر مصيره بمصير الحالة التي عليها توازن تلك القوى القطبية فيما بينها .

وكلما توفرت لواقع العلاقات الدولية هذه الصورة وصف كيان هذه العلاقات بانه « نسق دولي » ، وان تباينت صوره التاريخية . وتباين صور « النسق الدولي » ـ كما سجلته الملاحظة التاريخية ـ ياتي نتيجة لتغير في مدى انبساط الرابطة من حيث العضوية او نتيجة لتغير في عدد القوى القطبية ، او في الصورة التي عليها الرابطة من حيث درجات التجانس بين اعضائها ، وهكذا ،

فمن حيث مدى انبساط عضوية النسق الدولي سجل تاريخ العلاقات الدولية الحديث طرازين لهذا النسق : طراز « النسق الدولي » الذي يضم قوى محددة باوضاع تاريخية حضارية معينة ، وطراز « النسق الدولي العالمي» الذي راح ينبسط بعضويته في اعقاب الحرب العالمية الثانية لكي يتسع لدول عالمنا كله .

لقد كانت العلاقات الدولية المنتظمة في شكل رابطة قوى بالمعنى المتقدم تكاد تكون قاصرة حتى اعقاب الحرب العالمية الثانية على العالم الابيض ، فلقد ظلت هذه الصورة قاصرة على العالم الاوروبي حتى نهاية القرن التاسع عشر تقريبا ـ حيث كانت الجماعة الدولية تعني المجتمع الدولي الاوروبي وحدة ، وحيث كانت تلك الجماعة تبدو ـ منذ مؤتمر فينا ١٨١٤ ـ ١٨١٥ وحتى ١٨٢٥ ـ في صورة « نسق دولي » قوامه « رابطة قوى » بوحدات سياسية متدرجة على رأسها أقطاب بلغوا في نهاية تلك الفترة خمسا راحوا يقررون انتظامها ، ولقد كان يؤكد لبقاء تلك « الرابطة » عديد من اساليب سياسية منها سياسة المؤتمرات ، فقد كان

المنتصرون يجتمعون في مؤتمرات ـ ليقررون فيها ما يتعين اتخاذه لضمان بقاء ذلك النسق لحساب العروش القديمة في مواجهة الافكار الهدامة ـ على حد تعبيرهم ـ التي انتشرت من فرنسا عن طريق الفتوح النابليونية وخاصة حق الشعوب ـ الجديد ـ في تقرير مصيرها (مبدأ القوميات)، ومنها ايضا سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاعضاء حين تقتضي ذلك حماية تلك « الرابطة الدولية » . ولقد كانت فكرة التوازن كاداة لاستمرار الرابطة لا تغرب عن بال اقطاب ذلك « النسق الدولي الاوروبي » . ومع ذلك فسرعان ما سقطت تلك الرابطة بعامل اختفاء المصلحة المشتركة لقواه القطبية وحين راحت كل واحدة منها تمارس سياسة التدخل او تمتنع عن ممارستها على مقتضى مصالحها الخاصة .

---

(١) لقد كانت وسائل التمكين « لنسق العروش » هذا يتمثل في سياسة المؤتمرات من ناحية وفي سياسة التدخل من ناحية اخرى ، وذلك على النحو الآتي :

المحالفة المقدسة : la sainte alliance (سبتمبر ١٨١٥) لقد اراد أصحاب الحقوق الشرعية القدامى ان يخلصوا النسق الدولي الاوروبي من كل فكرة ثورية ، فعلى اثر مؤتمر فينا (١٨١٤ ـ ١٨١٥) وقع اوتو قراطيو اوربا الكبار الثلاثة (اوتوقراطيو الروسيا والنمسا وبروسيا) في باريس في سبتمبر ١٨١٥ على محالفة مقدسة أو تحالف مقدس ، وهو مقدس لأنه اراد في وثيقته أن يطبق مبادىء الاخلاق المسيحية في ميدان السياسة . ولقد نبعت الفكرة الداعية اليه من قيصر الروسيا مدفوعا في ذلك بما تسلط عليه حينذاك من افكار صوفية . على ان الناظر في نصوص وثيقة هذا الوفاق المقدس يلاحظ بيسر انها لا تتضمن أفكارا صالحة للتطبيق فهي لا تعدو ان تكون مجرد عبارات جوفاء تدور حول ان الامراء الثلاثة المتعاقدين سيظلوا مرتبطين برباط الاخوة الحقة الذي لا انفصام له ، وذلك وفقا لما تنادي به الكتب المقدسة من ان يتعامل الناس جميعا على انهم اخوة وانهم بهذا الوصف سيتبادلون المساعدة ويعملون معا في كل مناسبة ، وهم اذ يرى كل واحد منهم في نفسه اب اسرة بالنسبة لرعاياه يعلنون انهم سيقودونهم بهذا الوصف ، الى نحو ذلك من عبارات دينية يكتنفها الغموض وينقصها الواقعية .

المحالفة الرباعية : عدا ان عودة نابليون اثناء انعقاد مؤتمر فينا ادى بالحلفاء الى التفكير في مسلك واقعي حازم فراحت معاهدة باريس الثانية

ولقد ظل المجتمع الدولي مجتمعا دوليا للشعوب البيضاء ، بل ولشعوب اوروبا بالذات ، ذلك بأن صورة النسق الدولي للدول القومية التي سادت فيما بعد سقوط ذلك «التضافر الاوروبي» قد ظلت تمثل نسقا اوروبيا خالصا فلم تضم حتى الولايات المتحدة الامريكية التي كانت تمارس سياسة العزلة في مواجهة القارة الاوروبية والتي لم تتجه نحو الاشتراك في علاقات ذلك العالم القديم الا في الحرب العالمية الاولى وبحذر شديد ولم يجمعها معه « نسق دولي » واحد الا بعد الحرب العالمية الثانية وحينما اصبح النسق الدولي نسقا عالميا كما سنرى فيما بعد .

---

٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ التي ابرمت على اثر هزيمة نابليون الثانية تفرض على فرنسا شروطا قاسية من غرامات واحتلال عسكري كتضييق في اقليمها، وذلك على عكس ما نهجه الحلفاء معها في معاهدة باريس الاولى في ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ، وفي ذلك التاريخ ذاته (٢٠ نوفمبر سنة ١٨١٥ وتاكيدا لهذا الاتجاه نشأ تحالف رباعي بين الحلفاء الاربعة la quadruple alliance قصد به ان يكون اتحادا دائما ضد فرنسا ، اتحادا يستند الى فكرة القوة المادية البحتة ، والاتحاد باستناده الى فكرة القوة المادية يستطيع أن يجعل من الحلفاء الاربعة حكومة لاوربا قادرة على التدخل في شئون فرنسا بصفة خاصة .

ومع ذلك فقد أدى الامر بالتفاهم في النهاية الى ان يمد يده الى فرنسا ، لقد بذلت الجهود في هذا الشأن منذ البداية من جانب الروسيا . ذلك بان تلك الاحلاف لم تكن كافية للقضاء على ذلك التنازع الكامن في نفوس الاربعة الكبار . فالروسيا تأمل في ان فرنسا ستصبح على قوة تشغل بروسيا والنمسا بينما تستطيع هي من جانبها الاشتغال في جو هادىء بشئون الشرق

ولقد قصد بالتحالف الرباعي الجديد تدعيم الاوضاع التي خلقها الحلفاء بعد النصر في فينا وباريس وخاصة فيما يتعلق بخريطة اوروبا الدبلوماسية ، والمحافظة عليها بالقوة المادية مع الحيلولة دون عودة أسرة بونابرت الى فرنسا . وضمانا للوصول الى هذه الغاية اتفق المتحالفون في المادة السادسة على ان يعقدوا فيما بينهم اجتماعات لبحث ما يصح ان يتخذ من تدابير في السبيل الى ذلك . وتنفيذا لهذه المادة راحت سياسة اوربا ترسم في مؤتمرات يعقدها الاربعة الكبار جاعلين من انفسهم حكومة أو ادارة عليا تستند الى القوة المادية فتفرض اوامرها على القارة . لقد بدأت القارة تعبر فترة من تاريخها الدبلوماسي هي فترة نظام المؤتمرات ، اذ راحت

هذا وثمة ملاحظة تاريخية جديرة بالتنويه هنا ، تتمثل في أن عدد القوى القطبية يتناسب تناسبا عكسيا مع عدد الوحدات السياسية اعضاء « النسق الدولي » ففي الانساق الدولية القديمة الاوروبية كان النطاق الجغرافي والعددي « للنسق » محدودا وكان عدد القوى القطبية المقررة « للنسق » يتراوح بين الاربع والست دول ، انها الدول الاوروبية الكبرى ـ بينما في صورة النسق الدولي العالمي ـ التي تمثل ظاهرة ما بعد الحرب العالمية الثانية ـ راح عدد اعضاء هذا النسق يجاوز المائة بكثير وينطلق بنطاقه الجغرافي وراء العالم الاوروبي القديم ليشمل عالمنا كله في الوقت الذي تقلص عدد القوى القطبية فيه الى قوتين قطبيتين اثنتين فحسب ، هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ، مع دول

الدول القطبية ترسم اثناءها سياسة القوة المشتركة التي تقرر بها صورة النسق الدولي الاوروبي كله في مؤتمرات تعقدها لهذا الغرض .

سياسة التدخل من ١٨١٨ الى ١٨٣٥ : ولقد تطور نظام المؤتمرات من نظام موجه اصلا ضد فرنسا الى نظام تحالف للملوك ينبسط ليشمل اوربا كلها ومتجها نحو تحقيق سياسة التدخل التي كان ينادي بها قيصر الروسيا. لقد بدا قيصر الروسيا يعززه مترنيخ Mettarnich تاييدا لنفوذ الروسيا والنمسا في اوروبا يعمل على الكشف عن الاسلوب الواقعي الذي لو اتبع لقضى على كل حركة حرة في مهدها فلقد رأينا أن المحافظة على اوضاع مؤتمر فينا وتاييد الحقوق الشرعية يتطلبان عدم الاكتفاء بالوقوف عند حد مراقبة البؤرة الثورية الفرنسية وانما لا بد لذلك من مراقبة كل حركة فكرية عن كثب في كل بقعة في اوروبا للقضاء عليها اثر ظهورها ولقد وجد ضالته في هذا الصدد في المؤتمرات التي اتفق على ان تعقد ضمانا لتنفيذ المحالفة الرباعية .

مؤتمر اكس لاشابل ١٨١٨ : ففي اكس لاشابل سبتمبر سنة ١٨١٨ وقعت الاربعة الدول الكبرى اتفاقا أنهى احتلال قوات الحلفاء لفرنسا ثم تمخض عن قبول فرنسا عضوا في هيئة الكبار ثم راح الاقطاب الخمسة يعلنون نيتهم الصادقة في تمسكهم بمبدأ الاتحاد والتفاهم من اجل السلام العام في اوربا ، على ان تفاهم الخمسة الكبار هذا لم يلبث طويلا بعد ذلك المؤتمر . ففي يناير ١٨٢٠ تفجرت الثورة الاسبانية وفي يوليو من نفس السنة كانت الثورة في نابلي ، وهذه الامور استدعت عقد مؤتمر في Troppou

كبرى اخرى بدرجة من القوة وسط بين قوى القطبين وجمهور الدول الاعضاء العريض الذي لا يملك الاشتراك في تقرير الصورة الكلية للنسق ، بل وتستوي معه في ذلك الدول الكبرى الوسط أي غير القوتين القطبيتين .

وجملة القول فان العلاقات الدولية لم تعرف قبل نهاية الحرب العالمية الثانية ــ الا « انساقا » دولية محددة systemes internationaux limités جغرافيا وحضاريا وأنه منذ عام ١٩٤٥ بالذات راح « النسق

تروبو في ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٢٠) حيث حاولت النمسا وبروسيا والروسيا ان تضع فرنسا وانجلترا امام الامر الواقع ، فوقع الثلاث دول على بروتوكول تمهيدي يحدد المبادىء الواجبة الاتباع للقضاء على الثورات معلنا مبدأ التدخل . فوفق هذا البروتوكول تستبعد الدول اطراف المحالفة من الحلف اذا ما عدلت الثورة في نظامها السياسي الداخلي ، وان الحلفاء يلجأون لاعادتها لحظيرة التحالف بالوسائل الودية فان لم تجدي لجأوا الى القوة . ولكن انجلترا كانت منذ البداية تعارض فكرة التدخل ، فلقد تصدى لها كسلريه وزير خارجيتها منذ مؤتمر اكس لا شابل منكرا على التحالف الاوربي حق التدخل في السياسة الداخلية للدول الاخرى ثم عاد الى انكار هذا الحق بشدة بالغة بمناسبة الثورة الاسبانية ومسألة التدخل في شأنها (بمذكرة في مايو ١٨٢٠) .

ولقد قضت سياسة التدخل نحبها ــ ومعها صورة النسق الدولي الاوروبي تلك على صخرة المسألة اليونانية .

ففي سنة ١٨٢٣ دعا قيصر الروسيا الدول الكبرى الى مؤتمر في سان بطرسبرج لمناقشة المسألة اليونانية . وفي هذا المؤتمر تضاربت وجهات النظر ، فانفض من غير اتفاق في هذا الشأن بين الاعضاء . وعلى هذه الصخرة تحطمت حكومة الادارة الاوروبية . فلقد راح القيصر يقتصر على الاشتغال بشئون الروسيا ومصالحها فراح يتفاهم مع انجلترا على حل المسألة اليونانية على اساس الاستقلال ثم تنضم اليها فرنسا بينما تتنحى برلين وفينا ... وبذلك اتفق ثلاثة من الحلفاء القدماء على التدخل لحساب شعب متمرد على صاحب الحق الشرعي . لقد ناصروه ــ فأيدوا مبدأ تقرير المصير خارجين بذلك على الحلف الاول ، وبذلك قضى هذا الحلف نحبه الى الابد ، وهكذا اثبتت التجربة أن خمس دول كبرى لم تستطع المثابرة على سياسة التفاهم بعد أن تخلصت من الخطر المشترك . لقد تمسكت بتحالفها وحرصت عليه طالما كان لها جميعا صالح في ذلك فلما زال الخطر المشترك راحت كل دولة منها تسترد حريتها في العمل في المجال

الدولي » يتخذ صورة جديدة فيما يتصل بمداه انها صورة « النسق الدولي العالمي systeme international mondial » الذي يتخطى بشموله هذا حدود المناطق الجغرافية والحدود الحضارية ، نحو العالمية . انها الظاهرة التاريخية التي تتمثل في انتهاء العصر الاوروبي في المجال الدولي، أو ان شئنا : انتهاء السيادة الاوروبية في هذا المجال ، وظهور « رابطة قوى عالمية شاملة » بمعالم جديدة ، قطباها في امريكا وأوراسيا (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي) ــ لا في اوروبا فحسب ، وجمهورها منتشر في قارات العالم كلها . ذلك بأن اضمحلال الاستعمار القديم قد هيأ لانخراط الشعوب التي تحررت في « رابطة القوى الدولية » الجديدة التي راحت تضم مناطق جغرافية وحضارات بشرية متباينة كانت من قبل هدفا للقوى الدولية فراحت بذلك تشكل اطرافا في علاقات هذه القوى . وسنعود في الفصل الثاني من هذا القسم الى تفصيل في هذا الشأن .

الدولي وفق ما تقتضيه صوالحها ولو تعارضت هذه مع صوالح غيرها من الدول الحليفة . لقد قام الحلف المقدس على اساس تدعيم « الحقوق الشرعية » ومقاومة « حق تقرير المصير » ثم تفرقوا شيعا عندما زال الخطر المشترك كل يسعى وراء صالحه مؤيدا الحق الشرعي أو حق تقرير المصير حسب ما تقتضيه مصلحته هو .

ولمزيد من التفصيل في شأن التاريخ الدبلوماسي لهذه الحقبة ، راجع بصفة خاصة :

Droz - Histoire Diplomatique de 1648 - 1919

في الطريق الى السلام ــ راشد البراوي

ــ تاريخ اوروبا في العصر الحديث ــ فيشر تعريب احمد نجيب هاشم وبديع الضبع .

النسق المتعدد الاقطاب systeme multipolaire والنسق ثنائي القوى القطبية systeme bipolaire

وبصدد « توزيع القوى » داخل النسق الدولي تنبه الملاحظة الى صورتين رئيسيتين : صورة تعدد القوى القطبية ، وصورة ثنائية هذه القوى • ففي الصورة الاولى تتعدد الوحدات السياسية التي تتمتع بمستويات من القوة تهيء لتوازنها فيما بينها وتشكل بذلك طبقة متميزة داخل النسق قادرة على تقرير كيانه كله ، وذلك كان طراز « الانساق الدولية المحدودة » ، السابقة على عام ١٩٤٥ •

وفي « النسق المتعدد الاقطاب » يتحقق توازن القوى القطبية فيما بينها بعديد من الاساليب الدبلوماسية ، كالاحلاف والتكتلات وغيرها مما انتشر في هذا المجال في ظل النسق الاوروبي المتعدد الاقطاب في الحقبة الاخيرة من القرن التاسع عشر حتى قيام الحرب العالمية الاولى [1] والذي

(١) ذلك بان الفترة ما بين ١٨٧١ الى ١٩١٤ تتميز في دبلوماسية اوربا بسياسة تكتل القوى . تلك السياسة التي صورها بسمارك في بادىء الامر في السبيل الى عزل فرنسا فلا تصبح خطرا على الاتحاد الالماني الناشىء ، ثم راحت تمثل اسلوب العصر الذي ادى الى الحرب العالمية الاولى .
لقد كان بسمرك — وقد تحقق حلم الوحدة الالمانية تحت زعامة بروسيا المنتصرة — يفكر في العمل على تأمين الوحدة الفتية من رد فعل فرنسي راه محتوما . فاهتدى الى انه ليس من سبيل الى ذلك الا بعزل فرنسا فلا تجد لها نصيرا . ولذلك راح يهيء للايقاع واثارة الخلاف بين فرنسا وجاراتها فلكي يدب الخلاف بين فرنسا وايطاليا شجع الاولى على تحقيق اطماعها في تونس . وكذلك فعل بالنسبة لمصر فقد شجع انجلترا على اطماعها فيها لتمسك فرنسا بتلابيبها . وبذلك يضمن بسمرك أن فرنسا لن تستطيع ان تعتمد على صداقة هاتين الدولتين اذا جد الجد وارادت مهاجمة المانيا .
وفي سنة ١٨٧٢ وكمن بسمرك قد نجح في تهيئة الجو لذلك لدى كل من النمسا والروسيا . كانت عصبة « الاباطرة الثلاثة » وهي اتفاق شفوى بين هؤلاء الثلاث مؤداه التعاون على تثبيت الخريطة الراهنة لاوربا . وعلى مناهضة الحركات الثورية في طول القارة وعرضها على اساس أن فرنسا

عرف في التاريخ الدبلوماسي باسم « النسق البسماركي » ، ذلك بان بسمارك هو الذي دعى اليه بدبلوماسيته ، ثم راح ينتشر في عصره حتى شكل نسقا اوروبيا عاما امتدت اطرافه الى ما وراء القارة الاوروبية •

ذلك بينما تتوزع القوى في « النسق الثنائي » ذي النطاق العالمي في صورته الراهنة على اساس تدرج هرمي قمته قطبان اثنان متوازنان في القوى فيما بينهما ويقرران بتفوقهما المتوازن صورة النسق العالمي كلها ، ثم عدد من قوى متوسطة هي دول كبرى دون أن تكون قطبية • وهذه

هي البؤرة التي تنبعث منها هذه الافكار . فلقد استطاع بسمرك أن يقنع كلا من العاهلين الروسي والنمساوي بذلك ، وبالتالي فمرمى العصبة لا يعدو ان يكون عزل فرنسا والتكتل ضدها .

غير ان مصير المسالة الشرقية كاد يؤدي الى عكس ما يرجوه بسمرك . ذلك بان موقفه في مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ من انتصارات روسيا الحاسمة على تركيا والتي انتهت بمعاهدة سان استفانو عام ١٨٧٨ (تلك المعاهدة التي اقبلت عليها روسيا تفاديا للتدخل الانجليزي النمساوي والذي لا تحمد عواقبه بالنسبة لمصير انتصاراتها على تركيا) افقده الامل في تاييد روسيا له في المستقبل اذا ما احتاج اليه لمواجهة فرنسا . لقد شاطر بسمرك — في المؤتمر — انجلترا والنمسا وجهة نظرهما المحيقة بروسيا ، فكان لا بد له من أن يبحث عن حليف يعوضه صداقتها . فكان ذلك فاتحة لاسلوب دبلوماسي جديد هو اسلوب التحالف .

ولقد تفقد بسمرك حليفه فوجده في النمسا التي كان قد اكتسب ودها في مؤتمر برلين . ففي سنة ١٨٧٩ تحالفت الدولتان على شروط سرية خيبت الى حد ما امل بسمرك في توجيه الحلف توجيها فعالا ضد فرنسا . ذلك بان الطرفين اتفقا على تبادل العون الفعلي في حالة مهاجمة روسيا لاي منهما ، بينما لم تتعهد النمسا بالنسبة لحالة مهاجمة فرنسا لالمانيا الا بمجرد اتخاذها موقفا محايدا .

غير ان الروسيا كانت لا تزال تنشد سياسة تهيء لها جوا هادئا في البلقان . وكان احتمال التجائها الى فرنسا ازاء موقف المانيا من الاولى في مؤتمر برلين جديرا بان يدعو بسمرك الى التفكير والتبصر . ولقد تقابل هذان الاعتباران مع تخوف النمسا من ايطاليا فابرم تحالف الاباطرة الثلاثة في سنة ١٨٨١ تحالف مؤداه انه في حالة اشتباك أحد الدول المتحالفة في

تلح في الاهتمام بالشؤون الدولية العامة بل وبشؤون غيرها من غير ان تكون قادرة على التقرير في شأن كيان النسق الدولي العالمي ، ثم تأتي في النهاية جماهير الوحدات السياسية العريضة التي تنخرط بالضرورة ــ وبحكم ذلك التدرج في القوى ــ في النسق العام .

وفي داخل هذا النسق الثنائي ثمة حقيقتان :

الاولى أن توازن القوتين القطبيتين لا يتصور تحققه ــ بحكم هذه

حرب مع دولة غريبة عن الحلف وجب على دولتي التحالف الاخرتين التزام الحياد .

ثم ان بعد نظر الدبلوماسية الايطالية اقتضى منها التقرب الى المانيا ، لعل ذلك يؤمنها من الخطر النمساوي الذي يهدد الوحدة الايطالية الناشئة. غير ان حصافة بسمرك اقتضته ان يحيل ايطاليا الى النمسا حتى اذا ما تفاهما ارتبطت الدول الثلاث بتحالف (التحالف الثلاثي سنة ١٨٨٢) سرى النصوص مضمونه معاهدة دفاعية تعهد فيها الحلفاء بتبادل المساعدة في حالة التعدي على احداها على اوضاع معينة . والتحالف الثلاثي هذا حلقة من حلقات الاسلوب البسمركي الذي كان يهدف الى عزل فرنسا والتكتل ضدها . وهو فوق ذلك يحقق اهدافا عسكرية لصالح المانيا . ذلك بأن من مؤداه ان ترى فرنسا نفسها مكرهة على توزيع قواتها بين الحدود الفرنسية الالمانية والحدود الفرنسية الايطالية .

عدا ان هذا النظام البسمركي لم يودي ــ ر غم حبكه ــ الى ما كان يرجوه بسمرك . ذلك بأنه ما كاد ينصرم العام الثالث على عزله الا وتوج تقابل وجهات النظر بين فرنسا وروسيا بحلف دفاعي ابرم بينهما عام ١٨٩٣ (موجها ضد التكتل الالماني في التحالف الثلاثي لسنة١٨٨٢) وظلتنصوصه سرية الى سنة ١٨٩٥ . ولقد قصدت به فرنسا ان يكون لها حليف قوي يقف الى جانبها في وجه العدوان الالماني . وقصدت روسيا من ورائه الى جانب التحالف العسكري ان تعينها فرنسا على تمويل مشروع سككها الحديدية الضخمة .

وبذلك راح النظام الذي كان من ابتدا ع بسمرك يتمخض عن رد فعل من شاكلته حتى اصبح التكتل اسلوب العصر .

وازاء ذلك الاسلوب كان لا بد من ان ترى انجلترا نفسها مكرهة بدافع المصلحة على ان تختار من بين الكتلتين كتلة تنضم اليها . وكانت تعتقد ان

الثنائية ذاتها الا باسلوب التعصب ، بمعنى أن كلا من القطبين لا يرى مفرا من السعي المتواصل الى تجميع اكبر عدد مستطاع من الوحدات السياسية في عصبة يتوازن بها مع العصبة الاخرى ، وبميكانية ثنائية القوى القطبية في هذا النسق تنخرط اغلب الدول المتوسطة القوى والصغيرة على السواء في عصبة من العصبتين ــ على صورة شبيهة بالجذب في الطبيعة .

وتتمثل الحقيقة الثانية في أن القوتين القطبيتين في هذا النسق الثنائي يتعاديان بحكم موقعهما فيه ، فهما يتسابقان الى

التحالف مع المانيا هو انفع الطريقين . فالمانيا قد اضحت اقوى قوة في القارة فضلا عن أنها كانت قد اصبحت باستعداداتها البحرية الجديدة منافسا خطيرا لانجلترا لذلك سعت الى هذا التحالف غير ان سعيها لم يلق ترحيبا من جانب المانيا مما اضطر انجلترا الى الالتجاء الى اليابان من جانب والى تصفية مشاكلها الاستعمارية مع كل من فرنسا والروسيا من جانب اخر . ففي سنة ١٩٠٢ ابرمت انجلترا مع اليابان حلفا دفاعيا على اوضاع معينة قصدت به اليابان توجيهه ضد روسيا ورمت به انجلترا تامين ظهرها في الشرق من القوة البحرية اليابانية الفتية ان اضطرت انجلترا الى مواجهة الاسطول الالماني المنافس في الغرب . وفي سنة ١٩٠٤ وقع الوفاق الوديبين انجلترا وفرنسا ، وفي سنة ١٩٠٧ وقع وفاق بين انجلترا وروسيا . وهما وفاقان يدوران حول تصفية المشاكل الاستعمارية بين انجلترا وفرنسا في افريقيا وبين انجلترا والروسيا في اسيا . من ذلك انه كان من شأن الوفاق الاول اقرار انجلترا لمركز فرنسا في مراكش نظير اقرار فرنسا لمركز انجلترا في مصر ، وان كان من شأن الثاني ان اقتسم المتفقان ايران كمنطقتي نفوذ . منطقة نفوذ روسي في الشمال ومنطقة نفوذ انجليزي في الجنوب . وبالوفاقين يهدأ بال انجلترا على الهند من ناحية الخطر الروسي . وعلى مصر من جانب الخطر الفرنسي فتركز انجلترا قواها لمواجهة الخطر الالماني البحري الفتي .

ولقد افضت اساليب التكتل هذه بصورة النسق الاوروبي تلك الى الحرب العالمية الاولى .

ولمزيد من التفصيل فيشأن التاريخالدبلوماسيلتلك الفترة راجع بصفة خاصة ــ دروز ، المرجع السابق ــ التيارات السياسية المعاصرة عبد الحميد البطريق ، الطبعة الثانية ١٩٤٥ ص ٢٢ ــ ٤٨ ، ص ١٣٣ ــ ١٥٠ ــ تاريخ اوروبا في العصر الحديث ــ « فيشر » ، المرجع السابق .

التفوق في القوى بميكانية موقعهما هذا ، ومن ثم حتى في غيبة أي أسباب للخلاف الذي يدور حول المصالح القومية او الايديولوجية .

ولنا رجعة الى ذلك بتفصيل في الفصل الثاني من هذا القسم

الانساق المتجانسة والانساق غير المتجانسة
systemes homogenes — systemes hétérogenes

ويعنى الباحثون في العلاقات الدولية « بالنسق المتجانس » : النسق الذي يضم مجموعة من دول متجانسة بحكم الاشتراك في قيم واحدة ترتكز اليها في كيانها السياسي والاجتماعي ، ومن ثم فهي تنتمي الى طراز واحد في هذا المجال ، بينما يكون « النسق » غير متجانس اذا ما قام على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية الى قيم وايديولوجيات متباينة متصادمة[1] ذات أثر بالغ في تقرير سياساتها الخارجية . وينبه الباحثون في هذا الصدد الى ما يهيء له التجانس من استقرار النسق الدولي وما يهيء له عدم التجانس من تهديد لهذا الاستقرار .

ولعل ابرز صورة للنسق الدولي المتجانس في طول تاريخ المجتمع الدولي الحديث تتمثل في « النسق الدولي » الاوروبي الذي تحقق له الاستقرار — بعامل التجانس — من بعد الحروب الدينية الى قيام الثورة

(١) في شان هذا التمييز راجع :

Papaligouras, P. théorie de la société internationale, Geneve, 1941.

المرجع السابق ص ٢٥ P. Hassner.

المرجع السابق ص ١٠٨ — ١٠٩ R. Aron.

الفرنسية عام ١٧٨٩ . ففي تلك الحقبة الطويلة كانت الدول الاوروبية تنخرط في « نسق » من طراز القوى القطبية المتعددة والوحدات السياسية المتجانسة ، فجميعها كانت تقوم في كيانها السياسي في الداخل على «سيادة الامير » وفي العلاقات الدولية على مبدأ الشرعية وعلى حق العروش في تقرير مصائر الاقاليم والشعوب . بينما يمثل المجتمع الدولي الراهن — ومنذ عام ١٩٤٥ بالذات — نسقا دوليا من طراز عالمي بمداه وبقوى قطبية ثنائية فيما يتصل بتوزيع القوى فيه ، وغير متجانس بكل ما يعنيه عدم التجانس في هذا المجال ، فقواه القطبية لا تتعادى بحكم موقع كل منهما في النسق العالمي فحسب ، وانما كذلك تبعا لانتماء كل من القطبين الى ايديولوجية سياسية اقتصادية اجتماعية متصادمة تماما مع ايديولوجيات القطب الاخر ، فالاتحاد السوفيتي ماركسي الفكر والتنظيم في الداخل ويبشر بفكره هذا بدولة عالمية هي دولة الطبقة الواحدة (دولة طبقة البروليتاريا) ، بينما تقود الولايات المتحدة العالم الغربي حيث المشاركة في النظم النيابية في الداخل مع تعدد الطبقات وحيث الارتباط في المجال الدولي بمبدأ : مجتمع الدول القومية المتعددة بتعدد القوميات في العالم .

وليس من شك في ان الحاح العروش الثلاثة المنتصرة على نابليون (روسيا — بروسيا والنمسا) بالمحالفة المقدسة la sainte alliance في اقامة المجتمع الدولي الاوروبي على مجموعة من دول متجانسة لا مجال بينها لغير الدول التي تنتمي الى مبدأ الشرعية القديم ، ومن ثم لا مكان فيه للشعوب الثورية التي تنادي بحق الشعوب في تقرير مصيرها ليس من شك في أن في ذلك الالحاح فهما عميقا من جانب تلك العروش لفكرة التجانس في النسق الدولي ولما يهيء له من استقرار . ولعل نفس فكرة الحلف المقدس تلك هي التي تدور في عصرنا

في رؤوس ساسة كل من قطبي القوى في النسق الدولي العالمي الراهن ، فساسة السوفيت ينشدون ــ باليقين ــ نسقا عالميا لا مكان فيه لغير الماركسيين السوفيت ، ونفس الشيء عند ساسة القطب الغربي ، فالقطب الامريكي يرى في الثورة الشيوعية ثورة هدامة على نحو ما كان يراه اصحاب العروش في مبدأ القوميات في الحلف المقدس ، كما أن كل تحرك في داخل الكتلة الشرقية من أجل الانسلاخ يعتبره السوفيت ثورة على نظام نسق الكتلة يستدعى الردع بالسلاح انها نفس افكار الحلف المقدس القديمة .

٢ ــ النسق الدولي مجموعة من قوى في حالة توازن

وليس من شك في أن التوازن equilibrium في الانساق الدولية، هو جوهر هذه الانساق ، ذلك بان النسق الدولي ــ وهو صورة منتظمة لعلاقات بين عديد من قوى « فردية » في غيبة حكم أعلى ، يرفض بطبيعته هذه نقيضين متطرفين يقف هو في وجه كل منهما على السواء . ان اية مجموعة من قوي فردية ــ في غيبة حكم اعلى ــ لا يتصور لها الا : ان تسقط في فوضى مطلقة anarchisme ، ومن ثم فلا « نسق » ، واما أن تنتهي الحرب الدائمة بين القوى الفردية الى امبراطورية عالمية universal empire ومن ثم فلا نسق دولي ايضا ، وبين هاتين الصورتين تقسم صورة « النسق الدولي » international system . ذلك بأن « النسق الدولي » هو مفهوم لصور المجموعات الدولية المتوازنة القوى توازنا يمكن لانتظام علاقاتها بمنأى عن حالة الفوضى ، من ناحية ، وفي وجه كل تطلع الى الامبراطورية العالمية من ناحية اخرى .

وهكذا يرتبط مفهوم « النسق الدولي » ــ بصفة اصلية ــ بحالة

التوازن التي تقوم عليها مجموعة القوى الفردية ،في مجال دولي معين ؛ مما يجعل خلط الكثير من الكتاب الانجلو سكسون بين « النسق الدولي » international system وبين حالة التوازن الدولي state of international equilibrium ؛ امرا مقبولا .

فالحق ان «النسق الدولي» اذ يرفض صورة الفوضى ويناقض الامبراطورية العالمية ، لا يمكن ان يعني اكثر من حالة التوازن التي عليها مجموعة معينة من قوى دولية في وقت معين . وحالة التوازن هذه هي التي توصف ــ مجازا ــ « بميزان القوة » . كما ان فكرة ميزان القوة تعنى ايضا فكرة توزيع القوة distribution of power في المجال الدولي في مواجهة تمركزها في امبراطورية عالمية .

ومن هنا فان دراسة النظرية العامة للانساق الدولية تكاد تنحصر ــ بحق ــ في دراسة النظرية العامة « لميزان القوة »

ميزان القوة

The balance of power — equilibre de puissance

ان عبارة ميزان القوة balance of power تعني ــ في الاصطلاح التعبير المجازي عن كل توازن ، دولي international équilibrium ومن ثم عن كل نسق دولي في حالة توازن .

وميزان القوة من حيث هو مفهوم عام ــ من مفاهيم علاقات القوى وتوزيع القوة في المجال الدولي ــ ومجردا عن صور واقعه المتغيرة بتغير الظروف التاريخية ــ لا يعني اكثر من الابقاء على حالة ما من حالات

التوازن الدولي بحيث لا تستطيع اية دولة او اكثر ان تهاجم ما عداها ، من غير سبب مقبول، او بعبارة اخرى ،حمايةالوضعالراهن Status quo لتوزيع القوة في نسق دولي معين باعتباره متوازنا وباعتبار الاخلال بـه اخلالا « بميزان القوة » (١)

ميزان القوة بين الموضوعية والنمطية

ان تعبير « ميزان القوة» كوصف مجازي للوضع الراهن Status quo لتوزيع القوةفينسقدوليمعين يحملكثيرا من المضامينالتي تباينت تبعـا لتباين الظروف التاريخية لعلاقات القوى في المجال الدولي ، كما أن دخوله « عـالم السياسة » كمفهوم من مفاهيمه قد انتهى به الى مفهوم متعـدد الـوجوه •

فحين ترد عبارة « ميزان القوة » على السنة او اقلام المشتغلين بعلوم السياسة او بفنونها فان هذا يستدعي الى الاذهان عديدا من معاني يرتبط كل واحد منها بقطاع معين من قطاعات عالم السياسة • ان لعالم السياسة ـ في تصوري ـ قطاعات ثلاثة :

الواقع السياسي مفسرا تفسيرا موضوعيا (من شأن العلم science والعمل السياسي باساليبه (من شأن الفن art - policy) ، وفلسفـة السياسة في معنى تقديـم الافكار المـؤيدة للعمل السيـاسي (وهـي الايديولوجيات) •

---

(١) في هذا المعنى : ـ

J.W. Burton, international relations, A general theory Cambridge, 1965, p. 56.
H. Butterfield, The balance of power. in, Diplomatic investigations, U, U, Books London, 1966, p. 144.

وليس من مفهوم من مفاهيم عالم السياسة الا وتتنازعه هـذه القطاعات الثـلاثـه ، ولقد التقينـا بكثير مـن الامثلة لذلـك على طول مـا تقدم في كتابنا هذا • ومفهوم « ميزان القوة » هو الاخر تنازعته بالفعل هذه القطاعات ـ : قطاع الواقع المفسر تفسيرا موضوعيا ولكي يرى فيه (في ميزان القوة) تعبيرا مجازيا عن التوازن equilibrium التلقائي الكامن في الانساق الدولية والذي من شاكله التوازن الميكانيكي الكامن فيطبيعة الاشياء في عالم الفيزياء وفي عالم الاحياء بل وفي عالم الاجتماع ، وكذلك في عالم السياسة • وقطاع العمل السياسي باساليبه Policy ولكي يرى في « ميزان القوة » وصفا مجازيا للسياسة Policy التي تستهدف بها دولة ما الابقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى في نسق دولي معين ، ثم اخيرا قطاع الفلسفة أو الفكر المؤيد لتلكالسياسة لحساب الدولةالتي تمارسها فهي ايديولوجية « ميزان القوة »

وارتباطا بذلك ، نستطيع ان نميز بصدد مفهوم ميزان القوة ـ ومن ثنايا ملاحظة الواقع التاريخي ـ بين نظرتين : النظرة الموضوعية لميزان القوة ، والنظرة النمطية له ، ومن ثم ميزان القوة باعتبار ما هو كائن من ناحية ، والنظرة له باعتبار ما يجب ان يكون من ناحية اخرى •

وفيما يلي تتناول بايجاز :

ميزان القوة في معناه الموضوعي ، أو ان شئنا المدلول العلمي لميزان القـوة •

ميزان القوة في معناه النمطي ، أي في معنى ما يجب ان يكون عليه التوزيع العادل للقوة في المجال الدولي •

ان فكرة ميزان القوة قد ارتبطت بتاريخ العلاقـات الدوليـة في المجتمع الاوروبي الحديث ومنذ فجره ، كتصور لانتظام ميكانيكي تجري عليه علاقات القوى داخل ما اصطلح على تسميته بالنسق الدولي الاوروبي The european states-system وذلك في ضوء صيغ « نيوتن » التفسيرية للتوازن الالي في عالم الطبيعية (١) .

«وميزان القوة » في هذا المعنى يفترض ان النسق الدولي يقوم على توازن تلقائي ذاتي يتحقق انتظامه بمنائي عن ضمائر الدول المكونة له،ومن ثم بعامل العلاقة بين الفعل ورد الفعل (لكل فعل رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه) وبالتعادل الذاتي داخل المجموعة الواحدة ، ومن شاكلة ذلك التعادل الذي يقع داخل الكائن الحي او في المجموعة الشمسية وعلى وضع يصح معه القول بان داخل النسق الدولي ثمة انتظام ذاتي يتحقق به التوازن في توزيع القوى بما يؤكد استمراره ، كما يتحقق به اولا بأول اعادة هذا التوازن على صورة تمكن من متابعة هذا الاستمرار ، وبعبارة اخرى فان ميزان القوة بهذا التصور يعني ان التوازن في الانساق الدولية يحكمه قانون سوسيولوجي (قانون سببي (٢) من شاكلة القوانين التي تحكم طبيعة الاشياء .

والحق أن فكرة « آلية » «ميزان القوة» قديمة قدم «النسق الدولي الاوروبي » ذاته ، فلقد كان Fenelon يتصور « ميزان القوة » كجهاز

(١) في هذا المعنى H. Butterfield المرجع السابق ص ١٣٢

(٢) Sociological Law — Loi Sociologique

توازن يعمل بطريقة شبه ميكانيكية تهيء للمحافظة على الوضع الراهن status quo لتوزيع القوى في النسق الاوروبي . ذلك الى جانب كونه التعبير الصادق عن تضامن القوى الاوروبية . فهو يتصور النسق الدولي الاوروبي كجهاز واحد يؤكد لبقاء اجزائه تساندها « بالتدافع المتبادل » «se soutiennent en se contrepoussant» (١)

وهكذا يكاد يقول Fenelon وفي عام ١٧٣٤ ــ ان التوازن الاوروبي يتحقق بميكانيكية قوة الجذب(المهيئة للتعاون) بين اعضاء النسق الاوروبي . العاملة في آن واحد مع قوة الطرد المعرقلة للاندماج في دولة عالمية ، واللتان يتوفران لكل وحدة من وحدات ذلك النسق كجزء من طبيعتها .

هذا ولا يزال تصور « ميزان القوى » كجهاز ديناميكا السياسة (٢) الذي يضبط بطريقة آلية توزيع القوة في الانساق الدولية على مستويات يتحقق بها توازنها ، لا يزال مثل هذا التصور شائعا لدى كثير من المفكرين المعاصرين .

على أن الذي يبدو لنا اكثر اعتدالا في هذا الشأن هو رفض القول بان ثمة قانونا علميا قاطعا يفسر استمرار الانساق الدولية بتوازنها

(١) في
Supplement à l'Examen de conscience sur les devoirs de la royauté, 1734

وكما وردت في
Pacifisme et internationalisme, M. Merl - collection U, Paris 1966, P 130 - 131

(٢) في هذا المعنى
A,J, Toynbee, a study of history, Oxford University Press, 1934 VIII, p. 301, 302

الميكانيكي البحت ــ من شاكلة القوانين الفيزيائية او البيولوجية التي تفسر لنا الانتظام داخل المجموعة الشمسية ــ مثلا ــ أو داخل الكائن الحي ، فذلك بعيد التصور في الانساق الدولية التي تقوم على مجموعات من وحدات سياسية واعية تتحرك باعمال ارادية ووراء اهداف محددة مقدما • وانما المقبول بصدد انتظام هذه الانساق الدولية أن نقول بان الملاحظة تنبه الى أن في السياسات الدولية اتجاها غالبا مستمرا نحو توزيع القوة داخل النسق الدولي الواحد بما يقف في وجه أي تطلع الى الامبراطورية العالمية ، ومن ثم بما يؤكد لبقاء النسق •

اننا لا نعدو ان نكون هنا امام قضية اجتماعية بحتة ، هي قضية توزيع القوى في المجال الدولي ، وهي قضية ذات حلين محتملين على السواء ، اما توزيع القوى توزيعا يبدو عادلا بين الوحدات السياسية المكونة للنسق الدولي ترتضيه المجموعة ، واما تركيز القوة في وحدة عالمية واحدة • والمفاضلة بين الحلين لا مكان فيها للعلم الموضوعي او التفسيري بحال ، وانما هي مسألة فلسفية بحته ، والاختيار عمل من اعمال فن السياسة Policy • كان نابليون يختار حل الامبراطورية العالمية وكان يقدم لاختياره مبررات لا تنقصها الوجاهة المنطقية تدور حول فكرة ان بالامبراطورية العالمية يتحقق السلام العام ، وكان هتلر يقول وهو يتطلع الى توسع بلا نهاية في ٣٠ يناير سنة ١٩٤١ ان ما تسميه بريطانيا ميزان القوة ليس الا الحيلولة دون تكامل القارة الاوروبية وتنظيمها •

وهكذا ننتقل من فكرة « ميزان القوة » « كجهاز ديناميكا السياسة » داخل النسق الدولي الى « ميزان القوة » كسياسة بهدف معين ، ومن ثم الى مفهومه النمطي

المفهوم النمطي « لميزان القوة »

كل قاعدة ــ او مبدأ من مبادىء العمل ــ تستهدف غاية اجتماعية محددة مقدما هي ــ كما رأينا ــ قاعدة نمطية • وقواعد العمل في المجال السياسي ــ الوطني أو الدولي على السواء ــ هي من هذا النوع • فحين تختار وحدة سياسية ما بصدد قضية النقيضين : المجتمع الدولي ومن ثم المجتمع المتعدد الوحدات السياسية ام الامبراطورية العالمية ــ تتخذ من الصورة التي يقع عليها اختيارها هدفا لسياستها الخارجية في هذا الصدد ثم تختار له من الاساليب ما يؤكد لتحقيقه • وهنا تظهر فكرة « ميزان القوة » كقاعدة أو كمبدأ من مبادىء العمل ومن ثم كسياسة خارجية تسلكها الدولة التي جعلت من الحياة في نسق دولي هدفا لها •

وسياسة « ميزان القوة » في هذا المعنى تتخذ عديدا من صيغ تتباين تبعا لتباين تصور الدولة لأهدافها القريبة من سياستها هذه ، ان الهدف النهائي والبعيد لسياسة ميزان القوة هو ــ كما قدمنا ــ الحيلولة دون قيام الامبراطورية العالمية ، بيد أن اهداف هذه السياسة القريبة والتي هي في نفس الوقت وسائلها الى هدفها البعيد ، عديدة ومتباينة الصيغ ، نستطيع ان نورد ــ من واقع التاريخ ــ اظهرها فيما يلي : ــ

سياسة « ميزان القوة » بهدف تحقيق توزيع عادل للقوة في نسق دولي معين ، وذلك باعتبار ان عدالة توزيع القوة هي مبدأ اخلاقي ، ومن ثم قيمة في ذاتها •

سياسة « ميزان القوة ٢ » ، بهدف الابقاء على الوضع الراهن لتوزيع القوى في نسق دولي معين وذلك باعتبار ان في الابقاء على الوضع الراهن ابقاء على ميزان القوة ذاته •

سياسة « ميزان القوة » بهدف الوقوف في وجه زيادة قوة اية وحدة سياسية او اية عصبة من وحدات سياسية كلما كان في هذه الزيادة تهديد للتوزيع الراهن للقوة .

سياسة « ميزان القوة » بهدف حماية أستقلال الدولة التي تنتهج هذه السياسة من قوة خارجية تبدو المهددة لامنها .

وفي هاتين الحالتين الاخيرتين ــ على الاقل ــ تبدو سياسة ميزان القوة مختلطة تماما بسياسة الامن (امن الدولة) .

سياسة حامل ميزان القوة The holder of the balance

وهنا تجدر الاشارة الى ان من الدول ما هيأت لها الظروف التاريخية وصور توزيع القوة في نسقها الدولي ان تكون «حامل ميزان القوة» بدل أن تكون أحد كفتيه . ويقضي منطق توزيع القوى ان تكون الدولة حاملة الميزان على قوة ترجح قوة كل من القوتين المتنافستين وعلى وضع يكون من شأنه ان تقرر بانحيازها الى اي من القوتين او التلويح بالانحياز لها صورة توزيع القوة في النسق الدولي ، ومن ثم فهي تلعب الى حد ما دور المقرر للنسق والا اقتصر دورها على مجرد « التوفيق »

ولقد حملت بريطانيا « ميزان القوة » في القارة الاوروبية على ذلك النحو في الفترة من ١٧٢٧ الى ١٨٦٨ (وفي ما عدا فترتين قصيرتين تخللتا تلك الحقبة) . فلقد هيأت لها قوتها مع ظروف توزيع القوى في القارة الاوروبية حين ذاك ان تكون « حامل ميزان القوة » بالنسبة لعلاقات القوى المتنافسة في القارة . ولقد هيأت الحرب العالمية الاولى للولايات

المتحدة الامريكية ان تكون حاملة ميزان القوة بالنسبة للقوى المتصارعة في العالم القديم ، ثم راحت الحرب العالمية الثانية تجعل منها (الولايات المتحدة) احدى كفتي ميزان القوة في النسق الدولي العالمي الراهن .

وهنا تمارس الدولة « حاملة الميزان » سياسة خارجية مضمونها التحكم في صورة توزيع القوة بين المتنافسين وعلى وضع يؤمنها في نفس الوقت من اثار اختلال التوازن بين هذين المتنافسين . فلم تكن بريطانيا تقصد ، في الحقبة التي مارست اثنائها سياسة « حامل الميزان » بالنسبة لتوزيع القوة في القارة الاوروبية ، ان تكون مجرد حكم بين القوى المتنافسة وانما كانت تستهدف بسياستها تلك ان تظل القوى الاوروبية على توازن لا يسمح لاي قوة منها ان تكون على درجة من التفوق بحيث تستطيع ان تتجه بتفوقها هذا الى بريطانيا مهددة امنها .

وهكذا فان « سياسة حامل الميزان » هذه لا تتصور لدولة دون الدول المتنافسة في القوة ، والا هبطت بمحاولات تدخلها لدى تلك الدول الى مجرد « الموفق » وكان حالها في ذلك حال مجموعة دول عدم الانحياز في النسق الدولي العالمي الراهن ، حيث تسعى تلك المجموعة الى ان تشكل قوة دبلوماسية ثالثة تعمل ، بعدم الانحياز ، الى تخفيف حدة التوتر بين الكتلتين ، مقتنعة تبعا لعدم تعادلها في القوة مع اي من الكتلتين ، بالاكتفاء بالتطلع الى ان يكون لها دورا توفيقيا ، ومن ثم بعيدا تماما عن فكرة « سياسة حامل الميزان » .

وسائل تحقيق ميزان القوة

هذا وباستقراء تاريخ العلاقات الدولية الحديثة نستطيع ان نبرز

اظهر الوسائل الدبلوماسية التي مورست لتحقيق ميزان القوة فيما يأتي : ــ

سياسة فرق تسد divide and rule

وهي تعني العمل على تفتيت قوة كبيرة قائمة بالفعل يخاف جانبها الى قوى صغيرة ، أو العمل على عرقلة قيام قوة كبيرة في طريقها الى البروز تفاديا لاثرها المرتقب على ميزان القوة • وتلك كانت سياسة فرنسا ازاء المانيا ، فقد كانت تعمل دائما على الا تقوم الوحدة الالمانية كما كانت تأمل دائما في تفتيتها بعد قيامها ، وتلك ايضا سياسة الاتحاد السوفيتي في اوروبا فهو جد حريص على تفتيت قواها • بل ان نظرة ممحصة لا تستطيع ان تبرىء نوايا الرئيس ولسن الامريكي في نهاية الحرب العالمية الاولى ــ رغم تشدقه بالمثالية ــ نحو مثل هذه السياسة ازاء القارة الاوروبية .وذلك من وراء المبدأ الذي نادى به واورده بين نقاطه الاربعة عشر : ضرورة اعادة تخطيط القارة الاوروبية على اساس مبدأ القوميات • لقد كان الرئيس الامريكي يأمل بتدخل الولايات المتحدة الامريكية في تلك الحرب ان يكون بداية انطلاق امريكي نحو السيطرة على العالم القديم ، وكان يؤمن ــ ما في ذلك شك ــ بأن من انجع الوسائل الى تحقيق هذا الهدف هو تفتيت القوى الاوروبية القديمة ــ كامبراطورية النمسا والمجر ــ اعمالا لمبدأ القوميات في الظاهر ، بيد انه كان يأمل بذلك ــ في الباطن ــ اعادة توزيع القوى في القارة القديمة على صورة تجعل منها مجموعة من رماد من دول صغيرة مما يسهل للولايات المتحدة السيطرة عليها فيما بعد •

سياسة التعادل في عوامل القوة (1) The policy of compensations

وتعني هذه السياسة مراعاة العدل في توزيع العوامل الطبيعية للقوة (الاقاليم والموارد والسكان) بين الدول المعنية في مناسبات التوزيع حال مناسبات توزيع بولندا في عام ١٧٧٢ ، عام ١٧٩٣ وعام ١٧٩٥ ، وفي مؤتمر فينا (١٨١٤ ــ ١٨١٥) بمناسبة اعادة توزيع القوى الاوروبية على اساس مبدأ الشرعية القديم ، وفي الشطر الاخير من القرن التاسع عشر وصدر القرن العشرين بمناسبة توزيع الاراضي المستعمرة ومناطق النفوذ •

سياسة التحالف Policy of alliances

وتعني سياسة التحالف تجمع دولتين او اكثر في عصبة (حلف) في مواجهة قوة اخرى ، وذلك تحقيقا للتوازن فيما بينهما •

ولقد بلغت سياسة التحالف قمتها في النسق الدولي الاوروبي منذ صدر القرن التاسع عشر ، ففي الفترة من ١٨١٤ الى ١٨٢٥ راحت العروش القديمة المنتصرة على نابليون تمارس وسيلة هدفها اعادة تخطيط القارة الاوروبية على اساس مبدأ الحقوق الشرعية القديم في مواجهة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي كان قد ارتبط بمبادىء الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩ • ولقد التقى المنتصرون على اسلوب واحد قوامه عقد مؤتمرات يعالجون فيها ما يقتضيه اعمال مبدأ الشرعية من اجراءات ، ولقد

(١) بصدد سياسة divide and rule وسياسة compensations راجع H.J, Morgenthau المرجع السابق ص ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٠

بدأت سياسة المؤتمرات بعقد مؤتمر فينا عام ١٨١٤ ــ ١٨١٥ • وكان مما ادى اليه نظام المؤتمرات هذا ان نشأت عدة احلاف بين المنتصرين، بدأت بالحلف المقدس Sainte alliance (١٨١٥) فالمحالفة الرباعية ٢٠ نوفمبر ١٨١٥ والتي قصد بها ان تكون اتحادا دائما ضد فرنسا قوامه القوة المادية لاقرار السلام العام (لحساب المنتصرين بداهة) ولكي يجعل الحلفاء الاربعة من انفسهم حكومة لاوروبا قادرة على ممارسة سياسة التدخل في شئون فرنسا ثم غيرها من دول القارة على نحو تحقق فعلا فيما بعد ، وفي مؤتمر اكس لا شابل ١٨١٨ انهى احتلال الكبار لفرنسا التي قبلت عضوا في هيئة الكبار ثم راح الخمسة الكبار يعلنون تمسكهم بنظام التضافر الاوروبي من اجل السلام العام وعلى اساس من مبدأ التدخل ولكن سرعان ما تحطمت حكومة الادارة الاوروبية امام تباين المصالح المختلفة للدول الخمس الكبار فلقد راحت كل واحدة منها تمارس سياسة التدخل او تنكرها وفق مقتضيات مصالحها الخاصة •

وفي « النسق البسماركي » كانت سياسة التحالف والتي قدم لها بسمارك بسياسة عزل فرنسا ، قد راحت في الشطر الاخير من القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الاولى تشكل اسلوب تحقيق ميزان القوة في النسق الاوروبي ، بل وجاوزته الى ما ورائه تتمتد الى اليابان ، ثم انتظمت على صورة جعلت من التكتل اداة تحقيق « ميزان القوة » كما يبدو واضحا من عرضنا المتقدم لواقع العلاقات الدبلوماسية لتلك الحقبة •

هذا ولا تزال سياسة الاحلاف والتكتل تلعب دورها التقليدي كاداة لسياسة ميزان القوة حتى في ظل النسق الدولي العالمي الراهن بقوتيه القطبيتين ، فلقد لجأت كل من هاتين القوتين من اجل تحقيق « ميزان

القوة » فيما بينهما ــ الى اقامة حلف بكتلة في مواجهة القوة القطبية الاخرى ، فكان حلف وارسو وحلف الاطلنطي •

ويعني الحلف l'alliance الاتفاق بين دولتين أو اكثر على تدابير معينة لحماية اعضائه من قوة اخرى معينة تبدو مهددة لامن كل من هؤلاء الاعضاء • وهو حلف دفاعي أو هجومي تبعا لما اذا كان يستهدف السعي الايجابي الى تقييد قوة الطرف الاخر أو الى مجرد التكتل في مواجهته دفاعا عن ذات اعضائه • غير ان تحقيق ما اذا كان الحلف دفاعيا أم هجوميا مسألة جد عسيرة ، فغالبا ما تحرص الوثائق التي تعد الاحلاف على ان تنص بعبارات قاطعة على انها دفاعية لا هجومية تسجيلا لحسن نواياها ، وللاقناع بأنها انما تقوم من اجل تحقيق « ميزان القوة» كاداة الى السلام•

فكرة ميزان القوة وفكرة الامن الجماعي

وبصدد الكلام عن الحلف كأداة من ادوات تحقيق ميزان القوة تجدر الاشارة الى فكرة الامن الجماعي Collective Security لما بينهما من تقارب •

ان فكرة ميزان القوة تدور حول ضرورة تحقيق توازن بين القوى في النسق الدولي تفاديا للامبراطورية العالمية من ناحية ، وللفوضى الدولية من ناحية أخرى ، ومن ثم تحقيقا للسلام القائم على العدل في توزيع القوى بين اعضاء نسق دولي معين • بينما فكرة الامن الجماعي تعني كما تصورها المثاليون الداعون لها في نهاية الحرب العالمية الاولى ــ مجسدة في منظمة دولية للسلام هي عصبة الامم ثم هيئة الامم المتحدة فيما بعد الحرب العالمية الثانية ــ التنظيم القانوني الذي يحمل الجماعة الدولية كلها مسئولية امن كل عضو من اعضائها ، ومن ثم عن طريق منظمة ذات طابع عالمي لا تقتصر عضويتها على دول دون اخرى ولا تعمل لحساب دول معينة في مواجهة دول معينة اخرى ، والا اقتربت من التحالف •

وهكذا يبدو الفارق بين الحلف وبين المنظمة العالمية للسلام(الامم المتحدة مثلا) متمثلا في ان الحلف هو اداة سياسة ميزان القوة التي تمارسها اية دولة عن طريق التحالف مع دول اخرى معينة بقصد خلق عصبة في مواجهة قوة اخرى داخل النسق الدولي ، ان الحلف بهذا المعنى هو اداة يستدعيها « مبدأ سياسي » هو مبدأ « ميزان القوة » ، ذلك بينما « المنظمة الدولية » للسلام هي تنظيم قانوني عالمي للسلام ، الاصل في فكرته التي يرتكز اليها (فكرة الامن الجماعي) ان عضويته مفتوحة لجميع الدول اعضاء النسق وهو يعمل لحساب الكل فلا يوجه ضد أحد معين بذاته .

ورغم هذا الاختلاف القاطع بين الفكرتين « ميزان القوة » « والامن الجماعي » ــ وبين طبيعة كل من اسلوبيهما ــ فاسلوب الاولى سياسي بحت بينما اسلوب الثانية قانوني ــ فان من المتصور القول بان التنظيم القانوني الجماعي للامن الدولي مجسدا في عصبة الامم ثم في هيئة الامم هو اعلى مراحل التنظيم لفكرة « ميزان القوة » ذاتها ، ما دام ان سياسة ميزان القوة تعنى في النهاية المناورات التي تقف دون قيام الامبراطورية العالمية من ناحية والفوضى الدولية من ناحية اخرى ، ومن ثم الابقاء على صورة معينة لتوزيع القوى داخل النسق الدولي . وبهذا التصور يصح القول ان الامم المتحدة ليست في حقيقتها الا مجرد تنظيم قانوني ، ومن ثم اكثر استاتيكية Statique وبقاء ، لميزان القوة الدولي بالصورة التي تم عليها التوزيع الفعلي للقوى بعمليات الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم لصالح المنتصرين الكبار فيها ، ويؤيد هذا التصور :

١ ــ ان الثلاثة الكبار قد اعلنوا ــ وكانت الحرب العالمية الثانية لا تزال قائمة ــ عن نواياهم في الانفراد بتحمل عبء مسئولية التنظيم الدولي المرتقب وان التعليق البريطاني على مقترحات دمبارتون اوكس قد

تضمن تلك العبارة القاطعة « ان المسئولية يجب ان تسير مع القوة » .

٢ ــ قصر ميثاق الامم المتحدة المهام الرئيسية الخاصة بحفظ السلم والامن الدولي على مجلس الامن « م ٢٤/١» وشكل هذا المجلس على اساس يجعل من القول الفصل في اختصاصه للخمسة الكبار ، فهم يتمتعون فيه بمقاعد دائمة ثم يملك كل عضو منهم حق الاعتراض التوقيفي ــ « الفيتو » .

٣ ــ وانه قد جاء في نص المادة ١٠٧ من ميثاق الامم المتحدة ليس في هذا الميثاق ما يبطل او يمنع اي عمل ازاء دولة كانت في اثناء الحرب العالمية الثانية معادية لاحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق اذا كان هذا العمل قد اتخذ او رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن القيام بهذا العمل » .

اليس في ذلك ما يقطع بان منظمة الامم المتحدة ليست ــ اذن ــ الا مجرد تنظيم قانوني لسياسة «ميزان القوة» القديمة،بل ومن شاكلة حكومة الادارة الاوربية (حكومة الخمسة الكبار في صدر القرن التاسع عشر)،واليس في ذلك ايضا ما يقطع بأن الامم المتحدة ليست في جوهرها اكثر من عصبة المنتصرين في مواجهة المنهزمين . واما عضويتها المفتوحة لاعضاء الجماعة الدولية على نحو ما ورد في الميثاق فهذه واجهة لا يمكن ان تعنى اكثر من قصد المنتصرين الكبار في الارتكاز الى قانون الاغلبية للتأكيد لقانون الاقوى .

فالحق ــ اذن ــ ان التمييز بين « المنظمة الدولية للسلام » و « الحلف » امر جد عسير من الناحية الموضوعية وكل ما نستطيعه في

هذا الشأن هو الالتجاء الى معيار شكلي بحت ينحصر في ان المنظمة العالمية للسلام تسعى بمقاصدها الواردة في ميثاقها الى السلام والامن لحساب الجماعة الدولية قاطبة بينما يسعى الحلف الى تامين اعضائه من عدوان دول معينة ، بما قد يقنع به هذا المقصد في ميثاق الحلف من مقاصد بعيدة تتمثل في السعي الى السلام العام •

ولنا في كل من حلف « وارسو » وحلف « الاطلنطي » مثل صادق في هذا الصدد فكل من الحلفين قام من اجل التمكين لعصبة دولية ايديولوجية معينة في مواجهة عصبة ايديولوجية اخرى ،بدعوى «الدفاعية البحتة » (دون الهجومية) وفي اطار فكرة السلام والامن الدوليين ،الامر الذي يقرب الاجهزة القائمة على كل من الحلفين من هيكل « المنظمة الدولية »، وذلك على الرغم مما يقنع به الواقع من ان ظاهرة انقسام العالم الى كتلتين ايديولوجيتين ــ في اعقاب الحرب العالمية الثانية ــ منظمة في حلفي وارسو والاطلنطي هي عامل فعال واكيد من عوامل تهديد السلام العام ، بل ان هذه الظاهرة قد راحت تتخذ من المنظمة العالمية اداة من ادوات الحرب الباردة بين الكتلتين معطلة بذلك سعيها الى مقصدها العام •

سياسة الاثناء la politique de dissuasion

ان العمل على اثناء ، دولة ما متجهة نحو تهديد « ميزان القوة » ــ عن متابعة هذا التهديد ، هو من بين الاساليب التي عرفتها سياسات العصر الحديث ، وكان عمل الاثناء هذا يتخذ عديدا من وسائل دبلوماسية اظهرها الاقناع المباشر او الالتجاء الى التعصب (بالتحالف) في مواجهة القوة

المهددة للتوازن • ولعل ابرز الامثلة على دبلوماسية الاثناء هذه تتمثل في السياسة التي لجأت اليها فرنسا وانجلترا مع هتلر عامي ١٩٣٨ و ١٩٣٩ ودون جدوى •

غير ان سياسة « الاثناء » قد راحت تتخذ كيانا جديدا تغلب عليه الاستراتيجية ، ولكي تحتل مكان الصدارة كاداة لتحقيق ميزان القوة في صورة النسق الدولي الراهن بثنائية قواه القطبية ، المتوازنتين نوويا فمنذ أن اقتنعت كل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي بتوازنهما في القوى النووية المدمرة ــ اي منذ حوالي عام ١٩٦٠ ــ والملاحظون ينوهون عن التوازن بالذعر l'équilibre de la terreur حتى انتهى الامر ــ وخاصة لدى المصنفين الامريكيين ــ الى محاولات نحو بناء نظري لما راح يسمى بالاستراتيجية النووية للاثناء • وهي محاولات تبدأ من العبارات التي راحت تنتشر على السنة واقلام الساسة والمفكرين كصدى للفناء المتوقع في حالة وقوع حرب عامة نووية ، كعبارة « لا بديل للسلام» وتدور هذه المحاولات ــ والى ان نعود اليها بتفصيل فيما بعد ــ حول ان ميزان القوة بين القوتين القطبيتين النوويتين انما يتحقق بالاثناء الذاتي المتعادل من جانب كل منهما •

ميزان القوة وصور الانساق الدولية

واذا كانت « سياسة ميزان القوة » لا تعني ــ في صيغتها التجريدية النهائية ــ اكثر من حرص كل لاعب رئيسي ــ على مسرح القوى الدولية

ـ على ألا يكون تحت رحمة الاخرين وبما يقتضيه هذا الحرص من مناورات ، فان قصر هذه السياسة على الانساق المتعددة القوى القطبية حال النسق الدولي الاوروبي في القرن التاسع عشر وصدر القرن العشرين ـ دون النسق الدولي العالمي الراهن بثنائية قواها القطبية ـ امر تنقصه النظرة التمحيصية .

ان سياسة ميزان القوة اذ تستهدف في المدى البعيد الحيلولة دون قيام الامبراطورية العالمية بمناورات فردية من جانب كل دولة على حدة بمفردها او متحالفة مع غيرها ، ان سياسة ميزان القوة اذ تستهدف ذلك باقية ـ بالضرورة ـ طالما لم ينتهي الامر بعد بالجماعة الدولية الى الإمبراطورية العالمية ، ومن ثم طالما لا يزال هناك نسق من عديد من دول وطالما جاوزت القوة القطبية فيها الواحدة ، وحتى لو اقتصر عدد هذه القوى القطبية على اثنتين فحسب . بل ان تناقص عدد القوى القطبية يزيد من تعميق المنافسة بين القطبين بحكم موقعهما في النسق ،ويدفع تبعا لذلك كل قوة من هاتين القوتين القطبيتين الى مزيد من العض بالنواجز على ميزان القوة بينهما .

ان سياسة ميزانالقوة ثابتة ـ منحيث المبدأ ـ على مر صور توزيع القوة في الانساق الدولية فهي قائمة لدى اللاعبين الرئيسيين في الانساق الاوروبية القديمة حيث تعدد القوى القطبية يصلالىالخمس، بل والى الست احيانا ، وهي قائمة وبنفس الضرورة ومن أجل نفس الغرض في النسق الدولي العالمي الراهن رغم ثنائية قواها القطبية ، وكل ما يقتضيه التغير فيعدد القوىالقطبية منالتعدد الىالثنائيةهو مجرد التغير فيقواعد التوازن دون المساس بالمبدأ ذاته ، تلك القواعد التي تتحدد على مقتضى الصورة التي عليها خريطة التوزيع الفعلي للقوى في النسق الدولي

ففي ظل نسق دولي متعدد القوى القطبية ـ حال النسق الاوروبي عام ١٩١٠ ، مثلا ، وحين كان اللاعبون الرئيسيون فيه يبلغون الستة (فرنسا ـ المانيا ـ روسيا ـ انجلترا ـ النمسا والمجر ـ ايطاليا) ، ان مثل هذا النسق يفرض بصورة توزيع القوى فيه قواعد يمليها تصميم اللاعبين على رفض الامبراطورية العالمية ، من ناحية ، وتعدد القوى القطبية على هذه النحو ، من ناحية اخرى : ـ

ان أي لاعب رئيسي من الستة الكبار يحاول التفوق على ما عداه من اللاعبين الرئيسيين هو ـ بهذه المحاولة ذاتها ـ عدو لهم وخطر يهدد ميزان القوة ، وهو بمحاولته هذه يستدعي رد فعل (آلي) من جانب قوى طبقته او من جانب فريق منهم متحالفين ، فلا بد من مواجهة القوة بالقوة .والا تحققت ارادة اللاعب المتطلعالى الامبراطوريةالعالمية .ومنهنا فان المنتصر الاوحد في حرب تقع في اطار مثل هذا النسق ، يصبح بالضرورة ـ في اعقاب انتصاره ـ عدو لاعبيه الرئيسيين بما في ذلك ، بل وفي مقدمتهم حلفاؤه بالامس . ومن هنا فان الصداقة او العداوة ـ في اطار النسق المتعدد القوى القطبية ـ علاقة وقتية ، طالما انها تاتي على مقتضى علاقات القوى داخل النسق ، وفي خدمة « ميزان القوة » . ان صديق اليوم ، هو بالاحتمال عدو الغد ، وهكذا [1] مما يدور حول ما يستدعيه كل فعل من افعال التفوق من جانب أي من الكبار من رد فعل مساو له في المقدار ومضاد له في الاتجاه من اجل الابقاء على «ميزانالقوة» او اعادته الى ما كان عليه .

وفيما عدا هذه القاعدة العامة فنحن لا نرى من المفيد بل ولا من

---

(١) في هذا المعنى R. Aron, Paix et guerre, P. 137

الصحيح محاولات بعض المعنيين بدراسة العلاقات الدولية من أجل تصوير قوائم نموذجية لقواعد العمل في هذا الصدد .

وفي هذا المعنى يسرف الاستاذ الامريكي Morton, A, Kaplan ـ في نموذجه الذي يصوره وصفا لسلوك اللاعبين في النسق المتعدد القوى ـ انه يسرف في عدد القواعد السلوكية التي يتعين على هؤلاء اللاعبين مراعاتها تحقيقا « لميزان القوة » . فيصل بها الى ستة يراها جميعا رئيسية . وهو يوردها على سبيل الحصر . على النحو التالي :

(١) « على كل لاعب أن يعمل على ما فيه زيادة لقدراته على ان يفضل التفاوض على الكفاح

(٢) على كل لاعب ان يكافح اكثر من ان يتحين الفرص لزيادة قدراته

(١) Morton, A, Kaplan, System and Process in international Politics, sec - Prin, U.S. 1962, P, 22,23,24

1 acte to increase capabilities but negtiate rather than fight.

2 Fight rather than pass up an opportunity to increase capabilities

3 Stop fighting rather than eliminate an essential national actor

4 act to oppose any coolition or single actor which tends to assure a position of predominance with respect to the rest of the system

5 act to constrain actors who subscribe to supranational organing principles

6 Permit defeated or constrained essential national actors to reenter the system with in the essential actor classification

(٣) على كل لاعب ان يوقف الكفاح عن ان يخرج من مسرح القوى لاعبا رئيسيا

(٤) على كل لاعب ان يعمل على معارضة أية محاولة من جانب اية عصبة او أي لاعب فردي للتسلط على ما عداه من اللاعبين

(٥) على كل لاعب ان يعمل على مقاومة اللاعبين الذين يلتقون على اقامة تنظيمات سياسية عليا يسيطرون بها على النسق كله .

(٦) على كل لاعب ان يعمل على اعادة اللاعبين المنهزمين او المغلوبين على امرهم الى صف كبار اللاعبين ، كما يمكن ان يعمل على ادخال اللاعبين غير الرئيسيين في صف اللاعبين الرئيسيين » .

والحق ان هذه القواعد السلوكية التي يحددها Morton A, Kaplan جديرة ـ في جملتها ـ بالتسجيل فيما نحن بصدده ، غير أن الذي نأخذه عليها هي عرضها من جانب صاحبها باعتبارها قواعد سلوك قطعية وحصرية بيد ان قواعد العمل من اجل تحقيق « ميزان القوة » في الانساق الدولية المتعددة الاقطاب بعيدة عن ان تحصر او تعد بهذا القطع ، ذلك بأن للظروف التاريخية والواقعية لكل نسق بل ولكل فترة تاريخية من فترات النسق الواحد . مقتضياتها في هذا الصدد . الامر الذي لا يصح معه الحصر والقطع اللذان يقوم عليهما نموذج الاستاذ Kaplan . ذلك فضلا عن أن مثل هذا التعداد القطعي والحصري للقواعد التي يتعين على كل لا عب رئيسي ـ في النسق الدولي المتعدد الاقطاب ـ التزامها لا يتصور الا في نسق تنحصر اهداف اعضائه جميعا في هدف واحد لا

يشغلهم غيره هو تحقيق « ميزان القوة » ، وهذا ما لا يتفق مع الواقع الدولي ، فللدول ــ الى جانب هدف التوزيع العادل للقوة ، اهداف لا تقع تحت حصر ، بل ان من بين هذه الاهداف ما لا يلتقي مع ذلك الهدف ، من ذلك التطلع الى النمو ومن ثم الى التوسع .

لذلك فان قائمة Kaplan الحصرية القطعية ، تصح اكثر ما يكون كنموذج للاعمال السلوكية للدولة « حاملة الميزان » حال انجلترا في الفترة التي كانت قادرة على ان تنهج فيها هذه السياسة في النسق الدولي الاوروبي ، ذلك بأن اهدافها في القارة الاوروبية في تلك الحقبة كانت تنحصر نهائيا في أن تظل قوى القارة في توازن لا يسمح بتفوق دولة معينة او عصبة من دول معينة ، على ما عداها من قوى القارة وعلى وضع يهيء للقوة المتفوقة الاتجاه نحو الجزيرة البريطانية لتهديد امنها .

وهكذا فان ما يمكن ان يكون لمثل ذلك الحصر النموذجي من حجية انما يتمثل في الاستعانة به لفهم « ميزان القوة » في الانساق المتعددة الاقطاب التي عرفها التاريخ بالفعل ، دون الاستناد اليه للتنبؤ في شأن ما سيقع مستقبلا في كل نسق دولي متعدد القوى القطبية .

سياسة ميزان القوة في النسق الدولي الثنائي القوى القطبية

وفي نسق دولي تجرى علاقات القوى فيه ــ بصفة اصلية ــ حول قوتين قطبيتين ولا تبلغ فيه قوى الدول الصغيرة وان اجتمعت درجة من القوة تستطيع بها ان ترجح كفة ميزان القوة لحساب احد القطبين ، ان في مثل هذه الصورة لتوزيع القوى مكانا لسياسة ميزان القوة لا يقل شأنا عن مثيله في النسق الدولي المتعدد القوى القطبية .

ففي اطار النسق الدولي الثنائي القوى القطبية بصورته هذه ، تسعى كل من القوتين القطبيتين المتنافستين ، بل والمتعاديتين بحكم موقعهما في النسق ، الى ان تكون دائما على درجة من القوة بحيث لا تصبح تحت رحمة القوة القطبية الاخرى . وهي تحقيقا لذلك تلجأ الى اساليب نستطيع تصويرها ــ من ثنايا ملاحظة الواقع الدولي الراهن ــ وبشكل تقريبي ، فيما يأتي :

تقضي صورة التوزيع الثنائي هذه على كل قطب من قطبيها ان يعمل على تجميع اكبر عدد ممكن من الدول حوله في شكل عصبة . على صورة تنتهي بربط « ميزان القوة » بالعلاقة بين العصبتين . ولكي تسعى كل عصبة ــ من اجل تحقيقه ــ الى هدف رئيسي يتمثل في الحيلولة دون بلوغ العصبة الاخرى درجة من القوة تهدد بها ذلك الميزان .

ان تراقب كل من القوتين القطبيتين ــ عن كثب ــ التغيرات التي تطرأ على قوة الدولة القطبية الاخرى ، وان تحرص ــ بكل الوسائل ــ بالترغيب او بالترهيب على المحافظة على كيان عصبتها . ان لم تستطع توسيعها ، كما يتعين عليها ان تراقب تحركات الدول التي قد اختارت لنفسها البقاء بعيدا عن العصبتين للتأثير عليها بالوسائل التي تلائم ظروفها ومزاجها لعلها تستطيع جذبها الى عصبتها او الى وضع يتأكد به انقطاع الصلة بينها وبين العصبة الاخرى .

وللاحلاف دورها كأساليب لتحقيق ميزان القوة في النسق الثنائي القوى القطبية . غير انه في الانساق المتعددة القوى القطبية كل لاعب رئيسي هو ــ بحكم هذا التعدد ــ العدو المرتقب والحليف المحتمل في نفس الوقت لاي لاعب آخر الامر الذي يجعل من احلاف هذا النسق احلافا هشة لا دوام لها . ذلك بينما في النسق الثنائي القوى القطبية . يتعادى القطبان بحكم

موقعهما عداء دائما الامر الذي يخلع على احلاف كل منهما طابع الدوام وفي الانساق المتعددة القوى القطبية لا يعرف الحلف دولة تترأسه بينما في النسق الثنائي يمتثل الحلفاء لارادة الدولة القطبية التي تتزعم العصبة.

وبحكم موقع القوتين القطبيتين في النسق الثنائي يظل تعاديهما مستمرا والطريق الاوحد الى السلام هو اتفاق القطبين على تجميد الحجم الراهن لكل من العصبتين بأن يمتنع كل منهما عن أي عمل يكون من شأنه حتى مجرد اغراء اية دولة من دول العصبة الاخرى على الخروج عليها ، وكذلك على خط حدي قاطع يفصل بين مناطق نفوذهما ، فلا تتهيأ لهما ظروف الاحتكاك ، وبذلك تستبعد الحرب المسلحة بينهما مع استمرار الحرب الايديولوجية [1] .

ويزيد في ابراز صورة التوازن هذه — في النسق الثنائي القوى القطبية — خلو هذا النسق من قوة ثالثة قادرة على ان تكون « حاملة الميزان » . بأن تكون على قوة تستطيع بها ان ترجح كفة من كفتيه القطبيتين على الاخرى فتملك بذلك تقرير علاقات القوى في النسق كله . كما يزيد من تعميق اسباب التوازن في النسق الدولي الثنائي القوى القطبية الراهن احتكار القطبين للاسلحة النووية المدمرة والذعر المتبادل من هول الآثار المتوقعة للحرب النووية على كل من الفريقين .

ولنا عودة الى ذلك في الفصل القادم .

ايديولوجية « ميزان القوة »

غلبة الطابع الايديولوجي في فكرة ميزان القوة

ورغم المكانة البارزة التي حظيت بها فكرة « ميزان القوة » في

(١) في هذا المعنى : المرجع السابق ص ١٤٥ وما بعدها R. Aron

تاريخ العلاقات الدولية على طول العصور الحديثة ، في العمل والفكر على السواء ، فان شيئا يتعين تقريره في نهاية الكلام عن هذا « الميزان » : ان فكرة « ميزان القوة » يكتنفها — في التطبيق — كثيرا من الغموض والميوعة ، فضلا عن تعرضها — وبالضرورة — للاحكام الذاتية .

ان فكرة الميزان — هنا — تعني بمدلولها العام ، تحقيق التوازن بالتعادل ، ومن ثم تقتضي موازنة بين القوى ، وكيف نستطيع ان نتصور تقديرا صحيحا لهذه الموازنة ، في الوقت الذي يشق فيه حساب قوى الدول التي تسعى سعيا متواصلا — بحكم طبيعة البيئة الدولية — الى انماء قوتها ، اذا علم ان عوامل القوة في المجال الدولي ليست كلها « كمية » وان للكيفيات دورا مرموقا في تشكيلها . هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فهل من المتصور ان يكون الحكم الذي يصدر بأن اختلالا قد وقع في ميزان القوة ، يقتضي التحرك لاعادة توازنه ،هل من المتصور ان يكون هذا الحكم « موضوعيا » objectif اذا اعلم انه يصدر — بداهة — عن قوة هي طرف في هذا الميزان ، اليس مما لا يحتمل الشك ان يأتي الحكم هنا مشوبا « بالذاتية » ؟ ومن هنا فان عبارة « ميزان القوة » لا يمكن ان تجاوز احد المدلولين الآتيين :

اما التعبير عن الصورة التي عليها توزيع القوى الدولية في وقت وزمن معينين وبصرف النظر عما اذا كان هذا التوزيع عادلا ام لا ، ومن ثم الوضع الراهن status quo لتوزيع القوى . وهنا تستطيع فكرة « ميزان القوة » ان يكون لها مدلول موضوعي يتمثل في وصف «واقع» توزيع القوى في نسق دولي معين ، كأن نقصد بميزان القوة في النسق الدولي العالمي الراهن وصف الحالة التي عليها توزيع القوى في هذا النسق .

واما ان تنتقل فكرة ميزان القوة الى مجال السياسات Policies وهو مجال تلعب فيه النظرات الذاتية دورا كبيرا ــ لا في شأن تحديد الاهداف فحسب بل وبصدد اختيار الوسائل ايضا والتي من بينها « سياسة ميزان القوة » .

ان سياسة ميزان القوة تستهدف تحقيق توازن القوى ، فمتى تعتبر القوى متوازنة ؟ ومتى يعتبر توازنها مختلا ؟

ألا ينفسح المجال هنا للاحكام الذاتية ؟ ان في الوضع الراهن لتوزيع القوى ــ من وجهة نظر الدولة التى تتحقق به قوتها ــ توزيعا عادلا للقوى وكل اخلال به يعتبر عندها ــ اخلالا « بميزان القوة » ، ومن ثم يتعين العمل على مقاومته ، بينما يعتبر نفس هذا الوضع الراهن مخلا بميزان القوة في تقدير الدولة التي ترى فيه اجحافا بقوتها . ومن هنا كانت فكرة ميزان القوة ــ وعلى طول التاريخ الحديث ــ تبدو التبرير الايديولوجي الطيع لكل سياسة تسعى الى الابقاء على التوزيع الراهن للقوى في وقت معين او الى التنكر له على مقتضى مصالحها القومية .

وهكذا ــ واذا ما وضعنا جانبا الدلالة المتقدمة لميزان القوة كوصف للصورة التي عليها توزيع القوى في وقت معين ، ودون النظر الى تقييمه من حيث مدى عدالته (فهذه مسألة ليست من شأن العلم التفسيري) ــ فان فكرة ميزان القوة قد ادت وعلى طول تاريخها الحديث ــ دورا كانت الغلبة فيه للتبرير الايديولوجي على النظرات الموضوعية .

الفصل الثاني

صورة توزيع القوة
في
النسق الدولي الراهن

في هذا الفصل لا أتناول تفصيلات وقائع ووثائق علاقات القوى في النسق الدولي العالمي الراهن ، فهذا من شأن التاريخ الدبلوماسي ، وانما سأحاول تقديم صورة تجريدية شاملة لعلاقات القوى في هذا النسق : من شاكلة تلك الصور التي يستعان بها لفهم احداث الواقع ، ومن ثم من اجل الاستعانة بها ــ في مجالنا ــ على التفسير الصحيح للاحداث والسياسات التي تجري في داخل ذلك النسق .

ميكانية النسق الدولي العالمي الراهن

يصف الاستاذ الامريكي Morton A. Kaplan ، النسق الدولي العالمي الراهن بثنائية قواه القطبية ، بأنه « نسق رخو » ، وعلى حد تعبيره : Loose bipolar system • ويرد الاستاذ الامريكي هذا الوصف ــ وبصفة اصلية ــ الى التباين في نوعية اللاعبين على مسرح القوى الدولية داخل هذا النسق العالمي ، ان في اطار النسق الدولي الراهن ــ يقول Kaplan ــ يشترك لاعبون قوميون national actors ولاعبون من كيان يرتفع بهم فوق الوحدات القومية Supranational actors ، وذلك في آن واحد • ان لاعبي النوع الاول هي الدول القومية بينما لاعبو النوع الثاني هي الكتل bloc actors (كالكتلة الشيوعية وكتلة منظمة حلف الاطلنطي) من ناحية ، واللاعبون العالميون universal actors (ومثلها الامم المتحدة) من ناحية اخرى • ثم ان هذا النسق العالمي هو في نفس الوقت نسق ثنائي القوى القطبية نظرا لارتباط كل كتلة فيه بلاعب رئيسي يقودها مشكلا بذلك احد قطبي النسق •

وينتهي Morton A. Kaplan ، بوصفه للنسق الدولي الراهن ــ على هذا النحو ــ الى وضعه في مواجهة النسق الدولي الاوروبي السابق على الحرب العالمية الثانية والذي ينفرد ــ عنده ــ بصورة « ميزان القوة » ، فذلك النسق بلاعبيه القوميين الرئيسيين المتعددين والذين يتعين الا يقل عددهم عن ست على الاقل ، هو وحده الجدير ــ لديه ــ بأن يوصف بنسق « ميزان القوة »

The balance of power system

وبهذا يشكك Kaplan في وضوح ملامح النسق الدولي العالمي الراهن ، في مواجهة عمق بروز ملامح الانتظام في علاقات القوى في النسق الدولي الاوروبي القديم بلاعبيه القوميين المتعددي القوى القطبية ، ومن ثم يشكك ــ وفي نفس الوقت ــ في « آلية علاقات القوى » في النسق الدولي العالمي الراهن ، وبما يبعده ــ تبعا لذلك ــ عن فكرة النسق ذاتها .

فالى أي مدى نستطيع قبول تصور هذا الاستاذ الامريكي للنسق الدولي الراهن ؟ او ان شئنا الى أي مدى يفتقر هذا النسق الى «الميكانية» التي تحكم علاقات القوى في الانساق الدولية ؟

وللاجابة على هذا التساؤل ، نبدأ اولا بالتنبيه الى ان تصور الاستاذ Kaplan للنسق الدولي الراهن ــ على صورة هيأت له القول بأنه نسق « رخو » ــ هو تصور يستند الى فهم غير صحيح لمفهوم «اللاعب» في علاقات القوى في النسق الدولي الراهن .

(١) Morton, A, Kaplan, system and Process in international Polttics, New York, 1962, p. 36 — 43

ان اللاعب ــ في نسق دولي معين ــ هو القوة القادرة على الاشتراك في علاقات القوى داخل هذا النسق الدولي وكطرف فيها . واللاعب الرئيسي هو القوة القادرة على المشاركة في تقرير صورة النسق كله ، ولا اظن ان احدا يستطيع ان يشكك في مفهومي هذا « اللاعب » الرئيسي في علاقات القوى في أي نسق دولي .

وارتباطا بهذا المفهوم للاعب في علاقات القوى هل تعتبر المنظمات العالمية ، كالامم المتحدة ــ والتي تقوم على محاولة تحقيق فكرة الامن الجماعي ــ طرفا في علاقات القوى ؟ وبمعنى اخر هل الامم المتحدة قوة بذاتها تدخل كطرف في علاقات القوى في النسق الدولي الراهن ؟ الرد الذي لا خلاف عليه البتة ان الامم المتحدة لا تملك قوة مادية ذاتية من ناحية ، وهي بحكم قيامها على فكرة الامن الجماعي بعيدة تماما عن ان تكون طرفا فرديا في علاقات القوى . واذن فرج الاستاذ الامريكي Kaplan بالامم المتحدة في صفوف اللاعبين في علاقات القوى في النسق الدولي العالمي الراهن ، فيه مغالطة ، او خطأ في تصور مضمون مفهوم « اللاعب » في مجالنا ، ذلك الخطأ الذي زاد من التهيئة لوصفه لذلك النسق بأنه رخو

ميكانية الانتظام في النسق الدولي الراهن

ثنائية القوى القطبية

العالمية

اللاتجانس

ان هذه الخصائص الثلاثة ــ التي يظهر بها النسق الدولي الراهن على النسق الاوروبي السابق عليه ــ هي التي ارتكز اليها Kaplan

لوصف هذا النسق الجديد بأنه « رخو » غير أن نظرة « تأليفية » عميقة على ذات هذه الخصائص تقطع ــ عندي ــ بعكس ما يتصوره الاستاذ الامريكي ، انها تقطع بان النسق الدولي الحالي مدين في « ميكانيته » Mecanisme الى الارتباط الالي لهذه الخصائص فيما بينها . ومن ثم تنفي عن النسق الدولي الراهن حالة الميوعة التي تصورها فيه Kaplan

لقد تحطم النسق الدولي الاوروبي القديم تحطما ذاتيا بعامل اسرافه في التنافس فيما بين قواه القطبية المتعددة . ذلك الاسراف الذي أدى به الى الحرب العالمية الثانية . تلك الحرب التي أدت بعلاقات القوى الى نسق دولي عالمي ثنائي القوى القطبية ، غير متجانس بالضرورة • لقد انهت الحرب العالمية الثانية عصر التفوق الاوروبي ومعه صورة النسق الدولي القاصر على القوى الاوروبية بتعدد قواه القطبية معلنة مولد نسق دولي عالمي قوام كيانه : ظهور العالم الثالث Tiers Monde كشريك في النسق الدولي ــ وقد كان من قبل هدفا لاعضاء رابطة القوى الاوروبية ــ مع تمخض الحرب العالمية الثانية عن قوتين قطبيتين اثنتين متعاديتين بحكم موقعهما هذا ومتصادمتين ايديولوجيا • ثم تكتمل صورة النسق بقوى وسط كانت في النسق القديم من بين القوى القطبية ثم هبطت بعامل الحرب الى قوى من الدرجة الثانية وهي من بين اللاعبين في النسق الجديد ولكنها ليست من اللاعبين الرئيسيين • فاذا علم ان العالم الثالث ، وهو ــ شريك في هذا النسق ــ لم تتوفر له بعد عوامل القوة التي تمكنه من ان يشارك في تقرير صورة النسق ، فان النتيجة الحتمية لتواجد هذه العناصر على ذلك النحو هي المد الجغرافي لتنافس القوتين القطبيتين ، دبلوماسيا واستراتيجيا وايديولوجيا على السواء ، ولكي يصبح العالم الثالث شريكا في النسق وهدفا للمنافسة بين

قوتيه القطبيتين ، بل ومسرحا للاعبين الرئيسيين ، وكل ذلك في آن واحد

وهكذا فان الصورة التي عليها توزيع القوى في النسق الدولي العالمي الجديد ــ : قوتان قطبيتان يتواجدان داخل النسق مع عالم ثالث متواضع القوة لا يملك تبعا لذلك المشاركة في تقرير الصورة العامة للنسق ، ومن بينهما قوى من الدرجة الثانية لا تملك أكثر من العمل على تحقيق ذاتها ، فلا هي وحدها ، بل ولا هي والعالم الثالث معا تستطيع ان تكون «حاملة ميزان القوة» بالنسبة للقطبين المتعاديين ــ ان هذه الصورة هي التي تحتم مد تنافس القوتين القطبيتين مدا جغرافيا لا يلبث ان يشمل العالم حتى اطرافه •

وهكذا يتمثل كيان النسق الدولي العالمي الراهن في صورة لتوزيع القوى ملئها الانتظام التلقائي • وفي التفصيل الآتي مزيد من التوضيح لهذا الانتظام •

عالمية النسق الدولي الراهن

ونحن نتمثل عالمية النسق الدولي الراهن في صورتيه المتكاملتين الآتيتين :

١ ــ شمولية النسق من حيث عضويته ، فلقد كان النسق الدولي القديم قاصرا على دول القارة الاوروبية ، بينما النسق الجديد يرتكز الى قوتين قطبيتين احداهما في اوراسيا والثانية في امريكا ، مع اتساعة الى جانب العالم الاوروبي القديم للوحدات السياسية التي استقلت حديثا •

٢ ــ عالمية تواجد القوتين القطبيتين ، ايديولوجيا ودبلوماسيا واستراتيجيا بالصورة المتقدمة .

وفيما يلي نعرض بشيء من التفصيل لكل من هاتين الصورتين .

شمولية عضوية النسق : ان في النسق الدولي الراهن ــ وللمرة الاولى ــ لم يعد هناك عالم خارجي وراء حدوده . لقد كان النسق الدولي الاوروبي القديم يرتبط من حيث درجة شموله بوحدة حضارية معينة (هي وحدة الحضارة الاوروبية) تجمع شعوبها رغم تنافسهم في مجال علاقات القوى ، بينما راح النسق العالمي الراهن يمتد جغرافيا حتى شمل ما كان فيما مضى يمثل العالم الخارجي .

ويرد البعض [1] هذا المد الجغرافي للنسق الدولي الجديد الى ثورتين سياسيتين احدثتا تغييرا جذريا ــ فيما نحن بصدده ــ هما : سقوط الاستعمار من ناحية والمد الشيوعي من ناحية أخرى . أو على حد التعبير السوفيتي : انتشار الاشتراكية المصاحب لحركة التحرر القومي من الاستعمار والتقائهما على طريق النضال ضد الامبريالية الغربية .ولقد

(١) في هذا المعنى Pierre Hassner, المرجع السابق ص ١٦ هذا ويرتبط ظهور صورة النسق الدولي العالمي الراهن بظاهرة «العالم الثالث » من ناحية ، وبظاهرة المد الجغرافي لصراع القطبين من ناحية اخرى ــ بالتاريخ الاربعة الآتية :

عام ١٩٤٥ ، تاريخ مولد ثنائية القوى القطبية العالمية

عام ١٩٤٩ ، انتصار الشيوعية في الصين

عام ١٩٥٥ بدء احساس العالم الثالث بذاته بالالتقاء في مؤتمر «باندونغ» مع بدء تسرب السياسة السوفيتية الى هذا العالم الجديد ، ذلك الى جانب تتابع قبول الدول المستقلة حديثا بمنظمة الامم المتحدة كاعضاء فيها وابتداء من عام ١٩٥٥ فصاعدا .

ادت هاتان الثورتان الى « عالم ثالث » يتواجد مع غيره ــ في اطار النسق الدولي ــ تواجدا قانونيا وسياسيا . ذلك بأن دول هذا العالم الثالث تشارك شتى وحدات النسق الدولي الراهن التواجد القانوني ، فهي ــ وعلى قدم المساواة ــ تتمتع جميعا بالسيادة القانونية ، والباب مفتوح لها بهذا الوصف لعضوية المنظمات الدولية ، وخاصة منظمة الامم المتحدة ، وهكذا فان كل وحدة سياسية من وحدات النسق الدولي الجديد تتمتع بتواجد قانوني عالمي ، من ثنايا مشاركتها في التنظيم العالمي للامن الجماعي (في الامم المتحدة) . كما أن دول العالم الثالث ــ مع عجزها في مجال علاقات القوى ــ بالقياس الى القوتين القطبيتين ، فانها تتواجد سياسيا على مستوى النسق العالمي كله . فهي تتفاعل معه سياسيا على صورة تبرز « ميكانية » النسق الدولي العالمي الراهن ، بل وتشكل خاصة علاقات القوى فيه .

ولعل أبلغ صيغة نستطيع تقديمها لوصف هذا « التواجد السياسي العالمي » تتمثل فيما يأتي :

« ان النسق الدولي العالمي الراهن هو ــ من حيث توزيع القوى فيه ــ نسق ثنائي القوى القطبية ، ثلاثي القوى السياسية » .

ان القوتين القطبيتين في النسق الدولي العالمي الراهن هما اللتان يقرران بالاستراتيجية ــ الصورة العامة للنسق ، ثم يتواجد مع هاتين القوتين القطبيتين بعصبتيهما (الكتلتين) في اطار نفس النسق العالم الثالث الذي ــ وان عجز عن المشاركة في تقرير صورة توزيع القوى بالاستراتيجية ــ يتحقق تواجده السياسي على مستوى النسق كله بعامل ميكانية ثنائية القوى القطبية ذاتها كما يتضح مما يأتي .

وهنا يتعين البدء بالتساؤل عما تعنيه عبارة « العالم الثالث » Tiers Monde وعن مكان هذا العالم الثالث في علاقات القوى في اطار النسق الدولي العالمي الراهن •

ماذا تعنى بالعالم الثالث ، وما مكانه في علاقات القوى في اطار النسق الدولي العالمي الراهن

تنتشر ــ في الاستعمال الجاري ــ في ايامنا عبارة « العالم الثالث » Tiers Monde مرتبطة بعديد من المعايير المتداخلة الى حد ما ودون ان تكون متطابقة ، من هذه المعايير :

* معيار تاريخي ، وينتهي هذا المعيار الى ربط عبارة « العالم الثالث » بالبلاد المستقلة حديثا •

* معيار اقتصادي ، وينتهي الى ربط عبارة « العالم الثالث » بالدول المتخلفة اقتصاديا sous developpés

* معيار سياسي ، وينتهي الى ربط عبارة « العالم الثالث » بالدول غير المنحازة non alignés

* معيار جغرافي ، وينتهي الى ربط عبارة « العالم الثالث » بالدول الاسيوافروية afro-asiatiques

* معيار جغرافي سياسي ، وهو يجمع بين المعياريين المتقدمين «فالعالم الثالث » طبقا لهذا المعيار هو العالم الذي يقع وراء حدود « امبراطوريتي القطبين » جغرافيا وسياسيا ، ومن ثم هو العالم المستقل حديثا والذي اختار لنفسه عدم الارتباط « بالتحالف » بأي من القوتين القطبيتين

والحق أن أي من هذه المعايير جميعا ليس بقادر وحده ــ بل وحتى مع غيره ــ على تحديد المضمون الحقيقي لعبارة «العالم الثالث» فيمجالنا هذا •

فالتخلف كوصف اقتصادي ــ يعتمد بصفة اصلية على الضغط السكاني مع ندرة الموارد ، هو بالضرورة وصف « كمي » ومن ثم نسبي ، وهو بذلك يفسح المجال للتردد حول درجات التخلف او التقدم التي يحتكم اليها نهائيا للقول بان دولة ما هي في عداد الدول المتقدمة وان اخرى هي في قائمة الدول المتقدمة • بل ان عددا ليس بالقليل من الدول التي تقع في منطقتي الامبراطوريتين القطبيتين ما هو متخلف باجلي درجات التخلف • وهكذا فان المعيار الاقتصادي ليس مقبولا في مجالنا تبعا لعجزه عن تحديد موقع الدول على سلم القوى في النسق الدولي الراهن •

وكذلك الحال بالنسبة للمعيار السياسي ، معيار عدم الانحياز ، او على حد التعبير الشائع في هذا الصدد « الحياد neutralisme ، ذلك بأنه قد بدا مرتبطا ارتباطا قاطعا بمضمون متفق عليه لدى الدول التي راحت ترتبط به في اعقاب مؤتمر باندونج يتمثل في « تجنب الارتباط بالاحلاف بأي من الكتلتين » ، وعلى الا يقف ذلك عائقا في وجه الدولة التي تعلن من « عدم انحيازها » من حيث الافادة من التنافس بين القوتين القطبيتين بقصد تحقيق اكبر نفع ذاتي تحصل عليه من احد الجانبين او من كليهما في آن واحد ، الامر الذي انتهى ــ مع السعي المتواصل من جانب كل من القطبين الى المزيد من المد الجغرافي السياسي ــ الى تمييع لمضمون « عدم الانحياز » • ان كثيرا من دول عدم الانحياز قد تحركت بميكانية صورة التوزيع الثنائي للقوى القطبية في العالم الراهن عن مواقعها

الحيادية الصارمة الى مواقع قربتها ــ في خريطة علاقات القوى الدولية ــ من حدود احد الامبراطوريتين وهو امر يقابله ميكانيكيا تسرب من جانب القوتين القطبيتين الى الاطار الجغرافي لعالم عدم الانحياز ، فتبهت الصورة ، وتسقط عن « المعيار السياسي » هذا قدرته على تحديد مضمون عبارة « العالم الثالث » تحديدا يلتقي بما آل اليه الواقع .

ومن هنا ــ وفي الصورة الحالية للتواحد العالمي المتداخل للقوتين القطبيتين «وللعالم الثالث » معا ، فان مضمون عبارة « العالم الثالث » ــ في مجال علاقات القوى تبدو لي متمثلة في :

« العالم الثالث هو المجال من العالم الذي بقي خارج حدود الامبراطورتين القطبيتين والذي لا يملك بعد مجتمعا قوة يستطيع بها ان يجعل من النسق الدولي العالمي الثنائي القوى القطبية نسقا ثلاثي القوى الرئيسية ، وهو لذلك ــ وآليا ــ يشكل مسرحا مناسبا للاعبين القطبيين الرئيسيين (الاثنين) وهدفا للمنافسة بينهما » (١) .

صحيح أن دول العالم الثالث قد دخلت النسق الدولي كوحدات سياسية بوجود قانوني وعلى قدم المساواة مع الوحدات السياسية الاخرى وحتى مع الدول التي كانت تستعمرها من قبل الامر الذي يهيء لوصف هذا « العالم الثالث » بأنه مجموعة « الدول البروليتارية » (أي الدول

(١) وفي ضوء هذا التصور « للعالم الثالث » ، نستطيع ان نورد الدول المشكلة له عام ١٩٦٣ حيث سياسة عدم الانحياز كانت قد بلغت اوجها ــ على النحو الاتي :
دول غير منحازة ، دول مؤتمر بلجراد (١٩٦١) : الجزائر ــ الكونغو برازافيل ــ السودان ــ الجمهورية العربية المتحدة ــ العربية السعودية ــ العراق ــ الهند ــ الحبشة ــ اليمن ــ الصومال ــ افغانستان ــ اندونيسيا بورما ــ تونس ــ تنجانيقا ــ سوريا ــ سيلان ــ كمبوديا ــ كوبا ــ قبرص غانا ــ غينيا ــ لبنان ــ مالي ــ مراكش ــ نيبال ــ يوجوسلافيا .
يضاف اليها الدول الافريقية والاسيوية التي لم تعلن رسميا عن انحيازها او عدم انحيازها لاي من الكتلتين ...

المستغلة قديما والمستضعفة حاليا) الا ان هذه الدول الحديثة الاستقلال لم تتوفر لها بعد حتى مجتمعة عوامل القوة العسكرية التي تستطيع بها ان تفرض ارادتها على أي من القطبين . ومن هنا فانها لا تزال بعيدة عن ان تشكل قطبا ثالثا في علاقات القوى في النسق العالمي الراهن . ومع ذلك فانه يصح القول بان ثمة تواجدا سياسيا لهذه المجموعة داخل النسق ، تعبر عنه في مواجهة الامبراطوريتين القطبيتين بالدبلوماسية ، دون الاستراتيجية ، وفي الوقت الذي تستطيع فيه كل دولة من دول تلك المجموعة ان تعبر عن وجودها السياسي هذا ازاء مثيلاتها في النسق بالدبلوماسية والاستراتيجية على السواء ، ذلك طالما لم يتقيد تحركها الحر على هذا النحو بمقتضيات الحالة التي عليها صورة التواجد العالمي المتداخل للقوتين القطبيتين وللعالم الثالث معا ، والتي تمثل عالمية النسق الدولي الراهن من حيث توزيع القوى .

وهنا يتعين الوقوف قليلا . ان عالمية تواجد القوتين القطبيتين مع ظاهرة العالم الثالث بصورته المتقدمة تؤديان معا الى ما يأتي :

اولا : ان تمتع دول العالم الثالث بالوجود السياسي في النسق الدولي العالمي الراهن ، مقيد في ممارسته لمظاهره بعالمية تواجد القوتين القطبيتين .

ففي داخل المناطق ذات الذاتيات الجغرافية التاريخية ــ حال منطقة الشرق الاوسط مثلا ــ وحيث تتصارع مجموعات من دول العالم الثالث فيما بينها وحول مصالحها القومية ،وقضاياها المحلية،مشكلة بذلك ما يصح ان يسمى بالانساق الدولية الصغيرة او الانساق التحتية sous systèmes بحكم ارتباطها بالنسق الدولي العالمي الواحد ، في داخل هذه الانساق التحتية ، تمارس دول العالم الثالث فيما بينها علاقات القوى باسلوبيها

الدبلوماسي والاستراتيجي ، ومن غير قيد ، الا ان تقدر القوتان القطبيتان ضرورة اثبات تواجدهما العالمي بصدد هذه العلاقات المحلية ، وحينئذ يتحرك كل قطب من القطبين ــ بعامل السعي المتواصل الى المد الجغرافي لامبراطوريته ــ من اجل استمالة احد طرفي الصراع المحلي او على الاقل كعمل وقائي ضد التطلع المحتمل من جانب القطب الثاني نحو المنطقة ،

وهكذا يمتد ــ ميكانيكيا ــ التوتر الدائم بين القوتين القطبيتين الى نطاق العالم الثالث متداخلا مع علاقات قواه المحلية ، الامر الذي يقطع بان ميزان القوة في اي نسق من الانساق التحتية في العالم الراهن لا يمكن ان يكون محليا صرفا ، وانما هو يتحقق وبالدرجة الاولى على مقتضيات ظاهرة عالمية تواجد القوتين القطبيتين •

ميزان القوة والعالم الثالث

ثانيا : ان تحقق ميزان القوة بين القوتين القطبيتين بعامل احتكارهما المتوازن المتفوق في انتاج الاسلحة النووية المدمرة من ناحية والاثناء الذاتي المتبادل بينهما بالخوف من التدمير النووي الشامل ، ان تحقق ميزان القوة بين القطبين ــ على هذه الصورة ــ قد هيأ لدول العالم الثالث حرية يعتد بها في التحرك بين اللاعبين الرئيسيين (الاثنين) ، مع قدرة دفاعية في مواجهة لاعبي الدرجة الثانية بما فيهم مستعمريهم السابقين •

ان دول العالم الثالث راحت ، بحكم تلك الصورة ، ترتبط في علاقتها بكل من القطبين بدبلوماسية مضمونها :

ادرء عني العدوان ••• بما في ذلك عدوان جارتي في نسقي الصغير والا اتجهت الى القطب الاخر •

اعطني والا أعطاني القطب الثاني

اعطني والا رحبت بالشيوعية

اعطني والا عجزت عن درء التسرب الشيوعي

اعطني وبلا مقابل الا ان تضمن حيادي

ثالثا ــ ومع ذلك ، ورغم ذلك ــ فان « العالم الثالث » سيظل ــ وبميكانية عالمية ثنائية القوى القطبية الراهنة ــ مسرحا للاعبين القطبين الاثنين وهدفا لهما ، طالما لم يبلغ بعد درجة من القوة العسكرية تجعل منه قوة قطبية رئيسية ثالثة • وهو امر لا يتأتى الا بكسر احتكار القطبين للتفوق في مجال انتاج الاسلحة النووية التدميرية ولحساب هذا العالم الثالث •

ان ميزان القوة يتحقق في النسق الدولي العالمي الراهن بعامل احتكار القطبين المتعادل للتفوق في انتاج الاسلحة النووية التدميرية ولما يقتضى هذا التفوق من تقدم علمي وصناعي في هذا المجال • فبهذا الاحتكار المتعادل لاسباب التدمير النووي يتحقق الاثناء الذاتي المتبادل من جانب كل من القطبين النوويين ، ومن ثم التجنب الالي للاحتكاك العسكري فيما بينهما ، وليكون البديل لذلك مجرد الالتجاء الى وسائل « الحرب السلمية » كالدعاية او كالتنافس على ارض العالم الثالث • ولا حرج في الالتجاء الى بعض اعمال العنف بالاسلحة التقليدية عن طريق الاعوان وطالما لا يؤدي الامر الى الاحتكاك المسلح المباشر بين القطبين • وبهذا الاثناء الذاتي المتبادل تثبت ايضا ــ وآليا ــ خريطة توزيع القوى الراهنة وبما في ذلك مركز العالم الثالث • وبالتفصيل اللاحق •

عالمية ثنائية القوى القطبية
وميزان القوة

غير أن الوجه العميق في عالمية النسق الدولي الراهن يتمثل بصفة خاصة في عالمية ثنائية قواه القطبية ، ذلك بأن الصورة التي عليها توزيع القوى القطبية في أي نسق دولي هي التي تعين اللاعبين الذين يقررون « بميزان القوة » فيما بينهم الصورة الكلية للنسق وقدرته على الاستمرار

قطبان عالميان :

لقد انتهت ــ كما قدمنا ــ احداث الحرب العالمية الثانية ونتائجها بالعالم الى قوتين قطبيتين اثنتين هما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي • وهما قطبان عالميان ، لا اوروبيين ،وعلى عكس الحال في النسق الدولي السابق وحيث كان اللاعبون الرئيسيون ينتمون جميعا الى القوى الاوروبية • انهما قطبان عالميان بموقعهما الجغرافي وبتواجدهما العالمي ، فالاتحاد السوفيتي يعمل من موسكو أي من « قلب الارض » القديمة (اوراسيا) متجها بقوته نحو امبراطورية عالمية تمتد من البر ، بينما تتحرك الولايات المتحدة بقوتها القطبية من العالم الجديد (امريكا) نحو امبراطورية تمتد وراء البحار • انهما ــ اذن ــ امبراطوريتا : البر السوفيتية والبحر الامريكية التي تسعى كل واحدة منهما الى التواجد العالمي ، الامر الذي يستتبعه ــ بحكم توازنهما في القوة ــ تواجدهما الثنائي على ارض العالم الثالث ولكي يتخذان منها هدفا وملعبا لهما في نفس الوقت •

ونحن نستطيع أن نقدم ــ فيما يلي ــ صورة تقريبية (تجريدية) « لعالمية » كل من القوتين القطبيتين ، وذلك للاحتكام اليها في تفسير سياسات ووقائع العالم المعاصر وفهمها فهما صحيحا ، ومن ثم بعيدة تماما

عن ان تشكل دراسة تحليلية لهذه السياسات والوقائع ، فمثل هذه الدراسة التحليلية لا مكان لها البتة في علم العلاقات الدولية كعلم تفسيري وانما مكانها في التاريخ الدبلوماسي أو في الدراسات التي تعنى بالسياسات الخارجية للدول •

الكتلة والامتداد

والاستراتيجية الجغرافية لامبراطورية البر السوفيتية ــ أو ان شئنا « امبراطورية الدب » ــ تشارك استراتيجية امبراطورية البحر الامريكية ــ أو ان شئنا « امبراطورية الحوت» ــ نفس الملامح التشكيلية فكلاهما يتشكل في دائرتين : « الكتلة » و « الامتداد » ، ولكل من هاتين الدائرتين طبيعتها ووظيفتها في بناء قوة القطب والتأكيد لاستمرارها فماذا نعني بكل من « الكتلة » و « الامتداد » هذين ،في النسق الدولي العالمي الراهن •

الكتلة le bloc أو « دائرة الملتزمين »

ان صورة توزيع القوى التي اسفرت عنها نتائج الحرب العالمية الثانية هي التي هيأت ــ وبميكانيتها ذاتها ــ الى ظاهرة الكتلة bloc الجديدة •

لقد أخرجت تلك الحرب بعض اللاعبين الرئيسيين القدامى من صف اللاعبين كما هبطت بالبعض الاخر الى مرتبة لاعبي الدرجة الثانية ، فلم تترك بالنسبة للاعبي الدرجة الاولى ــ اي بالنسبة للاعبين الرئيسيين الذين يقررون دائما صورة النسق ــ الا لاعبين اثنين هما الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة • وبهذا الواقع الجديد لثنائية القوى القطبية ، ترتبط ظاهرة « الكتلة » •

ان ثنائية القوى القطبية تعني بطبيعتها التنافس بين القوتين بل ان القوتين القطبيتين يتعاديان بحكم موقعهما هذا في سلم القوى داخل النسق، اي حتى في غيبة أية صورة للتصادم بين المصالح المادية أو الايديولوجية ومن حتمية هذا العداء بحكم الموقع، كان السعي المتواصل من جانب كل من القطبين الى التحصين الذاتي في مواجهة الاخر ، ومن ثم من أجل الابقاء على « ميزان القوة » بينهما • وهنا تبرز ضرورة الالتجاء الى « سياسة التحالف » ، ولكن التحالف هذه المرة قد راح يرتبط بعوامل جديدة جعلت منه ظاهرة « الكتلة bloc » •

« فالكتلة » حلف ، غير أنه حلف من نوع جديد ، استدعت فيه هذه النوعية المنافسة الايديولوجية بين القوتين القطبيتين في النسق الدولي الراهن والتي تراكم عليها العداء الحتمي بينهما بحكم موقعهما في النسق• ولما كانت المنافسة بين ايديولوجيتي القطبين (الشيوعية والرأسمالية) هي بالضرورة دائمة فان الاحلاف التي تقوم في خدمتها لا بد وان تكون عاملة على الدوام ، فلا تعترف بالتمييز التقليدي بين اوقات السلم واوقات الحرب ،وفي هذا تقبع عوامل « نوعية » ظاهرة الكتلة الجديدة • ونحن نستطيع رد خصائص الكتلة من حيث هي حلف الى : —

لقد كانت الاحلاف فيما مضى تقوم — بصفة اصلية — على الالتزام بالمساعدة العسكرية في حالة نشوب الحرب ، وقلما كانت تعنى حتى بمجرد تنظيم الاتصال بين القيادات المتحالفة من أجل رسم الاستراتيجيات المشتركة استعدادا لحالة الحرب • ومن ثم فان الحلف في مفهومه التقليدي كان يبرم لكي لا يعمل الا في اوقات الحرب دون اوقات السلم • وفي هذا المجال تتمثل « نوعية الكتلة » في أنها لا تعرف هذا التمييز بين الحرب والسلم فهي تعمل عملا متواصلا ، بتنظيم دائم ذي وظائف واهداف دائمة ، وذلك تبعا لدوام التنافس الايديولوجي بين القطبين من ناحية ،

وتبعا لعدائهما الدائم بحكم موقعهما في النسق من ناحية أخرى • وبهذه النوعية راحت كل كتلة من الكتلتين الجديدتين القطبيتين ترتبط بوحدة ايديولوجية وبحلف عسكري تقوم عليه منظمة دائمة تجعل من اعضائه عصبة عاملة في مواجهة العصبة الاخرى في وقت السلم وفي وقت الحرب على السواء ، وفي شتى المجالات العسكرية والاقتصادية والايديولوجية• هذا ولسنا بحاجة الى القول بان ثنائية القوى القطبية في النسق الدولي الراهن اضافت الى معالم نوعية ظاهرة « الكتلة » في مواجهة « الحلف » التقليدي ، خاصة اخرى تتمثل في أن الحلف في « الكتلة » يعمل بزعامة دولة قطبية تواجه ، كتلة الدولة القطبية الثانية ،بينما لم تكن الدول اطراف الاحلاف القديمة تأتمر بدولة تتزعم الحلف •

وجملة القول اذن في شأن نوعية « الكتلة المعاصرة » في مواجهة « الحلف » التقليدي أن « الكتلة » عصبة ايديولوجية عسكرية تعمل حتى في اوقات السلم ، بينما العصبة — في الحلف التقليدي — لا تتحرك الا في اوقات الحرب •

وبهذه الخصائص التي تظهر بها الكتلة على الحلف التقليدي ، تتجه الكتلة الى فكرة التكامل الايديولوجي الاقتصادي والسياسي تحت زعامة الدولة القطبية ، الامر الذي يجعل من كل من الكتلتين الدائرة الثابتة لدولتها الزعيمة والتي يتعين على الدولة القطبية الثانية أن تمتنع عن أي عمل فيه مساس بحدودها والا فانها تكون قد أخلت بصورة التوزيع الراهن للقوى ، ومن ثم بميزان القوة بين القطبين ، وهو أمر لا يقبل عليه أي من القطبين بحتمية « الاثناء الذاتي » المتبادل بعامل « التوازن الذعري » (النووي) •

وبهذه الصورة العامة « للكتلة » نستطيع القول أن كلا من الكتلتين

كتلة : حلف وارسو المبرم في ١٤ مايو ١٩٥٥ بزعامة الاتحاد السوفيتي ، وكتلة :حلف الاطلنطي المبرم في ٤ ابريل ١٩٤٩ ــ هي في دولتها القطبية بمثابة العصبة الدائمة والدائرة الثابتة ، ولقد كان من المتصور أن تكون الكتلة ــ في هذا المعنى ــ اداةلتحقيق ميزان القوة بين الدولتين القطبيتين غير أن تحقق التوازن بين هاتين الدولتين في مجال الاسلحة النووية (ابتدأ من عام ١٩٦٠ تقريبا) مع احتكارهما لعوامل هذه القوة المدمرة ، راح يقنع بأن ميزان القوة بين القطبين النوويين لم يعد يعتمد على عصبتهما بل ولا على قوى العالم اللا نووي مجتمعة ، وانما على التوازن الذعري النووي وحده وبما يؤدي اليه من اثناء ذاتي من جانب كل من القطبين ، وهو أمر يهبط بكل من الكتلتين ــ في مجال علاقات القوى ــ الى مجرد اداة من ادوات الحرب الباردة بين القطبين وتفاديا للحرب النووية العامة

ولا يتسع المجال هنا لعرض تفصيلي لنشأة كل من الكتلتين ولتحليل موائيقها تحليلا شكليا (قانونيا) فهذا مكانه ــ كما أشرنا من قبل ــ في التاريخ الدبلوماسي وفي التنظيم الدولي . وانما الذي يعنينا هنا هو التصوير التجريدي لمكان كل من الكتلتين في استراتيجية علاقات القوى بين القطبين وبصفة خاصة في جغرافية هذه الاستراتيجية .

فبالنسبة للكتلة السوفيتية ، وهي «الدائرة الثابتة للقطب الشيوعيفي اوروبا الشرقية ،فهيتتكون(بحلف وارسو المبرمفي١٤مايو ١٩٥٥) بزعامة الاتحاد السوفيتيمن : البانيا ــ المانيا الشرقية ــ بلغاريا ــ المجر ــ بولندا تشيكوسلوفاكيا ــ رومانيا ثم اخرجت البانيا من الحلف على أثر الخلاف المذهبي بينها وبين الاتحاد السوفياتي وانحيازها للصين الشعبية . فلو أننا أضفنا الى هذه الكتلة العالم السوفيتي في اسيا لتصورنا الابعاد الجغرافية لاستراتيجية الامبراطورية السوفيتية والتي بلغت عام

١٩٦٣ اثني عشرة دولة ، سبع منها في اوروبا الشرقية وخمس في اسيا ، مشكلة بذلك امبراطورية البر التي تنطلق من قلب الارض القديمة (من اوراسيا) لتمتد في اوروبا غربا وفي اسيا شرقا متجهة نحو اطراف كل من القارتين .

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فلقد كان لينين يتصور أن أقرب الطرق الى باريس ــ بالنسبة للمد السوفيتي الشيوعي ــ انما هو في جنوب وجنوب شرق اسيا وفي الشرق الاوسط . انها اذن الابعاد المرتقبة لامبراطورية الدب السوفيتي .

ولقد كان علىالولايات المتحدة أن تدخل ذلكفيالاعتبار عند تصوير جغرافيتها الاستراتيجية في اسيا . لقد كان عليها أن تطوق دائرة الدب الثابتة في اوروبا واسيا بمجموعة من احلاف تقيمها على اطرافها فتسد بها الطريق في وجه الشيوعية الى الغرب ، فكانت الدائرة الثابتة لامبراطورية البحر الامريكية . والتي تشكلت على اساس منمجموعة من احلاف ، أتسم حلفهاالاكبر (حلفالاطلنطي)بسمات « الكتلة » فكانت الكتلة الغربية (والتي انعقد حلفها في ٤ ابريل١٩٤٩) بزعامة الولايات المتحدة وعضوية : انجلترا ــ فرنسا ــ كندا ــ بلجيكا ايرلندا ــ الدانمرك ــ هولندا ــ ايطاليا ــ النرويج ــ لكمسبرج ــ البرتغال ــ ثم المانيا الغربية واليونان وتركيا فيما بعد ، وذلك في مواجهة الكتلة السوفيتية شرق اوروبا . ثم كانت مجموعة الاحلاف التي ارادت الولايات المتحدة الامريكية أن تطوق بها امبراطورية الدب البرية في اسيا ولكي تغلق بها «طريقلينين» المرتقبالىالغرب : اتفاقاتدفاعية مع كل من اليابان وفرموزا ــ حلف ١٩٥٢ مع استراليا ونيوزيلاندا A.N.Z.U.S. ــ حلف جنوب شرق اسيا لعام ١٩٥٤ OTASE (من الولايات المتحدة ــ المملكة المتحدة ــ فرنسا ــ استراليا ــ تيلاند ــ الفلبين ــ الباكستان) ــ ثم الحلف المركزي CENTO ــ ١٩٥٩ ــ (حلف بغداد سابقا)

ويضم بريطانيا العظمى وتركيا وايران وباكستان وتؤيده الولايات المتحدة الامريكية عسكريا .

وهكذا تتصور الدائرة الثانية لامبراطورية البحر الامريكية في خريطة تمثل تواجدها العالمي من خلال البحار . فهي تنطلق من احاطتها الكاملة بالقارة الامريكية [1] الى ما وراء المحيط لتضرب ـ بالاحلاف ـ طوقا ساحليا حول دائرة الدب البرية الثابتة في اوروبا واسيا والتي تنطلق من قلب الارض متجهة الى جنوب وجنوب شرق اسيا والى الشرق الاوسط باعتبارها اقرب الطرق المؤدية الى الغرب .

وحتى تكتمل الصورة ـ فيما نحن بصدده ـ يتعين التنويه الى موقع الصين الشعبية في خريطة توزيع القوى في النسق الدولي العالمي الراهن ، ذلك بأن لهذه القوة الجديدة وضعا تتفرد به على هذه الخريطة ، لقد ارتبطت الصين الشعبية كما هو معروف بالاتحاد السوفيتي ايديولوجيا وفي مجالات علاقات القوى ، وفي مواجهة القوة القطبية العالمية الثانية فترة كانت الصين الشعبية فيها تحسب ـ في هذا المجال ـ على قوة القطب السوفيتي ، بل وتدخل في اطار دائرته الثابتة ، غير أن هذا الوضع لم يطل ، فالصين الشيوعية تتوافر لها عوامل القوة واسباب الاعتزاز الكافية لاقناع الاتحاد السوفيتي بأن اسلوب تزعمه لدول الكتلة الشيوعية في شرق اوروبا لا يلائم تلك الشقيقة الجديدة في اسيا ، بل ان الصين الشعبية ـ وقد تهيأت لخوض سياسة القوة في المجال الدولي ـ راحت تتلمس في اسباب الخلاف المذهبي مع الشقيقة الكبرى (الاتحاد السوفيتي) ركيزة للمنافسة بينهما تبدو

(1) عن طريق تزعمها لدول امريكا اللاتينية بمنظمة الدول الامريكية التي تمثل الاعمال الحالي « لمبدأ منرو » القديم والذي كان يعني اعتبار اى اعتداء على اية دولة امريكية اعتداء على الولايات المتحدة الامريكية في نفس الوقت ، من ناحية ، وبتزعمها ـ في مجال علاقات القوى ـ لكندا بحكم عضوية هذه الاخيرة في حلف الاطلنطي .

لذلك مشروعة . والدلائل تشير الى محاولات خفية من جانب الصين الشعبية بقصد أخراج الاتحاد السوفياتي من موقف المهادنة مع القطب الأمريكي ، وربما لا يكون من التغالي القول بان الشقيقة الاسيوية باتت تأمل في احتكاك بين القوتين القطبيتين ، بعيدا عنها ، يكون من شأنه الهبوط بهما الى صفها في القوة ، او في احتكاك مستنزف لقواهما ريثما تبلغ هي صفهما كلاعبين رئيسيين ، وحينئذ تنتقل صورة توزيع القوى في العالم الراهن ، الى صورة جديدة قوامها قوى قطبية ثلاثة . على أن ذلك يقتضي البدء من افتراضين : افتراض أن الاحتكاك المباشر بين القطبين الحاليين أمر محتمل ، وهذا هو احتمال مستبعد بعامل احتكار هذين القطبين للتفوق النووي والمتوازن حاليا فيما بينهما والى ما يؤدي اليه من اثناء ذاتي متبادل عن اعمال الاحتكاك العسكرية المباشرة ، وافتراض ثاني هو أن الصين الشعبية تستطيع أن تحطم ذلك الاحتكار النووي بان ترتفع الى صف اللاعبين النوويين ، وهو فرض ليس بالمستحيل . والى أن يتحقق هذا الفرض الاخير ، فان الصين الشعبية ستظل تحسب في عداد القوى الشيوعية في مواجهة القوى الرأسمالية الغربية ، ومن ثم في موقع مهد دلاستراتيجية القطب الامريكي في جنوب وجنوب شرق اسيا ، بل وفي اسيا كلها . وفي هذا يتمثل وضعها الخاص على خريطة توزيع القوى في النسق الدولي العالمي الراهن فهي لم تعد مع الدائرة الثابتة للقطب السوفيتي ولكنها لا تزال بحكم شيوعيتها وبما تملكه من عوامل القوة وبموقعها الجغرافي ـ تلعب دور الشبح الرهيب المهدد لاستراتيجية القطب الثاني الموجهة في المناطق المتاخمة ضد الشقيقة الكبرى ، وربما اكتفى الاتحاد السوفياتي منها بهذا الدور ، ذلك بأ نأيا من القوتين القطبيتين لا يرجو حتى من الدول الداخله في دائرته أكثر من مثل هذا الدور ، طالما ظلا المحتكرين الوحيدين الرئيسيين والمتعادلين للاسلحة النووية التدميرية .

هذا وبعامل الاثناء الذاتي ــ بقوة التوازن النووي ــ وفيما وراء حدود الدائرة الثابتة لكل من القطبين ، يقع العالم الثالث ، والذي لا يستطيع ان يبقى بعيدا عن تنافس القوتين القطبيتين بحكم عالميتهما التي تلتقي مع واقع عجزه عن أن يبلغ صف اللاعبين الرئيسيين • ومن هنا كانت نظرة كل من القطبين الى هذا العالم المستقل حديثا • انه الامتداد المتنازع عليه بين القوتين المتعاديتين • ومن ثم فانه المجال الذي يتسابق اليه القطبان • ولكنه تسابق حذر ، لان الاحتكاك المباشر بينهما وحتى على ارضه امر يتعين تجنبه ، بميكانية احتكارهما المتوازن للاسلحة النووية المدمرة ان التوازن الثنائي الذعري يثني كل من القطبين عن المساس باطراف الدائرة الثابتة للقطب الثاني ، ولكنه لا يثنيه عن أن يخوض العالم الثالث بل ويسعى فيه الى امتداد لدائرته طالما ظل التكتيك الذي يلجأ اليه في هذا الشأن لا يؤدي به الى احتكاك مباشر مع منافسه ، ولو اقتضى الامر التراجع في بعض الاحيان ، وكذلك الحال بالنسبة للوسائل فكلها مقبولة ومتغيرة بتغير ظروف الواقع ، بين مساعدات اقتصادية ، أو فنية أو عسكرية ، وهكذا ولكنها تقف عند الحد الذي يلتقي القطبان ــ ولو ضمنيا ــ على تقدير خطورته بصدد علاقات القوة المباشرة بينهما •

مفهوما : « العالم الحر » و « دائرة السلام »

هذا وسعيا الى الامتداد المرتقب في العالم الثالث ، راح كل قطب من القطبين ، يصور لنفسه مفهوما ينطلق منه ــ وكسند ايديولوجي ــ في

هذا المجال • فالسوفيت ينطلقون في هذا الصدد من مفهومهم عن « دائرة السلام » Zone de Paix ، بينما ينطلق الامريكيون من مفهومهم عن « العالم الحر » [1] •

ان « دائرة السلام » عند السوفيت هي العالم الشيوعي ومعه الدول المستقلة حديثا (دول العالم الثالث) حين تجتمع معا في كل واحد في مواجهة الامبريالية الغربية المحاربة بطبيعتها • وبهذه الصيغة يسعى السوفيت الى ربط دول العالم الثالث ــ حتى غير المنحازة منها ــ بدائرتها الثابتة ، عن طريق المشاركة في الايمان بان الحرب هي من شأن الرأسمالية الغربية تبعا لكونها امبريالية بطبيعتها ، ومن ثم فان على دول العالم الثالث الحديثة الاستقلال والتي تؤمن بحكم ظروفها هذه بالسلام أن تجتمع ــ وان بقيت غير منحازة سياسيا ــ مع الدائرة الشيوعية في مواجهتها للامبريالية الغربية المحاربة • ان جبهة مشتركة من ثلثي العالم (العالم الشيوعي والعالم الثالث) تستطيع ــ في اطار هذا المفهوم ــ ان تعجل بانسحاب الافلال الباقية للامبريالية الغربية على ارض العالم الثالث • وهكذا فان العالم الثالث يشكل ــ من ثنايا هذا المفهوم السوفيتي ــ المجال الذي يسعى فيه القطب البري الى لاعب مساعد في منافسته للقطب البحري وفي عرقلة استراتيجيته التطويقية لدائرته الثابتة •

ونفس الشيء بالنسبة للقطب الامريكي ، فهو يسعى بمفهومه عن العالم الحر » الى تكوين جبهة مشتركة مع دول العالم الثالث ــ وحتى غير المنحازة منها ــ يستعين بها في منافسته للقطب السوفيتي • ان «العالم

[1] Pierre Hassner, La montée des Jeunes Etats et les relations entre les deux blocs — cahiers de la Fondation NSP, Paris 1964 p. 126, et suiv.

الحر » عند الامريكيين هو بصورة عامة كل « العالم اللاشيوعي » • وهو تصور يستجيب لواقع التوازن الذعري بين القطبين ، فالامريكيون لا يسعون ــ حتى في الفكرة ــ الدائرة الثابتة للقطب البري ، والعالم الثالث هو وحده ــ اذن ــ المجال الذي يستطيع القطب البحري ان يكشف فيه عن امتداد يسانده في منافسته للقطب الاخر • وبهذا المفهوم الامريكي « للعالم الحر » تستطيع السياسة الامريكية ان تربط بدائرتها الثابتة ، هؤلاء القاطنين خارجها على ارض العالم الثالث ــ حتى وان ظلوا غير منحازين سياسيا ــ ولكي تتشكل منهم ومن دائرتها الثابتة جبهة في مواجهة الشيوعية •

وهكذا ...

فان ثنائية القوى القطبية ... بتواجدها العالمي .. وباحتكارهـا المتوازن للتفوق النووي ... قد شككت تماما في صحة نظرية « ماكيندر » في شان «توزيع المراكز الطبيعية للقوة » .

ان الذي يحكم شرق اوروبا ، فقلب الارض ، لم يعد قادرا ــ بالاثناء الذاتي ــ على التطلع الى حكم العالم ، بل ولا حتى ، الى حكم جزيرة العالم ...

انها ــ اذن ــ نسبية الاحكام الواقعية ..

فصل ختامي
في مكان
«فن السياسة» «والتقنية القانونية»
من علم العلاقات الدولية

علم العلاقات الدولية وفن السياسة الخارجية

ان التعرض لطبيعة العلاقة بين علم العلاقات الدولية « والسياسة الخارجية » ، يقتضي منا البدء بالتنبيه الى التمييز المستقر عند الانجلو سكسون بين مدلولي لفظتي Policy—Politice ، ذلك بأن لهذا التمييز دورا خطيرا بصدد تحديد تلك الطبيعة .

ان التمييز بين لفظتي Policy—Politics في الانجليزية ليس له مقابل في العربية أو في الفرنسية ، ففي العربية للفظة «السياسة» ـ وكما هو الحال بالنسبة للفظة Politique الفرنسية ـ مدلول شامل فهي تعني الواقع السياسي La realité politique او ماده علم السياسة ، كما تعني برامج العمل في مجال السياسة أو في أي مجال آخر من مجالات العمل الاجتماعي (فنقول مثلا « السياسة السكانية » أو « السياسة المالية » ، أي الفكرة التي نرتبط بها بصدد اهداف اجتماعية معينة وبصدد ما يجب ان تكون عليه الوسائل المحققة لتلك الاهداف ، فحين نتكلم عن سياسة الجمهورية العربية المتحدة في الدائرة العربية ، فان هذا يعني الكلام عن فكرة الجمهورية العربية المتحدة عن برامجها في هذه الدائرة ، أي عن اهدافها ووسائل تحقيق هذه الاهداف في العالم العربي .

ولما كانت برامج العمل في أي مجال اجتماعي ـ بما في ذلك المجالات السياسية ـ تعنى الفكرة التي تعتنقها القيادات السياسية في الدولة بصدد اهداف اجتماعية معينة وبصدد الوسائل الواجبة الاتباع لتحقيق هذه الاهداف ، فانه لا مناص من التسليم بأن هذه البرامج ليست من شأن « العلم التفسيري » البحت . ان مهمة « العلم » تنحصر في التعرف على

الحقيقة Verité الكامنة في الواقع ، ولا تجاوز ذلك الى العمل ، فهي لا تمتد الى العناية بالاهداف او باختيار الوسائل او ابتداعها • ذلك بأن تحديد الاهداف الاجتماعية مسألة فلسفية بحتة أو ان شئنا مسألة ايديولوجية صرفة ، ان تسعى الى المجتمع العادل او الى المجتمع الفاضل فترى هذا الكمال في الاشتراكية ، هذه مسألة عقائدية لا صلة لها بالعلم التفسيري ، وان نختار وسائل معينة من بين عديد من وسائل معروفة لتحقيق ذلك الهدف ، او ان نبتدع وسائل جديدة لذلك ، فهذا ليس من شأن العلم التفسيري أيضا ، وانما هو من شأن الفن Art والتقنية Technique • أن اكون لنفسي فكرة عما يجب أن يكون عليه الهدف الاجتماعي فهذا عمل من أعمال الفلسفة ، ان اختار وسيلة من بين عديد من الوسائل المعروفة اراها اقدر على تحقيق ذلك الهدف فهذا عمل من اعمال الفن ، أن ابتدع وسيلة لتحقيق ذلك الهدف الاجتماعي فهذا عمل من أعمال التقنية •

هذه الأعمال الثلاثة تقع ــ كما هو واضح ــ في مجال « ما يجب أن يكون » ، ومن ثم بعيدة عن موضوع العلم التفسيري •

على ان ذلك لا يعني انقطاع الصلة بين العلم التفسيري وبرامج العمل باهدافها ووسائلها ــ ذلك بأنه ليس ثمة ما يمنع من أن يفيد العمل من الحقيقة التي يكشف عنها العلم ، بل ان هذا أمر مرغوب فيه • وتحقيقا لذلك فاننا نرتكز في اعدادنا لبرامج العمل الاجتماعية ــ في تحديدنا للاهداف ، وفي اختيارنا للوسائل أو في ابتداعنا لها ، (وبصفة عامة في اعمال الفن والتقنية) ــ الى معرفتنا بحقيقة الواقع الذي ستعمل فيه هذه البرامج • ففي علوم الطبيعة ــ نكشف بالعلم عن خواص الارض

الصخرية مثلا ــ فاذا ما اردنا ان نحفر بئرا في ارض صخرية (وهذا برنامج للعمل) وان نفيد في برنامجنا هذا من الحقيقة التي كشف عنها العلم بصدد خواص الارض الصخرية ، وجب علينا اختيار وسائل الحفر او ابتداعها (والفن والتقنية هنا تسمى بالتكنولوجيا) على مقتضى خواص الارض حتى يتحقق لهذه الوسائل والادوات اكبر قدر من الفاعلية ، ونفس الشيء في مجالات العمل الاجتماعي ، فبعلم العلاقات الدولية نكشف عن حقيقة الظواهر الدولية ، فلو اننا اردنا ان نفيد من معرفتنا لتلك الحقيقة في تحديد فكرتنا عن اهدافنا لسياستنا الخارجية وفي اختيارنا للوسائل الاكثر فاعلية في تحقيق هذه الاهداف ، فاقمنا برامج سياستنا الخارجية ارتكازا الى ذلك ، فاننا نكون قد ارتكزنا في تقنيننا لبرامج سياستنا هذه الى معرفتنا بالحقيقة •

وبالنسبة للسياسة الخارجية بالذات وهي لا تعدو ان تكون « برنامج العمل » للدولة في المجال الخارجي :

اما ان تحدد القيادات السياسية في الدولة اهداف هذا البرنامج تحديدا فلسفيا كالسعي الى خير الانسانية ، كما كان يفعل الساسة الامريكيون بصدد هدف السياسة الخارجية الامريكية فيما قبل الالتجاء الى سياسة القوة بالتفصيل الذي قدمناه آنفا ، وحينئذ نختار الوسائل على مقتضى طبيعة هذه الاهداف فينفسح المجال للدراية الشخصية في هذا الاختيار • واما ان يحرص القائمون على اعداد برامج السياسة الخارجية على الافادة من العلم بحقيقة الظواهر لدولية ، حتى يتحقق لوسائل هذه السياسة اكبر قدر من الفاعلية فيختارون الوسائل على مقتضى تلك الحقيقة فينكمش دور الدراية الشخصية في اختيار الوسائل على مقتضى تلك الحقيقة فينكمش دور الدراية الشخصية في اختيار الوسائل ويظهر

دور العلم في رسم برامج السياسة الخارجية • غير ان الاستعانة بالعلم على هذا النحو في اختيار قواعد العمل لا يعني البتة اعتبار هذه القواعد علمية• ان الامر لا يعدو ان يكون مجرد افادة من العلم للتاكيد لربد من الفاعلية لقواعد العمل • وفاعلية قواعد العمل مسألة تقع بكل ابعادها في مجال « ما يجب ان يكون » تحقيقا لاهداف محددة مقدما ومن ثم تقع في مجال الفلسفة والفن والتقنية لا في مجال العلم •

ومن هنا فان الاصل في السياسة الخارجية بكل ابعادها ــ اهدافها ووسائلها ــ انها تقع في مجال الفن L'Art ، انها اختيار للوسائل التي تتحقق بها اهداف الدولة في المجال الخارجي ، ولا يغير من طبيعتها هذه ان يكون القائمون عليها قد ارتكزوا في رسمهم لبرامجها الى علمهم بحقيقة الظواهر الدولية •

وهكذا فان التمييز بين دراسة السياسة الخارجية Foreign Policy وبين دراسة علم العلاقات الدولية امر يمليه الاختلاف في الطبيعة • ذلك بان علم العلاقات الدولية يعني بتفسير الظواهر الدولية ومن ثم بالكشف عن الحقيقة Vérité الكامنة فيها فحسب ، بينما تقع السياسات الخارجية ــ باعتبارها برامج للعمل ــ في مجال الفن ، وفي مجال الفن وحده • ولا يغير من طبيعتها ان يفيد واضعوها من علمهم بحقيقة الواقع الذي تعمل فيه هذه البرامج • وكذلك الحال بالنسبة لكل ما يتصل بوسائل تحقيق الاهداف المثالية في الحياة الدولية حال وسائل تحقيق الامن الدولي بنزع السلاح او تحديد التسليح او بفكره الامن الجماعي (المنظمات الدولية) وغيرها ، فهذه كلها من عمل الفن والتقنية ، انها ــ والسياسة الخارجية ــ من شأن فن للسياسة وليست البتة من شأن علم العلاقات الدولية •

ومع ذلك فان المدرسة الامريكية المعاصرة لا ترى حرجا في تمييع الفاصل بين العلم بحقائقه العلمية وبين العمل بفاعلية قواعده . فيسون المعارف التي تعنى بالحقائق لا من اجل ذاتها وانما من اجل التاكيد بها لفاعلية برامج العمل ومن ثم السياسات policies في ارتكازها الى الحقائق العلمية بعلوم السياسات Policy Sciences بل ان الاتجاه الغالب لديهم يجمع بين دراسة السياسة الخارجية وعلم العلاقات الدولية باعتبار ان علم العلاقات الدولية علم نفعي يستهدف الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية بقصد وضعها في خدمة السياسة الخارجية الامريكية . وحتى يتسنى لتلك السياسة ان ترتكز الى حقائق في تحديدها لاهدافها وفي اختيارها لوسائلها، وذلك كان فهم الاستاذ الامريكي Morgenthau لموضوع علم العلاقات الدولية ولابعاده ، فلقد رأينا كيف انه بدأ من مفهوم « القوة » استطاع الانتهاء الى القول بأن العلاقات الدولية ليست في حقيقتها ، الا علاقات قوى تخضع لقانون واحد هو قانون المصالح القومية. مستهدفا بذلك ان تعدل الولايات المتحدة الامريكية عن مثالياتها القديمة في مجال السياسة الخارجية الى سياسة جديدة اكثر واقعية ومن ثم اكثر فاعلية في تحقيق المصلحة القومية •

لقد اراد Morgenthau ان يجعل من علم العلاقات الدولية علما نفعيا في خدمة فن السياسة ، غير أن طبيعة العلم تأبى ذلك تماما ، فالاصل في علم العلاقات الدولية ان يظل علما تفسيريا تقف مهمته عند حد الكشف عن حقيقة الظواهر الدولية من أجل الحقيقة ذاتها ، فلا يتعدى ذلك الى تناول المسائل التي هي من اعمال الفن حال « السياسة الخارجية » حتى وان ارتكزت في رسم برامجها على حقائق علم العلاقات الدولية •

ولذلك فان الخلط الشائع لدى المصنفين الامريكيين بين موضوعات علم العلاقات الدولية والسياسات الخارجية وغيرها مما يقع بطبيعته في مجالات الفن والتقنية أمر غير مقبول ، بل ان التنبيه الى ان السياسات الخارجية ــ كبرامج للعمل ــ لا تدخل في الاطار الدراسي لعلم العلاقات الدولية ، امر متعين ونحن بصدد التعريف بهذا العلم ، ذلك بأن علم (Science) العلاقات الدولية يعني بما هو « كائن » بينما السياسة الخارجية policy تدور حول ما « يجب ان يكون » .

هذا وما دمنا بصدد الكلام عن السياسة الخارجية في مواجهة علم العلاقات الدولية ، فان من المتعين ان نشير اشارة سريعة الى الدبلوماسية « Diplomatie »

ان السياسة الخارجية لدولة ما ــ وكنا قدمنا ــ تعني برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي . وبمعنى اخر انها الفكرة التي تكونت لدى الدولة عن اهدافها وعن وسائل تحقيق هذه الاهداف في المجال الدولي .

ذلك بينما نعني بالدبلوماسية Diplomatie هنا فن وضع ذلك البرنامج موضع التنفيذ ، وذلك بالتفاوض Negociation بين الدبلوماسيين فيما بينهم او بين الدبلوماسيين ووزراء الشؤون الخارجية .

وادا كان من المتصور أن يرسم برنامج السياسة الخارجية لدولة ما ــ في اهدافه ووسائله ــ استنادا الى معرفة واضعيه بحقيقة الواقع الدولي، ومن ثم بعلم العلاقات الدولية ، فان الدبلوماسية ، وهي فن وضع برامج السياسة الخارجية موضع التنفيذ بالتفاوض ــ لا يتصور الا ان تكون فنا صرفا لا يعتمد الا على الدراية الشخصية للدبلوماسيين القائمين عليه .

وهكذا يعمل كل من العلم والفن والتقنية في مجال العلاقات الدولية

جنبا الى جنب ، ولكي يسعى العلم الى الكشف عن حقيقة هذه العلاقات ، ولكي تتحدد ــ بالفن ــ معالم برامج السياسات الخارجية للدول ، وبالفن يجري تنفيذها . وللتقنية دورها الخطير في هذا المجال فبها تتم صياغة قواعد القانون الدولي .

وهكذا يتزاحم العلم والفن والتقنية في هذا المجال ، ونحن نرتبط في هذه الدروس بالعلم دون الفن والتقنية ذلك بأن للسياسة الخارجية وللدبلوماسية دراسات متخصصة ، والتقنية في مجال تنظيم العلاقات الدولية مكانها دراسة القانون الدولي . غير ان هذا لا يعني عدم التعرض نهائيا للسياسة الخارجية في دروس خاصة بعلم العلاقات الدولية ، فالتعرض لها في هذا العلم امر لازم ، على ان يكون ذلك من ثنايا علاقاتها بعوامل القوة في المجال الدولي فحسب ، ذلك بأن عوامل القوة هي الركيزة التي تنطلق منها الدول الواعية في رسم برامجها في المجال الدولي. ومن ثنايا هذه العلاقة فحسب ترتبط السياسة الخارجية بعلم العلاقات الدولية .

فحين تتكلم عن عوامل قوة الدولة في المجال الدولي فان هذا يعني في نفس الوقت الكلام عن عوامل القوة التي تنطلق منها الدولة لحمل غيرها على تنفيذ ارادتها بالاستراتيجية او بالتلويح بها دبلوماسيا وهكذا فان الذي يعنينا من السياسة الخارجية في علم العلاقات الدولية هو اتخاذها دالة من دلالات قدرة الدولة في المجال الدولي ، على نحو ما فصلنا آنفا .

التقنية القانونية

والعلم التفسيري للواقع الدولي

لقد دأب فقهاء القانون الدولي المقلدون على دراسة التنظيم الدولي على أساس انه مجموعة من قيم تحكم العلاقات الدولية ، ومن ثم من حيث هو مجموعة قواعد مكرهة تسعى الى تحقيق غاية مشتركة لدي اطراف هذه العلاقات ، تتمثل في خير الجماعة الدولية .

وحصر دراسة التنظيم الدولي في هذا الاطار معناه عزل القيم القانونية الدولية عن مصادرها الحقيقية ، ومن ثم عن الواقع الدولي ، الامر الذي يضع الدراسة بمنأى عن العمل العلمي الجدي وذلك بقصرها على مرحلة الفن (فن القانون Technique juridique) وحدها ، ولكي تظل دائرة حول مجرد العمل على تفسير النصوص القانونية في ضوء قصد واضعيها وتحليل الانظمة الدولية تحليلا قانونيا باعتبارها انظمة قيمية بحتة وذلك بمنأى عن واقع الجماعة الدولية التي تعمل فيها . وعزل دراسة التنظيم القانوني الدولي عن واقع الجماعة الدولية على هذا النحو يربط دراسته بمقدماته القيمية المتمثلة في بديهيات مطلقة في شأن « الخير والشر » و « العدل والظلم » وهكذا ، ويحول بذلك بين هذه الدراسة وبين المعرفة العلمية الحقة .

ذلك بأن قصر دراسة التنظيم الدولي على التعرف على مضامين القيم القانونية التي تحكم العلاقات الدولية ، في ضوء مقاصد واضعيها ، ومن ثم في حدود مصادرها الشكلية ، فلا تجاوز ذلك الى محاولة الحكم على الانظمة الدولية في مواجهة الواقع الدولي ، معناه اسقاط سمة

المعرفة العلمية عن هذه الدراسة ومن ثم الوقوف بدراسة التنظيم الدولي عند الهياكل القانونية الخارجية له Superstructure منعزلة عن واقعها ، وليس اكثر خطورة على المعرفة من النظر في الهياكل الخارجية لتنظيم ما بمنأى عن عناصر الواقع الذي يعمل فيه .

ولنضرب لذلك مثلا في عصرنا ، العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر المنظمات الدولية :

ان الجماعة الدولية الراهنة لا تزال ترتكز في بنائها على « الدولة القومية » Etat national ثم ان هذه الصورة التاريخية للمجتمع السياسي والتي هي الدولة لا تزال تنض بالنواجز على ممارسة كل مظاهر عنصر السيادة الذي ورثته عن الدولة البيروقراطية الحديثة ، فهي لا تزال — ورغم كل الجهود الفقهية المشككة في مفهوم السيادة — تؤكد تمسكها بالانفراد باصدار القرار السياسي في الداخل ، وعلى وجه النهائية في الخارج ، بما يصحب هذا من رفض الامتثال لاية سلطة تأتي من خارجها ، بل ان « السيادة » — التي كانت تعني حين دخولها عالم السياسة كمفهوم من مفاهيمه في أوائل العصر الحديث ، لم تكن تعني في مجال علاقات ما بين الدول اكثر من « السلبية » او مجرد رفض الدولة صاحبة السيادة الامتثال لسلطة ما تأتيها من الخارج ، ومن ثم رفض تطلعات الدول الاخرى نحو التدخل في شئونها — راحت في عصرنا تجاوز هذا المفهوم لكي تعنى عملا أدارة الدولة القومية لشئونها على مقتضى مصالحها القومية ، ولو كان من شأن ذلك تجاوز اختصاصها الاقليمي ، الامر الذي نقل مفهوم السيادة من « السلبية » الاولى الى « الايجابية » المتضمنة لمفهوم « التسلل » الى اختصاص الدول الاخرى ، واقد اكد لهذا المفهوم الجديد انتقال السيادة من الملوك الى الشعوب ، فمنذ أن

اصبحت السيادة قومية بمعنى ان مظاهرها راحت تمارس لحساب الشعوب، وفكرة تجاوز الدولة القومية لاختصاصها التقليدي بالتسلل الى ما ورائه اضحت مؤيدة تأييدا شعبيا تبعا لكونها تمارس لحساب الشعب صاحبها الأصيل .

ذلك بينما دعت اعتبارات في اعقاب كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية ــ كانت تدور في اذهان المنتصرين ــ الى «تنظيم أمن جماعي»: ظاهرة امن الجماعة الدولية على اطلاقها وحقيقته تامين المنتصرين على ثمار النصر في ظل سلام دائم ، فكان الاتجاه المعاصر نحو الوحدة الانسانية، وهو اتجاه ــ مثالي بحت اذا ما قيس بواقع الجماعة الدولية الذي صورناه آنفا ، انه وواقع الجماعة الدولية على نقيض . فبينما يؤكد واقع هذه الجماعة الراهن التمسك بمظاهر مفهوم السيادة القومية بأثارها المفضية الى التفريق بين الجماعات القومية الى جانب ظاهرة العصر الجديدة ، والتي ذهبت بهذا التفريق الى اقصاه ، واعني بها ظاهرة التميز الايديولوجي مرتبطة بخريطة توزيع القوى في العالم الراهن بالتفضيل المتقدم ، نرى الهيكل القانوني الخارجي للجماعة الدولية يتجه مثاليا الى « الوحدة » ، الى المنظمات العالمية ، استجابة لفكرة ذاتية بحتة ، ومن ثم مثالية . فلقد تصورت في اعقاب الحرب العالمية الاولى فيما قال به الرئيس ولسن من أن « قيام الجماعة الدولية موقوت بمناشدتنا اياه » وهذا يعني أن الاراده تستطيع ان تضع الهياكل التنظيمية لهذه الجماعة بمنأى عن عناصر الواقع وأن « ما يجب ان يكون » قادر على تغيير « ما هو كائن » .

ولقد كان من جراء مثالية انظمة الامن الجماعية في عصرنا مع عدم التقائها مع واقع الجماعة الدولية الراهن على النحو المتقدم ، أن راحت هذه الجماعة تقوم على متناقضين واقعها الملحفي اعمال «السيادة القومية»،

والتميز الايديولوجي وما يؤكد له من صورة لتفريق لم تبلغها تلك الجماعة من قبل ، وهيكل قانوني خارجي متمثل في تنظيمات مثالية بحتة لا ترتبط بذلك الواقع فهي تسعى على نقيضه الى الوحدة ، الامر الذي يهيء لاخلال التوازن بين هيكل الجماعة الدولية وواقعها ، ومن ثم لحتمية فشل تلك التنظيمات ، بل ولقد وقع ذلك بالفعل ، فعصبة الامم قد قضت نحبها بسبب مثاليتها « الذاتية » والامم المتحدة في تعثر مستمر منذ ميلادها .

وجملة القول فان استمرار الهياكل القانونية ــ وهي تمثل بناء مثاليا من وجهة النظر الذاتية الداعين لها ــ مرهون حتما باستجابة القيم القانونية التي تشكل هذه الهياكل الى عناصر الواقع الدولي ، والا اختل بينهما التوازن وانتهى الامر الى حتمية اعادته لحساب الواقع . ذلك بانه في اطار جماعة تقوم في كيانها على « السيادة القومية » لا يتصور بحال ان يقوم التنظيم الدولي كتنظيم من فوق الدول الا بدأ من التقييد الذاتي للسيادة القومية ، واستجابة لمصلحتها ، حتى اذا ما تصادمت هياكل هذا التنظيم ، بالمصلحة القومية ، غلب الواقع على الهيكل المحيط به . ولو أردنا ان نصيغ هذا التفسير العلمي في صيغة ملائمة لكانت :

ان احترام الحق في الجماعة الدولية الراهنة مرهون بالتقائه مع المصلحة القومية ، ومن ثم مع قوة الدولة من حيث هي هدف ووسيلة معا .

ان المصلحة القومية هي التي تملي على الدولة القومية المعاصرة قبولها بل وربما سعيها الى تقييد سيادتها لحساب تنظيم دولي اعلى ، ومن ثم فان الالتزام باحترام ما يترتب على هذا التنظيم من حقوق مرهون ــ وبالضرورة ــ بالتقائه بالمصلحة القومية ، وهذا يعني ان الهياكل القيمية لا يمكن ان يقدر لها الاحترام الا بالقدر الذي تلتقي فيه بالواقع . او ان

صحية ومرضية النظام القانوني الدولي مرتبط تماما ونهائيا بالتقاء التنظيم الدولي بواقع الجماعة الدولية •

دراسة التنظيم الدولي بين العلم التفسيري والعلم النعتي :

وبدأ من ان فن القانون يقوم ــ عند القانونيين ــ على التصوير الصادق لارادة الشارع وان المعرفة القانونية تعني التعرف على قصد الشارع من النصوص المصاغة ، فانه لا مناص من انكار اية قيمة علمية على دراسة التنظيم الدولي في ذلك الاطار ، ذلك بان دراسته على هذا النحو تقطع الصلة بينه وبين الواقع ، خارجة بذلك على منهج العلم التفسيري ومفوتة عليه نهائيا كل امل في دراسة جديدة مثمرة قوامها تقييم الهياكل القانونية الدولية في ضوء الواقع الدولي : الامر الذي يقصر جهودهم على تشكيل الاحكام القيمية jugements de Valeur دون الاحكام الواقعية jugements de Realité التي هي الهدف النهائي للتحليل العلمي الصادق •

وليس من شك في أن دراسة ما لا يمكن ان ترقى الى مستوى العمل العلمي حتى وان كان مجالها « الانظمة القانونية » الا على اساس البدء من أمرين :

الاول ــ النظر الى الانظمة القانونية ، وبما في ذلك الانظمة الدولية في فترة ما باعتبارها جزءا من الواقع الاجتماعي ومن ثم باعتبارها احداثا من وقائعه ، ذلك بان طبيعتها كانظمة قيمية لا يسقط عنها البتة اعتبار قيامها حدثا من احداث الواقع الدولي ، والحق ان الروابط القانونية ــ وان اتسمت « بالقيمية » في مواجهة « روابط الواقع » ــ هي بالضرورة من احداث الواقع •

٨٧٣١

الثاني ــ وبالتالي فان النظرة العلمية الحقة ــ والتي يتعين ان يرتبط بها القانونيون ــ في تلك النظم القانونية بما في ذلك النظم القانونية الدولية لا بد وان تبدا من ذلك التشابك العام بين شتى ظواهر الواقع الدولي واحداثه ومن ان هذا التشابك قوامه علاقات « ارتباط » او « توافق » ــ بالتفصيل المتقدم ــ تحكم روابط الواقع ، بما في ذلك هياكله القيمية • ذلك بان وقوف القانونيين عند التفسير الشكلي للانظمة الدولية بدء من قصد واضعيها دون البدء من النظر فيها باعتبارها متشابكة مع غيرها من الظواهر الدولية يفوت على الدراسات القانونية صفة العمل العلمي ويسلم بعزل الهياكل عن الواقع ويعين بذلك على ما يلازم الانظمة القانونية من سكون Statique ومن ثم على امعانها في المثالية •

ومن هنا ، فليس ثمة ما يمنع من اعتبار المعرفة القانونية ــ في مجال العلاقات الدولية ــ علما اذا ما عدل القانونيون عن التزامهم بالدراسة الهيكلية بالمدلول المتقدم ، وراحوا ينظرون في الانظمة الدولية في ضوء عناصر الواقع الدولي وعلى اساس ما بينهما من تشابك ، وحينئذ يصبح فقهاء التنظيم الدولي جديرين بأن يوصفوا « بعلماء » التنظيم الدولي ، واني متصور منهج هؤلاء العلماء على النحو التالي :

أولا ــ الارتباط بالانظمة القانونية الدولية باعتبارها مجموعة من قيم ملزمة ومن ثم النظر فيها كهياكل مثالية ، وذلك بتفسير قواعدها على مقتضى طرائق التفسير القانونية ، اي في ضوء مصادرها الشكلية ، اي على اساس « ما يجب أن يكون » •

ثانيا ــ وحتى يجاوز القانونيون مرحلة الدراسة الهيكلية نافذين

(١) على حد تعبير منتسكيو في كتابه « روح القوانين » .

بهذا الى الجوهر ، ينظرون اثر ذلك في تلك الانظمة القيمية باعتبارها وقائع تاريخية لا يتسنى تفسيرها تفسيرا علميا صحيحا الا بدء من تشابكها مع غيرها من احداث الواقع ومن ثم على اساس « ما هو كائن » .

ثالثا ــ الالتجاء الى اجراءات البحث العلمي التفسيري والتي تتمثل بصفة اصلية في الملاحظة والتجريب ومن ثم المقارنة بالنسبة للانظمة القيمية (الدولية) ، للاستعانة بها على تقييم الانظمة القانونية الدولية باعتبارها من وقائع التاريخ ، ومن ثم تقييما موضوعيا ، وذلك في ضوء واقعها الدولي .

ان هذا المنهج يبقى على معالم المنهج القانوني الشكلي ثم يؤكد لجدته بالجمع بينه وبين المنهج العلمي الواقعي ولنضرب لذلك مثلا بالتكييف القانوني للجماعة الدولية ، فالقانونيون بنظرتهم القيمية ومن ثم المثالية يصفون هذه الجماعة بانها « مجتمع » ، وهي نظرة صحيحة حين تعمل في اطار النظام القانوني لهذه الجماعة ، ان اعضاء الجماعة الدولية يحتكمون الى مجموعة من قيم ملزمة وبصرف النظر عن مصدرها الرضائي وهي لذلك تشكل « مجتمعا » . غير ان صحة هذه النظرة مرهونة بالتغاضي عن واقع هذه الجماعة ، فلو اننا نظرنا في عناصر هذا الواقع نظرة موضوعية مجردة من المثاليات لاقتنعنا بان واقع هذه الجماعة قاطع بانها لم تدرك بعد صورة « المجتمع » بمدلوله الدقيق ، فالدول الاعضاء في هذه الجماعة لا تزال كل واحدة منها ترفض الامتثال لاية سلطة تأتي من خارجها ما دام الامتثال لا يلتقي بمصالحها القومية على النحو المتقدم .

ان استقراء الواقع الدولي يقطع بانه لا يزال في صورة « الجماعة » وان كانت هياكله القيمية تميل الى الانتقال به الى صورة « المجتمع » ،

فبينما يرى التفسير القانوني البحت فيه مجتمعا متكاملا او في طريقه الى التكامل يقضي استقراء الواقع بان القانون الدولي لا يمكن ان يكون الا قانون ما بين الدول القومية ، وان الحق في المجال الدولي لا يمكن ان يكون شيئا آخر غير ما يؤيد المصلحة القومية .

وهكذا فان دراسة علمية للقانون الدولي تقطع بانه ــ وبواقع الجماعة الدولية ــ هو قانون المصالح القومية ، بينما الاقتصار على النظرة القيمية في شأنه يجيز القول بان ثمة مصالح متميزة عن المصالح القومية للدول الاعضاء يسعى القانون الدولي الى حمايتها اي ان ثمة مجتمعا دوليا متميزا بكيانه عن كيان اعضائه .

كما ان استقراء الواقع يقطع بان التنظيم القانوني الدولي لا يعني في جوهره اكثر من مجرد أداة من ادوات العلاقات الدولية يستوى في ذلك مع غيره من الادوات كالادرات السياسية ، انه وان كان يستهدف باصوله القيمية ومن ثم المثالية تحقيق التكامل في الحياة الدولية ألا ان السعي المثالي الى هذا التكامل انما يأتي كتقنيع لحقيقة ومن ثم لواقع يقبع وراءه ، واقع يتمثل في روابط القوى التي قد تلجأ الى ذلك التقنيع أي الى التنظيم القانوني في خدمة روابط القوى هذه ، وتماما على نحو التجائها ــ في هذا المقام ــ الى الاساليب السياسية .

وهكذا يصح القول بأن التنظيم القانوني للجماعة الدولية (القانون الدولي) ليس في حقيقته ــ وفي ضوء الواقع الدولي الراهن ــ الا مجرد اداة من ادوات علاقات القوى ، الى جانب الدبلوماسية والاستراتيجية ، وعلى السواء ، ومن ثم نستطيع في النهاية حصر ادوات علاقات القوى في المجال الدولي في :

١ ــ الرضا بالقانون الدولي واستدعاء احكامه كلما كان في ذلك تأييد للمصلحة القومية للدولة ، ومن ثم لقوتها .

٢ ــ الدبلوماسية ، كفن لاقناع الآخرين بالامتثال لما فيه تحقيق تلك المصلحة القومية .

٣ ــ ثم أخيرا الاستراتيجية ، كفن اكراه الاخرين على ذلك .

الفهرست

مقدمة ٧

القسم الاول

في التعريف بعلم العلاقات الدولية

مادته ومنهجه

تمهيد ١٧

الفصل الاول

في التعريف بمادة علم العلاقات الدولية

ماذا نعني بالعلاقات الدولية من حيث هي مادة لعلم العلاقات الدولية ٢١

تحديد مفهوم الاساس لعلم العلاقات الدولية ٢٣ ــ ٦٧
من مفاهيم الاساس في علم السياسة الى مفاهيم الاساس

في علم العلاقات الدولية ـ الدولة كمفهوم اساس فيعلم السياسة ـ السلطةكمفهوماساس لعلم السياسة ـ القوة كمفهوم اساس لعلم العلاقات الدولية ـ طبيعة جماعة الدول كنقطة انطلاق لعلم العلاقات الدولية ـ السلطة والقوة ـ مفاهيم وحدة السياسة الخارجية ـ الاستراتيجية والدبلوماسية ـ القوة والقدرة ـ عوامل القوة وهدفها ـ مفهوم المصلحة القومية ـ سياسة القوة وسياسة الامن ـ مفهوم السيادة

الفصل الثاني

في المنهج في علم العلاقات الدولية

مناهج دراسة العلاقات الدولية ٧١ ـ ٨٥

النظرة العلمية الموضوعية في دراسة العلاقات الدولية ـ علم العلاقات الدولية علم تجريبي في مواجهة : التاريخ الديبلوماسي والقانون الدولي ـ علم العلاقات الدولية علم تفسيري في مواجهة القانون الدولي كعلم نمطي ـ علم العلاقات الدولية والعلوم المساعدة : علم العلاقات الدولية والجيوبوليتيك ـ علم العلاقات الدولية علم من علوم السياسة

اجرآت البحث ومستوياته في علم العلاقات الدولية ٨٥ ـ ٩٦

الملاحظة العلمية والتفسير العلمي ـ مستويات البحث العلمي ـ مرحلة الوصف ـ مرحلة التفسير ـ فكرة الحتمية وصورها ـ الارتباط والتوافق ـ الاستقراء ـ الفروض وتحقيقها بالتجريب او بالمقارنة ـ طريقة الدراسات الاقليمية .

القسم الثاني

عوامل القوة في المجال الدولي

تمهيد ٩٩

الفصل الاول

في العوامل الطبيعية : المجال ـ السكان ـ الموارد

المجال ١٠٣ ـ ١٣٢

دور المجال الجغرافي في العلاقات الدولية ـ أثر خصائص البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية ـ الموقع ـ الاهمية السياسية لمواقع المرور الدولي ـ الاهميةالسياسيةللمواقع المطلة علىالبحار ـ الاهمية

السياسية للجزر المنعزلة ـ اهمية انبساط المجال الاقليمي ـ ايديولوجية الحدود الطبيعية ـ ايديولوجية المجال الحيوي ـ قضية الحتمية الجغرافية في مجال السياسة الخارجية بين مدرسة الجيوبوليتيك واعدائها

السكان : ١٣٣ ـ ١٥٣

اثر الاوضاع السكانية في قوة الدولة ـ العوامل المؤثرة في القيمة المتغيرة للكم البشري ـ العوامل الكمية ـ العوامل الكيفية ـ مسألة الضغط السكاني ـ الكم البشري والسياسات العسكرية ـ ايديولوجيات الضغط السكاني والسياسات الخارجية ـ الفائض البشري وظاهرة الحرب

الموارد الاقتصادية ١٥٥ ـ ١٨٠

أثمة توافق بين الاتجاهات العدوانية في سياسات الدول وبين الحالة التي عليها اقتصادياتها ـ النظرة الموضوعية في علاقة الاوضاع الاقتصادية بالسلوك الخارجي وظاهرة الحرب ـ حرب القحط وحرب الوفرة ـ حرب الاسواق وحرب التسويق ـ الامبريالية الاقتصادية ـ الفكر الاقتصادي وظاهرة الحرب ـ الامبريالية ـ الامبريالية التجارية والامبريالية الصناعية ـ الامبريالية المالية ـ اثمة امبريالية ايديولوجية ؟ ـ الاستعمار الجديد

الفصل الثاني

في العوامل الاجتماعية

الوحدة الوطنية ١٨٣ ـ ٢٠١

الدولة القومية والسلوك الخارجي ـ هل للطباع القومية اثر في السلوك الخارجي للدولة ـ دور النظام والقيادات السياسية في تشكيل السياسات الخارجية ـ اهمية المهارة الديبلوماسية والدراية الاستراتيجية في تشكيل قوة الدولة في المجال الدولي

القسم الثالث

في توزيع القوى في المجال الدولي

تمهيد : ٢٠٥

الفصل الاول

في النظرية العامة للنسق الدولي

ماذا نعني بالنسق الدولي ٢١١ ـ ٢٥٤

النسق الدولي رابطة قوى ـ النسق الدولي المتعدد الاقطاب والنسق الدولي ثنائي القوى القطبية ـ الانساق المتجانسة والانساق غير المتجانسة ـ النسق الدولي مجموعة من قوى في حالة توازن ـ ميزان القوة ـ ميزان القوة بين الموضوعية والنمطية ـ

سياسة حامل ميزان القوة ــ وسائل تحقيق ميــزان القوة ــ سياسة فرق تسد ــ سياسة التحالــف ــ فكرة ميزان القوة وفكرة الامن الجماعي ــ سياسة الاثناء ــ ميزان القوة وصور الانســاق الدولية ــ سياسة ميزان القوة في النسق الدولي المتعدد القوى القطبية ــ سياسة ميزان القوة في النســق الدولــي ثنائي القوى القطبية ــ ايديولوجية ميزان القوة

الفصل الثاني

صورة توزيع القوة في النسق الدولي الراهن

ميكانية النسق الدولي العالمي الراهن ٢٥٧ ــ ٢٨٠

عالمية النسق الدولي الراهن ــ شمولية النسق من حيث عضويته ــ ماذا نعني بالعالم الثالث ــ ميــزان القوة والعالم الثالث ــ عالمية ثنائية القوى القطبية وميزان القوة في النسق الدولي الراهن

فصل ختامي

في مكان « فن السياسة » « والتنقية القانونية » من علم العلاقات الدولية ٢٨١ ــ ٢٩٨

٨٧٢١ ٣٢٧,٢

مدخل الى علم العلاقات الدولية

محمد طه بدوي

مكتبة جامعة الزرقاء الأهلية

الرجاء اعادة الكتاب في الوقت المحدد

تاريخ الارجاع	تاريخ الارجاع	تاريخ الارجاع
٤/٩/٢٠١٣		